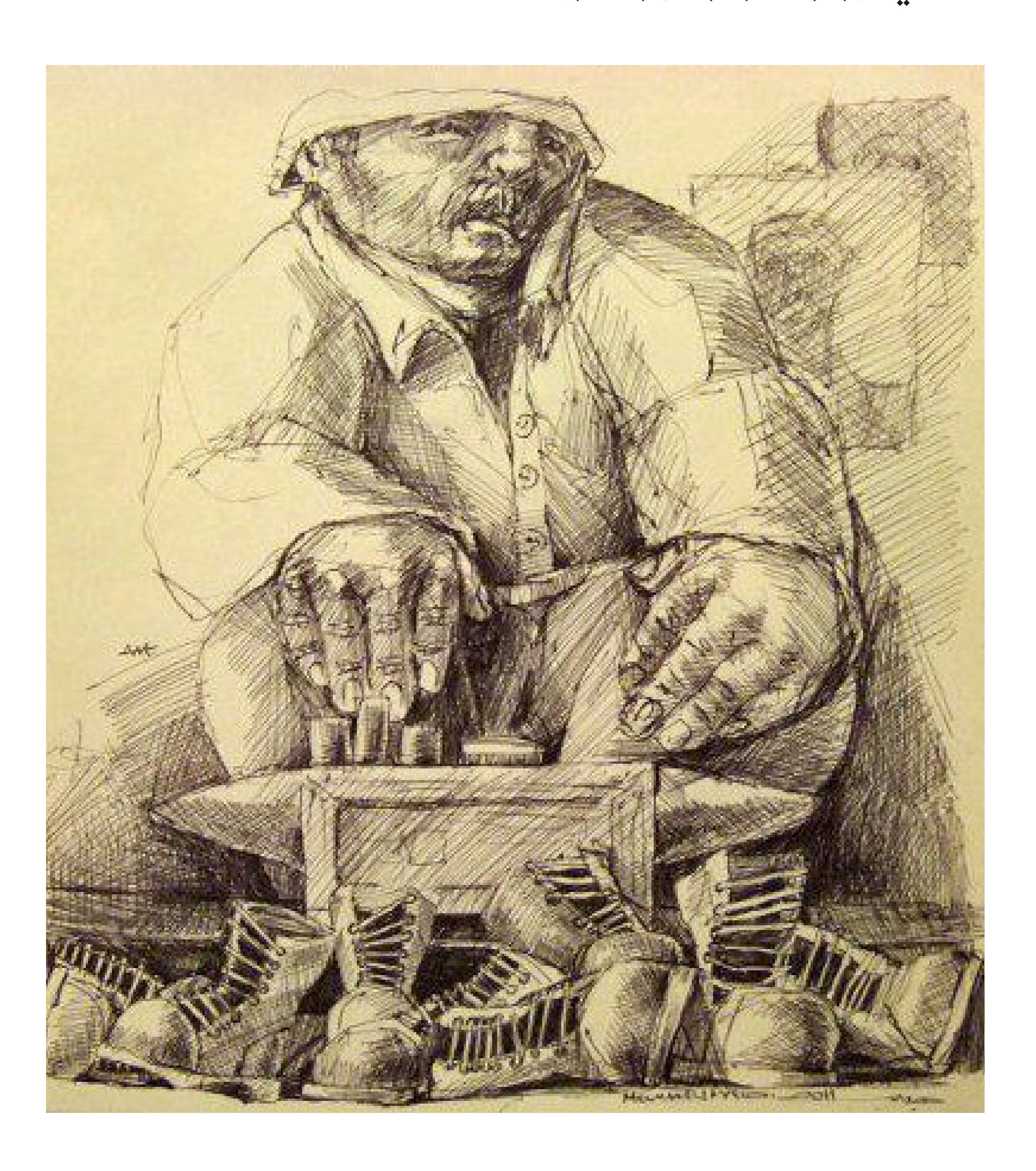
الاقتصاد الموازي

في الجزائر، مصر، تونس والمغرب



دفاتر السفير العربي

تقديم | الاقتصاد الموازي: ما الذي تنتجه هذه المنظومة؟ 3

الجزائر

أحمد هني | الاقتصاد الموازي: مجتمع مضاد أم طريقةُ حكم؟ 6

عمر بن درة | الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر وخصخصة الدولة 11

ياسين تملالي | الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء 17

محمد صايب موزات | نظرة نقدية على الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر: اجتثاث أو إدماج؟ 23

محمد مرواني | تجارة البازار في مدن الجزائر.. وقراها 28

مصر

عمرو عادلي | الاقتصاد غير الرسمي في مصر: حقيقة التهميش وأوهام التمكين 32

علي الرجّال | الاقتصاد غير الرسمي في مصر: مشكلة حكم أم أزمة اقتصادية؟ 43

أحمد شهاب الدين | الحدود المصرية شرقاً وغرباً.. "سداح مداح وكلّ شيء مُباح"! 55

تونس

فؤاد غربالي | تونس: جغرافيات الغضب والخوف من المستقبل 65

محمد رامي عبد المولى | الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلاً "موازي"؟ 74

أمل مكي | سوق "سيدي بومنديل" في قلب تونس العاصمة 84

المغرب

سعيد ولفقير | الاقتصاد في المغرب باعتباره مُظلِماً 91

عبد اللطيف زروال | الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية 96

محمد بنعزيز | تهريب بالمؤنث بين المنبع والمصبات التجارية 100

لوحات الدفتر: همام السيّد

ترجمة النصوص الفرنسية إلى العربية: محمد رامي عبد المولى





تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.

الاقتصاد الموازي: ما الذي تنتجه هذه المنظومة؟

أعطت الهيمنة العالمية للنيوليبرالية، كنمط للتحكم بالانتاج وبحركة الثروة، دفعة هائلة لما يسمى "الاقتصاد الموازي"، أو غير المهيكل أو غير النظامي. وهو وإن كان ظاهرة عامة وتوجد له تعبيرات مختلفة في كل مكان، إلا أنها متفاقمة في البلدان التي لا تقع في قلب المركز الرأسمالي. وفي هذه البلدان، كانت البنى الاقتصادية التقليدية قد فُككت أصلاً، خصوصاً مع السيطرة الاستعمارية عليها، سواء تلك التي مورست في بلدان المنطقة بشكل مباشر وحاد (تجربة الجزائر) أو متقطع (المغرب الاقصى، مصر..).
وفي مرحلة لاحقة، إستمر هذا التخليع بشكل لا يقل حدة عن البدايات، حين انتقلت الامبريالية الى نظام يشمل المركز والأطراف في منظومة واحدة ودينامية مشتركة، حيث بدا أن فترة الاستعمار المباشِر واستلحاق هذه المجتمعات بالمستعمِر وتبعيتها له قد إنتهت. إلا أن التحرر والانعتاق سرعان ما جرى ضبطهما في حركة السوق العالمية. وقد تم ذلك أحياناً بطرق عنفية وحربية حتى، حينما لم يُكتفَ بالحؤول دون قيام بنى اقتصادية بحكم الخنق والافلاس أو بحكم تخريب ما تبقى من الاقتصاد التقليدي. وهذه الحال تظهر بشكل جلي في الزراعة خصوصاً، بدءا من مصادرة الاراضي بشكل واسع أو عبر التحكم بالمياه والبذار، وباشاعة المعدل منها جينياً وذاك الاحادي غير المعد للاستهلاك المحلي بل للتصدير واشباع حاجات صناعية وتجارية في أمكنة أخرى.. وهكذا ولد خراب عميم وعميق.
كما قُطعت الطريق على الصناعات الوطنية الناشئة، على ضعفها وجزئيتها، وجرت محاربتها. وفي نهاية المطاف، لم تتمكن هذه المجتمعات من تحقيق أي اكتفاء ذاتي ولا أي تراكم أولي، وصارت في حالة متقدمة من غير الانتاجية، ساهم في تعزيزها أن السلطات القائمة كانت في الاغلب إما قاصرة ومتخبطة ومفتقدة للتصور العام، أو فاسدة وتمارس دور الوكيل المحلي لهذه الامبريالية أو دور الوسيط بينها وبين بعض الشرائح المستفيدة من هذه الدورة، وتلجأ طبعاً للقمع لضبط الامور إزاء البؤس المتعاظم وانسداد الأفق أمام الناس.

ليس الاقتصاد الموازي مجرد وسيلة وجدها الناس المفْقَرون في هذه البلدان لتأمين مستلزمات البقاء على قيد الحياة، وخصوصاً في ظل الانسحاب المتعاظِم للدولة من المسؤولية عن المجتمع، وتفشي الخصخصة بناء على "إصلاحات بنيوية" و"إعادة هيكلة" يفرضها النظام العالمي المهيمن عبر أدواته (البنك وصندوق النقد الدوليان). بل هو تحوّل في العقود الاخيرة ليصبح نمط النشاط الاقتصادي الأكبر الممارس في هذه المجتمعات، معززاً انقسامها بين "نخبة" رقيقة تتحكم بما هو منظور في كافة الميادين، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، وأغلبية كبيرة تتدبر نفسها لأنها خارج دائرة الحركة الانتاجية التي لا تتسع لها بحكم جزئيتها أي قيامها على مجرد تيسير الاستهلاك ونهب المواد الاولية و"النشاط التحويلي" في أحسن الاحوال.

لكن المفارقة أن تلك الهوامش الاقتصادية نفسها (وهي التي تحرك رساميل كبيرة توظيفاً وتحصل على عائدات كبيرة أيضاً) ليست متروكة أبداً، بل هي تخضع لتراتبية صارمة في حركتها ينكشف أنها غالباً ما تنتهي في قمتها عند "نخبة" أخرى (كثيرا ما تكون مختلِطة مع الاولى)، متنفذة سياسياً واقتصادياً ومتحكِمة بالبلاد. لا يتم التهريب عبر حدود الدول للبضائع والبشر والممنوعات على أشكالها بناء على مبادرة المعدَمين الذين يحملون الشنط. بل تبرز هنا العلاقة الوطيدة بين الزعيم والضابط اللذان يتقاسمان المسئولية عن ذلك النشاط، تشجيعاً أو زجراً، وبكل الاحوال مقابل نصيب معلوم. ولا يمكن لأي كان أن يقرر فرد "بسطته" في الشارع أو تحريك عربته النقالة، بل يخضع ذلك لتنظيم متكامل وشروط

ومراكز قوى أعلى من البائعين انفسهم الذين يبحثون عن الكفاف. وأما حين يصبح التهريب والتوزيع يخصان المخدرات أو السلاح أو تبييض العملات او الحصول على السمسرات او على امتيازات استثنائية، فيصبح الأمر أكثر جدية. المشكلة أن "نظام صمت" يغلف كل ذلك، وتغيب امكانية تقديم أرقام دقيقة والاعتداد باحصائيات، كما يخاف الناس من الكلام وما يستتبعه من قصاص قد يصل الى القتل.

لا تتجه هذه النصوص ال15 الى الاكتفاء بوصف الحالة بل تسعى للاجابة على سؤال "ما الذي تنتجه هذه المنظومة؟" بكل تشعبات ذلك الانتاج، على مستويات العمران والسياسة والعنف، وليس فحسب الاقتصاد. وهذا الدفتر يجمعها وفق فصول تخص كل بلد، مع مراعاة تغطية اكبر قدر من الملامح وتقديم تحليلات لتفسير الظاهرة وآليات اشتغالها ولرصد مداها ولقول نتائجها كذلك.


الجزائر



الاقتصاد الموازي: مجتمع مضاد أم طريقةُ حكم؟

أحمد هني

استاذ جامعي وباحث، ترأس المديرية العامة للضرائب في الجزائر *

كلما وُجد قيد على حرية المعاملة في السوق، يكون هناك ضرورة لاقتصاد موازٍ، وهذا الأمر متأصل بالرأسمالية ذاتها. الأمر الأساسي هو معرفة لمن تذهب فوائد هذه القيود، ثم إثارة سؤال ثان: هل تتوافق هذه القيود مع عقلانية اقتصادية أم أنها أدوات بيروقراطية في يد الحكم السياسي؟

تتمثل الأدبيات السائدة الاقتصاد الموازي كمجموعة من الأنشطة المحظورة والخفية، تتسامح معها السلطة الحاكمة أو تغض النظر عنها في ظل عدم توفيرها لحلول أخرى للأهالي. تتم هذه الأنشطة في سوق يسمّى بـ"الموازي" وتظهر على شكل أسعار ثانية مختلفة عن أسعار السوق المنظم. سعر دولار مثلا يختلف هنا عن سعر الصرف المعتمد رسمياً.

أقترح أن نتبين أيضاً ديناميتين اجتماعيتين مرتبطتين بهيكلة السلطة نفسها: الاقتصاد الموازي كمجتمع مضاد من جهة، ومن جهة أخرى بوصفه مجموعة أدوات قيادة بيروقراطية مستعمَلة من طرف السلطة نفسها. فحتى عندما لا تكون هناك أنشطة محظورة، يمكن لأدوات بيروقراطية أن تعمل بشكل خفي وغير شفاف، يعيق حق الجميع في الوصول الديمقراطي للسلع والخدمات. هكذا يتمتع المسؤولون الذين لديهم سلطة التوقيع في مجالي الصرف والعقارات، حيال زبائنهم السياسيين، باحتكارات تؤدي إلى الإقصاء. فيلجأ المستبعَدون إذاً إلى أنشطة موازية محظورة.

الاقتصاد الموازي كمجتمع مضاد

استفاضت الأدبيات في وصف هذا الجانب، فلا فائدة من تناوله بشكل مطول هنا. سأقول فقط هذا:
سوق العملات الصعبة هو أكثر الأسواق السوداء رواجاً. بالنسبة للسلع الشحيحة الأخرى، فهناك غالباً عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل يتولون مهمة البيع بالمفرق. المزوِّدون هم شبكات منخرطة في سوق الصرف ــ إذ يجب تسديد ثمن المستوردات المحظورة. يسهِّل متواطئون في أجهزة المراقبة البيروقراطية هذه العمليات. تبدو مختلف الأسواق السوداء وكأنها مجزأة لكنها في حقيقة الأمر مرتبطة ببعضها البعض. انه سوق واحد ووحيد مما يجعل سعر العملة أو قضيب حديد بناء هو نفسه على كامل التراب الوطني. يمكننا الحديث على مافيا.

> **تبدو مختلف الأسواق السوداء وكأنها مجزأة، لكنها في حقيقة الأمر مرتبطة ببعضها البعض. انه سوق واحد ووحيد، مما يجعل سعر العملة أو قضيب حديد البناء هو نفسه على كامل التراب الوطني. هكذا يمكننا الحديث عن مافيا.**

وبدلاً من بعث نشاط صناعي أو خدماتي، يفضل أصحاب رؤوس الأموال أرباح الاتجار بالعملة أو يستثمرون أموالهم في تخزين السلع التي تحتاج للتراخيص، وإعادة بيعها في السوق الموازي (العقارات مثلا). ولتحقيق هذا فهم يحتاجون إلى دفع أموال لشبكات من الوسطاء والباعة الصغار يعملون تحت إمرتهم، يكسبون رزقهم بهذه الطريقة، ويمثلون قوة اجتماعية مرتبطة بوجود السوق السوداء. هكذا يتهيكل مجتمع مضاد. هذا المجتمع القوي اقتصادياً (50 في المئة من الناتج الداخلي الخام أحياناً) مشبع بأيديولوجيا تجارية غالبا مقرونة بالإسلام وتقود في أغلب الأحيان ــ بالاستناد الى وضعية "المستبعَدين" ــ إلى الإسلام السياسي. وعندما يبلغ مستوى خطيراً من التطور، يطالب المجتمع المضاد هذا بمزيد من الحريات التجارية ويستهدف الوصول إلى السلطة. تتولد انطلاقاً من كل هذا تحالفات بين السوق السوداء وبيروقراطية القيادة، وخصومات سياسية للسيطرة على المواقع التي لها سلطة التوقيع، وتتحكم بالنفاذ إلى العملات والقروض والعقارات والصفقات العمومية، الخ..

الاقتصاد الموازي كطريقة حكم

المعيار الأول هو نظام الصرف الذي يمكِّن من تصنيف البُلْدان الى صنفين: تلك التي تضبط سعر الصرف والأخرى التي لها عملات قابلة للتحويل الحر. وحدها المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات وقطر والكويت لديها عملة

قابلة للتحويل الحر. في كل الأماكن الأخرى، توجد مراقبة لعمليات الصرف متراخية بدرجات مختلفة. يتوجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص لتصدير المال، وهذا يخلق ظاهرتين: ظهور سوق يمكن تعيينه بأنه الوقوف بالدور أو في "صف الانتظار" حيث القرار سياسي، وظهور سوق ثانوي للعملة للمستبعَدين من الأول.

الحصول على القروض هو غالباً غير متاح للجميع. ليس امتلاك الضمانات المالية هو ما يفتح الطريق للوصول للقرض بل القرب من السلطة السياسية في اغلب الأحيان. الفاعلون في مجال الاقتصاد الموازي والذين لهم قدرات مالية كبيرة يتم استبعادهم. يقرض هؤلاء بعضهم البعض مبالغ مالية نقدية دون المرور عبر البنوك، ويقومون بذلك باحتجاز نقد ائتماني، ما يُجرّد الدولة من سلطتها في مراقبة الكتلة النقدية.

> **يتهيكل مجتمع مضاد قوي اقتصادياً (50 في المئة من الناتج الداخلي الخام أحياناً) مشبع بأيديولوجيا تجارية، غالباً ما تكون مقرونة بالإسلام وتقود ـ مستندة على وضع المستبعَدين ـ في أغلب الأحيان إلى الإسلام السياسي.**

لكن وحتى عندما يتم الحصول على القروض او على تراخيص صرف العملة، يبقى النفاذ الى العقارات لتوطين المؤسسة أو للقيام بنشاط في المجال العقاري. يرتبط الوصول إلى العقارات اذاً بترخيص ثان. تحدث بتكرار في بلد مثل الجزائر - حيث تمتلك الدولة الجزء الأكبر من العقارات - فضائح عقارية. وكذلك هي القضايا التي تطبع الواقع المصري. فالجيش هو المالك الأساسي للعقارات في البلاد. وقد كتب توفيق أكليمندوس (**) أنه "من الضروري المرور عبره للحصول على أرض". في المغرب نجد ان شخصيات عامة حصلت على قطع أرض من الدولة بأثمان بخسة قبل أن تبيعها بمقابل أعلى عشر مرات من سعرها العادي. وتوضح "إذاعة فرنسا الدولية" (27/07/2016): "وُجهت التهم إلى اثنين من مستشاري الملك النافذين ووالي جهة الرباط بالإضافة الى وزيرين". كما يوفر منح أرضٍ، حتى بدون رشوة ولا فساد، زبائن سياسيين أوفياء للسلطة.

يحاط منح الصفقات العمومية في أغلب الأحيان بآليات غير رسمية بل وغامضة. أضخم العمليات وأكثرها دراً للأرباح هي تلك التي تتعلق بالنفط والأسلحة. كَشف برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي فرض على العراق ما بين 1996 و2003 عن منظومة اقتصاد موازي تشمل المسؤولين العراقيين وزبائنهم السياسيين ورجال أعمال أو ساسة أجانب. نشرت صحيفة عراقية سنة 2004 قائمة تضم 270 شخصاً متورطاً في القضية، من بينهم 21 فرنسياً (منهم الوزير الفرنسي شارل باسكوا وسفير فرنسا في الأمم المتحدة ومجموعتي "توتال" و"رينو"، الخ..). لا تعود هذه المعاملات الموازية بالنفع على عموم المواطنين الذين يُستبعَدون منها، لكنها تمزق مركز السلطة. إقالة وزير البترول السعودي علي النعيمي في أيار/ مايو 2016 هي واحدة من أحدث تمظهرات هذا النوع من الخصومات.

> **في أغلب الأحيان يكون الحصول على القروض غير متاح للجميع. ليس امتلاك الضمانات المالية هو ما يفتح الطريق للوصول للقرض بل القرب من السلطة السياسية.**

تكشف مثلا اضبارات المعلومات عن البلدان، الخاصة بمجلة le Moniteur du commerce international عن "نقص في الشفافية في الصفقات العمومية" في المغرب. كما ذكرت مجلة Orient XXI الصادرة بتاريخ 26 نيسان/ ابريل 2017 حالة السيد علي حداد في الجزائر، وهو منتفع بطلبيات عمومية "مكنته من أن يصبح صاحب أكبر مؤسسة أشغال عامة في الجزائر".

ولا تسْلم بقية الدول العربية من هذه الممارسات. فسواء تعلق الأمر بتونس أو مصر أو السعودية أو الإمارات أو قطر، فإن نيل العقود العمومية يبقى حكراً على فئة معينة، ويرتبط بالقرب من السلطة وبالفساد. وهذا اقتصاد موازٍ حقيقي. نتيجة لذلك يحاول المستبعَدون، وهم ناشطون في الأسواق الموازية، عقد تحالفات مع البيروقراطية التي تسيّر هذه الإدارات - تحالفات تقوم على المصاهرة في بعض الأحيان - أو ان يَشْغلوا بأنفسهم هذه المناصب الاستراتيجية أو أن يجعلوا حلفاء لهم يشغلونها. الاستثمار هنا لا يتمثل في خلق مؤسسة اقتصادية بل في سداد المصاريف اللازمة لشراء هذا الصنف من المواقع.

وهناك مجال آخر للاقتصاد الموازي والعمولات والفساد، وهو يتعلق باستيراد رأس المال والسلع والخدمات. قيود وتحديدات ترخص للبعض - مثلا أولئك الذين باستطاعتهم ان يكونوا شركاء في رأس المال المستورَد - وتستبعد البعض الآخر. لم يعد المستثمرون الأجانب في المملكة العربية السعودية بحاجة اليوم إلى شركاء محليين في بعض القطاعات. يحق للأجانب أن يستثمروا بحرية في كل الأنشطة ما عدا تلك المدرجة في "قائمة استثناءات". يوجد "مركز لخدمات الاستثمار" (ISC) يقرر منح أو رفض رخصة الاستثمار. أما في الإمارات فما زال حظر تملك الأجنبي لأكثر من 49 في المئة من رأسمال شركة محلية قائماً. تُطلب تراخيص خاصة في قطاعات البنوك والـتأمين والصحة والنقل البحري والإعلام والاتصالات. بالمقابل تم تحرير نظام الاستثمار في المغرب. يكفي أن يتم إعلام "مكتب الصرف". على الرغم من ذلك، يجب الحصول على تراخيص خاصة في قطاعات المالية والمحروقات والأنشطة المنجمية. في الجزائر يجب أن يكون أغلب رأس المال، أي 51 في المئة، مملوكاً لشركاء محليين. في تونس تم إقرار قانون جديد سنة 2016 يبسِّط الإجراءات لكن يجب الحصول على رخصة من طرف "المجلس الأعلى للاستثمار"، وتمنح إدارة الشؤون الخارجية التصاريح. وفي كل هذه الحالات، يخضع الحصول على التواقيع اللازمة لمعاملات غير رسمية وغير شفافة.

> **إن نقل وتخزين وإعادة بيع المنتجات في السوق السوداء يجعل الفاعلين مكشوفين وموضع ملاحقة. وعلى العكس، فإن الوسطاء والسياسيين الناشطين في سوق منح التواقيع ـ أو الإجازات والتراخيص ـ يبقون بعيداً عن الأنظار. وهم يمثلون الاقتصاد الخفي الحقيقي سواء في السعودية أو مصر أو تونس أو الجزائر أو المغرب...**

وباختصار، فكلما وُجد قيد على حرية المعاملة في السوق، يكون هناك ضرورة لاقتصاد موازٍ، وهذا الأمر متأصل بالرأسمالية ذاتها. أما الأمر الأساسي فهو معرفة لمن تذهب فوائد هذه القيود، ثم إثارة سؤال ثان: هل تتوافق هذه القيود مع عقلانية اقتصادية أم أنها أدوات بيروقراطية في يد الحكم السياسي؟ يتناول الصحافيون صغار الباعة الذين يعملون في الشوارع، لكنهم يتغافلون في معظم الأحيان عن هذا السوق الموازي للتواقيع، المربح جداً. يتحرك الفاعلون في سوق التواقيع الموازية في الظل، بعيدا عن نظرات الناس المتشككة. إن نقل وتخزين وإعادة بيع المنتجات في السوق السوداء يجعل الفاعلين مكشوفين وموضع ملاحقة. وعلى العكس، فإن الوسطاء والسياسيين الناشطين في سوق منح التواقيع - أو الإجازات والتراخيص - يبقون بعيداً عن الأنظار. وهم يمثلون الاقتصاد الخفي الحقيقي سواء في السعودية أو مصر أو تونس أو الجزائر أو المغرب.

تنجم عن هذا النوع من التركيبات خصومات متنوعة، منها اثنتان رئيسيتان:

1- تسابق لشغل مواقع القيادة التي لها سلطة التوقيع لمنح مختلف التراخيص (صرف، قروض، عقارات، صفقات عمومية، الخ). هذه المنافسات تحدث في داخل السلطة كما بّينت ذلك مؤخرا عملية إعادة هيكلة السلطة في السعودية.

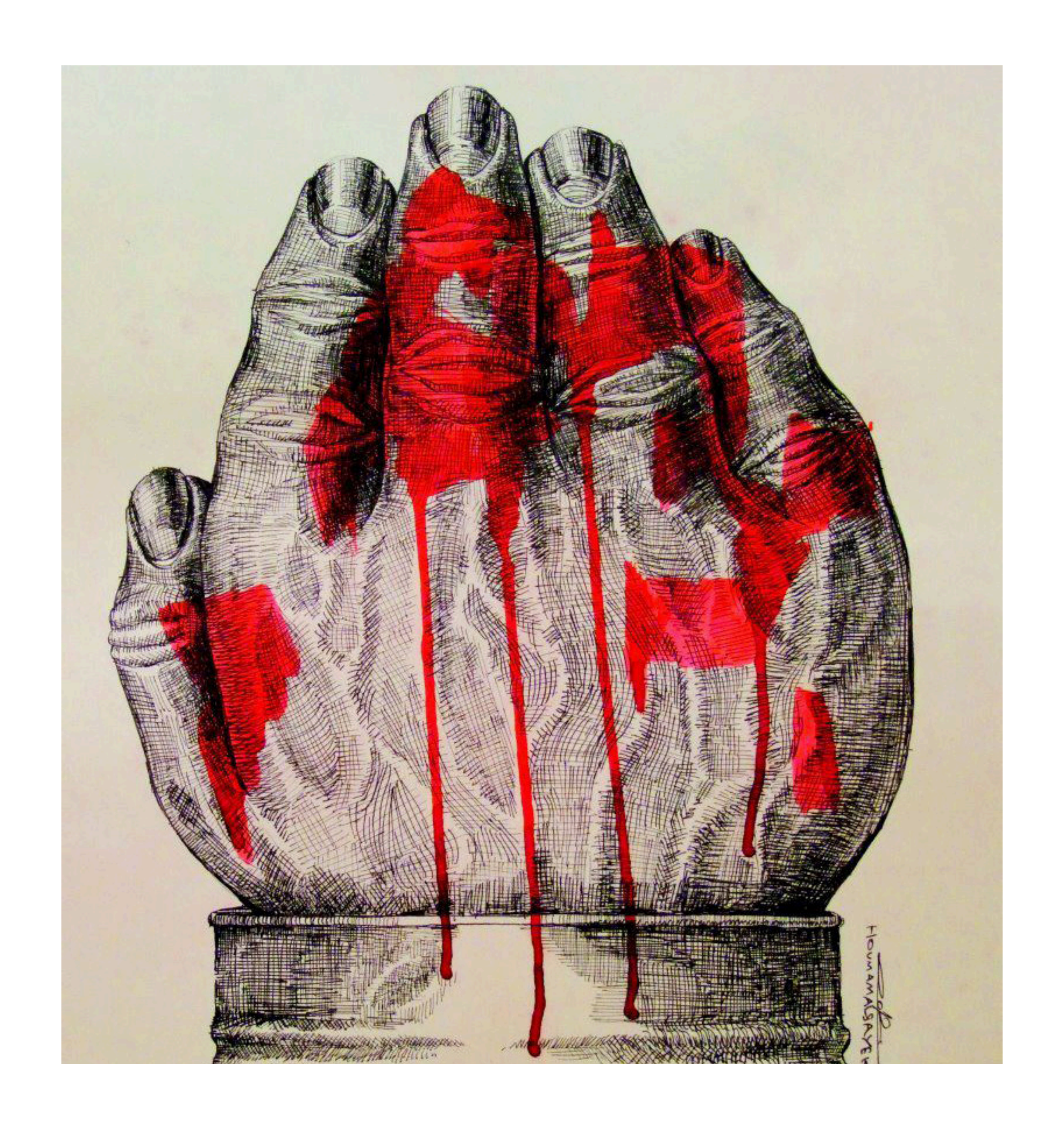
2- وضعية دفاعية لأصحاب مواقع القيادة هذه لكي يستبعدوا منها الطامحين الجدد، سواء منهم من لديه الأهلية (تضرب البطالة الشباب حاملي الشهادات العليا) أو المهارة (البعض يراكمون الثروات في الأسواق الموازية). هؤلاء المستبعَدون الذين يُجبَرون على النشاط في مجتمع مضاد يطورون موقفاً هجومياً ويريدون العمل في وضح النهار وتوسيع مجال مراكمتهم ووسائلها. هم يستندون في اغلب الأحيان إلى ايديولوجيات ليبرالية. ولكي يتمكنوا من ذلك، وجدوا في البلدان العربية أيديولوجيا جاهزة للاستخدام في المكان: الإسلام.

---

* آخر أعماله "رأسمالية الريع: من مجتمع الشغل الصناعي الى مجتمع الريعيين"، دار *L'Harmattan* ، باريس، 2012 (بالفرنسية)

** مجلة Revue Tiers Monde شباط/ فبراير 2015

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi



الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر وخصخصة الدولة

عمر بن درة
اقتصادي من الجزائر

في الجزائر كما في أماكن أخرى، ليست الدولة أقلّ قوّة من السوق غير المهيكل كما يُدّعى، لكنها تخضع لسيطرة جماعات مصالح ليس لديها أي هدف آخر غير الاستيلاء المتواصل على موارد البلاد.

يعتمد الاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه الريع النفطي (98 في المئة من عائدات التصدير) على الخارج (يتم استيراد 70 في المئة من حاجيات البلاد). يشعر النظام بالفزع أمام التبخر الحتمي لاحتياطي العملة الصعبة والتقلص الميكانيكي لعائداته الضريبية، نظرا لتراجع أسعار المحروقات. تلتجئ السلطة التنفيذية، دون الاستناد الى قاعدة قانونية أو شرعية، لذرائع لتأخير آجال محتومة. ولا ترد على جدول أعماله إعادة دفع عجلة الاستثمار أو امتصاص القطاع الكبير غير المهيكل (نصف الناتج الداخلي الخام!).

احياء الذكرى السنوية للمولد النبوي الشريف في الجزائر يختلف عن بقية المناسبات الدينية بطابعه الاحتفالي شديد الصخب. بالإضافة الى الشموع التي توقد عادة على النوافذ و الشرفات، هناك انفجارات متواصلة وزخات من الطقطقات الى حدود ساعات متأخرة من الليل. على الرغم من ذلك، فلا شيء يدعو للقلق، انها مجرد مفرقعات من كل الأحجام وألعاب نارية. في بلد ينقصه الفرح، يحتفل الشباب بالمولد عبر إشعال أطنان من المفرقعات رغم مخاطر كثيرة الحدوث: فقدان بعض الأصابع والتسبب في اندلاع حرائق...

أطنان من المفرقعات تتحول حرفياً الى دخان في ظرف ساعات قليلة. لا يبدو الأمر مثيراً للاهتمام بالنسبة لمن يلاحظ عن بعد. المشكلة أنه في الجزائر يُمنع منعاً باتاً استيراد المفرقعات. ولكن من أين إذاً تأتي هذه الكميات الرهيبة من المفرقعات؟ (1) الجميع يعلم ان عشرات الحاويات المملوءة عن آخرها بالألعاب النارية، قادمة أغلبها من هونغ كونغ، ترسو في الموانئ الجزائرية الرئيسية قبل أيام قليلة من الاحتفال بالمولد. واذا ما كانت هذه الطرفة قد تبعث على الابتسام، فإن المبالغ المرتبطة بهذه المعاملات هي جدية تماماً.

هذه الحاويات تمثل عشرات ملايين الدولارات. ويعلم الجميع ان الموردين غير الشرعيين لهذه المنتجات الممنوعة ينضوون في شبكات تضم موظفي جمارك ورجال شرطة وعسكريين ذوي رتب عالية. تباع هذه البضائع في الشارع بدون فاتورة ويدفع ثمنها نقداً ولا يتم التصريح بها فتتفادى الإتاوات والضرائب. تتعاقب السنوات، ومع كل احتفال بالمولد يتكرر إلزاماً السيناريو الذي يسمح بإثراء سريع ومفرط. يتعلق الأمر في هذه الحالة بنموذج تعاملات غير مهيكل أصبح ممكناً بسبب إضعاف الدولة وعجز الإدارات التي ينخرها الفساد.

الثقل الضخم للاقتصاد غير المهيكل

يتوجب على الرغم من هذا أن ننسب هذه المعاينة عبر الإشارة الى كون هذا الاقتصاد الموازي لا يمكن ان يختزل في الاقتصاد التحتي والأنشطة المخفية عمداً أو الاحتيالية المباشِرة. فمثلاً هناك الكثير من ربات البيوت إعتدن القيام بأنشطة لحساب الغير (أشغال الطرز، الحياكة، صناعة الحلويات، الخ..) دون التصريح بها، حتى تحصلن على دخل إضافي. اذاً من الضروري ان نفرز مختلف الأصناف التي تشكل هذا القطاع وأن نضع تراتبية لمكوناته. أجريتْ عدة دراسات حول هذا الموضوع منذ سنوات لكن دون أن يمكّن ذلك من أن نقيِّم بدقة (نظراً لعدم توفر أجهزة إحصائية موثوق بها وإحصائيات تمّ التثبت منها) المستوى الحقيقي للأنشطة غير المهيكلة والقطاعات المعنية وقيمتها الحقيقية(2). حسب المصادر، يتراوح حجم الاقتصاد غير المهيكل ما بين 40 و50 في المئة من الناتج الداخلي الخام و يمثل أكثر من 100 مليار دولار (130 مليار في بعض التقديرات)(3). هذه الدالة الأسية يؤكدها الاقتصادي محمد عشير(4)، الخبير المعروف، الذي يقدّر ان هذا القطاع يمثل نحو 45 بالمئة من الناتج الداخلي الخام(5). هذا القطاع ذو الأبعاد العملاقة يتكون من مجموعة واسعة من

الأنشطة غير المصرح بها والتي تفلت من الضريبة والتشريعات والقانون والمواصفات المهنية.

حجم الاقتصاد غير المهيكل وطبيعته يظهِران جيداً ان الأمر لم يعد يتعلق بمشكل تقني يمكن حله عبر سياسة اقتصادية واضحة، مفهومة ومقبولة من الجميع، وبالطرق القانونية، وباستنفار إدارة فعّالة. ما يكشفه هذا القطاع هو غياب الدولة. عجز السلطات هو اعتراف بخلل وظيفي مؤسساتي ومعمم. هل يجب إذا أن نعتبر ان القطاع غير المهيكل أقوى من الدولة؟

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (2012) فإن الاقتصاد الموازي يشغِّل قرابة 4 ملايين شخص(6) أي ما يعادل 46 في المئة من جملة الأيادي العاملة غير الفلاحية. هؤلاء الشغالين المفقرين الذين لا حقوق لهم ولا حماية اجتماعية يخضعون لظروف عمل غير ملائمة بالمرّة. بالنسبة لخبراء هذا الوسط فإن المؤسسات غير المهيكلة تدار بشكل سيء ولها إنتاجية ضعيفة في أغلب الأحيان.

هذا العالم الواقع خارج مجال التنظيم والمحاسبات الوطنية يخص أساساً الأنشطة التجارية والخدمات وقطاع البناء والأشغال العامة (حيث هناك وجود واسع للأيدي العاملة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء والتي يتم استغلالها بشدّة)، وبشكل أقل كثيراً أنشطة الإنتاج.

البنوك خارج المعادلة

هناك قطاع مهم وحساس بصفة خاصة في الاقتصاد غير المهيكل وهو سوق صرف العملة الموازي. من الصعب جداً تقدير قيمة هذه المعاملات، لكن هناك مصرفيين يقدرون أن حجم السوق الموازي لصرف العملات في الجزائر يمكن أن يصل سنوياً إلى عشرة مليار دولار. هذا السوق لا يطال فقط السياح الراغبين في الذهاب للتسوق في أوروبا، بل هو يهم بدرجة أولى المؤسسات، خصوصاً الناشطة في مجال المحروقات والتي تنتفع منذ زمن طويل من الفرق المهم ما بين أسعار الصرف الرسمية وتلك التي تعرضها السوق السوداء(7)، لكي تشتري بثمن بخس (لدى بنوك حقيقية غير شرعية وعابرة للبحر الأبيض المتوسط) الدينارات التي تحتاجها لتمويل أنشطتها الجارية في الجزائر.

و إذا ما استطاعت المعاملات غير القانونية التي تجري على التراب الوطني الافلات من مصلحة الضرائب فإنها لا تمر عبر النظام البنكي الذي دائماً ما يُنعت ب"الإصبع" غالباً ما يشار إليه بالبنان بسبب عدم نجاعته الناجمة عن تبعيته التامة للمحيط الذي يعمل فيه. يتم الدفع نقداً بواسطة عملات ورقية توضع في أكياس بلاستيكية سوداء قبيحة وملوّثة للبيئة. من المهم هنا الإشارة الى كون هذه الأكياس، الممنوعة من قبل وزارة البيئة منذ سنوات عديدة، تصنع في ورشات غير قانونية.. العمليات المالية التي تجري خارج البنوك لا تترك بطبيعة الأمر أثرا أو تسجيلاً من أي نوع. وقد فشلت محاولات فرض استعمال الصكوك ("الشيكات") لتسوية المعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار. من المستحيل إذاً تتبع أثر الرساميل والسلع المرتبطة بالسوق غير المهيكل. تساهم الدفوعات نقدا ــ مع غياب أي شكل من الوصولات والفواتير ــ في إخفاء الأثر والحفاظ على سرية هوية أطراف هذه المعاملات.

العجز العمومي كاشف لغياب الدولة

يبدو انه لا يمكن مقاومة توسع القطاع غير المهيكل، الذي يتم التنديد به منذ عقود بطريقة غير مجدية بالمرة. تبدو التدابير

الإدارية التي يعلن عنها بصفة دورية للإحاطة أولاً بهذا القطاع ثم لاستيعابه، وكأنها ضربات سيف في الماء. في الواقع وعكس ما تدعي تحقيقه فهذه التدابير تزيد من عدم مصداقية الدولة عبر ابراز عجزها وعبثية إجراءات الإحاطة بالمعاملات التجارية التي أعلن عليها وسط ضجيج اعلامي كبير. مثلا، قانون "المطابقة الجبائية الطوعية" الذي تمت المصادقة عليه في 2015، وهو في الحقيقة عفو جبائي، لم يلقَ الا صدىً ضعيفاً: لم تسجل لا البنوك ولا خزينة الدولة اقبالا مهما من الرساميل المكدسة. أما مداهمات الأسواق التي تجري بشكل متباعد بهدف كبح جماح الأنشطة غير المصرح بها فتأثيرها الوحيد هو معاقبة صغار الباعة المتجولين الذين يمثلون المكانة الادنى في الشبكة، وهذا دون أي ازعاج للمستفيدين الرئيسيين من الاقتصاد غير المهيكل.

> **تدخل البوليس السياسي المتواصل والمعمم هو الظاهرة التي تفسد سير عمل مختلف المؤسسات. إلا أن هذا الاختلال الذي خلقه النظام يهدف بالطبع الى تمييع المسؤوليات وتعطيل عمل هياكل المراقبة والضبط. علّة وجود هذه الفوضى البنيوية هي الإثراء السريع الذي يسهّله غياب الشفافية.**

في الواقع، حجم وطبيعة الاقتصاد غير المهيكل تُظهِر جيدا ان الأمر لم يعد يتعلق منذ زمن طويل بمشكل تقني يمكن حله عبر سياسة اقتصادية واضحة، مفهومة ومقبولة من الجميع، وبالطرق القانونية، وباستنفار إدارة فعّالة. ما يكشفه هذا القطاع هو غياب الدولة. عجز السلطات هو اعتراف بخلل وظيفي مؤسساتي ومعمم. هل يجب اذا أن نعتبر ان القطاع غير المهيكل أقوى من الدولة؟

هذه الحجة يقدمها باقتناع بعض الخبراء الذين يشيرون و هم محقون في ذلك الى الهوة ما بين التصريحات الرسمية و حقيقة الميدان العنيدة. في واقع الأمر، يمكن تقليص دائرة الاقتصاد غير المهيكل- التي تسمم "أدابه" كل الاقتصاد- بشكل كبير لو يتم السماح للإدارات المعنية بلعب دورها بشكل كامل. الإجراءات التقنية لامتصاص هذا القطاع و إعادة تشغيل عماله و ادماج أنشطته في المسالك الرسمية هي معروفة. تحرير المعاملات و مراقبتها المادية هي الوسائل المجربة للذهاب نحو توسيع نطاق الأنشطة الشرعية و المصرح بها.

التمويل غير التقليدي وغير المهيكل

السلطة الحقيقية توجد خارج المؤسسات التي تعمل بذرائع لكسب الوقت حتى وإن تطلب الأمر التضحية بالأمور الجوهرية. مثلاً، استقلالية البنك المركزي الجزائري وهي مكسب أقره قانون "النقد والقرض" الصادر سنة 1990، مسح بجرّة قلم في آخر سنة 2017 عبر إلزام البنك بشراء سندات الخزينة على مدى خمس سنوات بمبلغ قيمته تقارب 20 مليار دولار (وهو أسلوب يتمثل في "اصدار المزيد من النقود بدون تغطية" في حالات عجز الميزانية). هذا الحل الذي اختارته السلطة التنفيذية لتعوض الهبوط الحاد في العائدات الجبائية المرتبطة بتراجع أسعار المحروقات منذ 2014، هو هروب الى الأمام جلي تماماً.

بهذا التمويل "غير التقليدي" تخاطر الحكومة بزيادة كبيرة في نسب التضخم وهو أمر يندد به مختلف الخبراء، وهو يجري في سياق اقتصاد ريعي حيث يتم استيراد ثلاثة أرباع مستهلكات المنازل والمؤسسات وحيث توفر المحروقات 98 بالمئة من عائدات التصدير. ومع انتاج محلي شبه معدوم ونسب نمو تحت الحد الأدنى الذي يتطلبه النمو الديمغرافي، فإن ضخ هذه الرساميل بدون مقابل لا يمكن الا ان يزيد في الضغط على التوريد ويساهم في مسار لولبي من التضخم يقدِّر الجميع احتماليته الخطيرة.

وعلى الرغم من كل شيء، فهذا هو الطريق الذي تمّ اختياره بدلاً من (وهو بالتأكيد أكثر تعقيداً) إعادة تنظيم الاقتصاد بفضل

اطلاق دينامية الاستثمار وتجفيف ملاذات المضاربين عبر التحصيل الفعّال للضريبة و الأداءات.
اختيارات السياسة الاقتصادية هذه ــ اذا ما استطعنا ان نسمي هكذا هروب الى الأمام تدابيرَ واختيارات ــ تعبّر عن طبيعة نظام قائم على الغش والقمع والمصادرة البوليسية للحريات العامة.

الشرطة السياسية في قلب النظام غير المهيكل

تدخل البوليس السياسي المتواصل والمعمم هو الظاهرة التي تفسد سير عمل مختلف المؤسسات. العدالة الجزائرية، الذراع المدني لبيروقراطية فاسدة وكلّية القدرة، عاجزة تماما إزاء اخلال بمثل هذا الوضوح بالنظام العام.

هذا الاخلال الذي خلقه النظام يهدف بالطبع الى تمييع المسؤوليات وتعطيل عمل هياكل المراقبة والضبط. علّة وجود هذه الفوضى البنيوية هي الإثراء السريع الذي يسهله غياب الشفافية، وكذلك الرغبة في الحفاظ على احتكارات حقيقية تكونت عبر التخلي عن صلاحيات سيادية. لا يتعلق الأمر بعدم كفاءة الموظفين المكلفين بإدارة التجارة أو الخزينة العمومية، ولا بمشاكل "حوكمة"، بل بطريقة معينة لتنظيم الاقتصاد. عجز المرافق الإدارية وعجز القضاء أيضاً يعودان في الأصل الى وضع هذه المؤسسات تحت وصاية سلطة الأمر الواقع التي يقوم عليها النظام.

الذين يتحكمون في المصير الجماعي للجزائريين لا يقدمون حسابات لأحد: المجالس هي أكاذيب مؤسساتية تمت اقامتها بالغش والخداع، أما الدولة وأجهزتها فهي في الواقع تخدم شريحة تضم عسكريين ورجال شرطة ورجال أعمال انتهازيين ينشطون في الاقتصاد المهيكل وغير المهيكل. في الجزائر كما في أماكن أخرى، ليست الدولة إذا أقل قوة من السوق غير المهيكل، لكنها تخضع لسيطرة جماعات مصالح ليس لها أي منظور آخر إلا الاستيلاء المتواصل على موارد البلاد. في ظل هذه الظروف، حيث المصلحة العامة لا تمثل مطلقاً أولوية بالنسبة للذين يتحملون حقيقة ـ خلف المؤسسات التي تلعب دور الستار الدخاني ــ مسئولية السلطة، فإنه من التوهم انتظار إجراءات تصحيحية للوضع. الانحراف نحو الاقتصاد غير المهيكل هو اذاً جزء من "الشيفرة المصدرية" لنظام سياسي عاجز عن الإصلاح.

شلل النظام يصبح أكثر حرجا في ظل عدم وجود أي مؤشر يمكّن من توقع ارتفاع أسعار برميل النفط مرة أخرى الى المستوى الذي كانت عليه في بداية سنوات ال2000. لكن الأمور يمكن أن تبقى على حالها طالما هناك مستوى احتياطي عملات صعبة كاف لتغطية الواردات الحيوية، أي لمدة عامين أو ثلاثة بحسب فرضية متفائلة.

اذا ما استثنينا إمكانية حدوث تغيير سياسي يتمناه أغلب الجزائريين، فإنه من المرجح جداً ان يحقق تجار المفرقعات كالعادة أرباحاً جيدة خلال "المولد" القادم. وبعد ذلك...

---

(1) إبراهيم.ب : "من الذي يُدخل المفرقعات الى الجزائر؟". نشر بالفرنسية في جريدة "الوطن" بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

(2) للإطلاع على قراءة اجتماعية ــ اقتصادية للإقتصاد الموازي (في سنوات 1990) يمكن مراجعة مقال ديبورا هارولد:
« The Menace and Appeal of Algeria's Parallel Economy » Middle East Report No. 192, Algeria: Islam, the State and the Politics of Eradication (Jan-Feb, 1995).

(3) نورد هذه الأرقام التي تأتي من مصادر مختلفة لغاية واحدة هي تحديد الدوال الأسية. حتى وان كانت الأرقام قريبة من الواقع، فإن الحذر واجب إزاء معطيات متوفرة من ناحية الكم ولكن جودتها غير مؤكدة.

(4) يونس جمعة يقدر أهميته ب45 في المئة من الناتج الداخلي الخام. "الاقتصاد غير المهيكل: انطلاق دراسة جديدة اخرى". نشر بالفرنسية في جريدة "لو سوار دلجيري" بتاريخ 4 آذار/ مارس 2017.

(5) ريما ماريا بن يعقوب "الأسواق غير المهيكلة: الجرح المفتوح للاقتصاد". نشر بالفرنسية في جريدة الوطن بتاريخ 21 تموز/ يوليو 2017.

(6) www.algerie-eco.com/2017/03/04/secteur-informel-represente-45-pnb

(7) سعر الصرف الرسمي بتاريخ 5 نيسان/ابريل 2018 : اليورو يساوي 140 دينار جزائري. سعر الصرف في السوق السوداء : اليورو يساوي 213 دينار جزائري. المصدر: بنك الجزائر.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi



الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء

ياسين تملالي

صحافي من الجزائر

"الاقتصاد السرّي" حلٌ من الحلول - الآنية والخطرة في الوقت نفسه التي تلجأ إليها الأنظمة لتخفيف الأثر الاجتماعي للأزمات الناتجة عن سياساتها الليبرالية.

لا أدلّ على تعقّد ظاهرة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (أي تلك التي لا تأخذها الحسابات الوطنية السنوية بعين الاعتبار) من تباين تقديرات حجمها ومن تعدّد المصطلحات المستخدمة لوصفها في الصحافة والخطاب السياسي ("اقتصاد موازٍ"، "اقتصاد غير رسمي"، "اقتصاد الظل"، الخ...). وسنستخدم في حديثنا عنها هنا مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" نظرا إلى عموميته، فهو يعني في تعريف مكتب العمل الدولي "كلّ نشاط اقتصادي يقوم به عمالٌ أو تقوم به وحداتٌ اقتصادية لا تغطيها الأحكام الرسمية - أو تغطيها بشكل غير كاف". ويشمل هذا التعريف في الوقت ذاته نشاطات القطاع غير الرسمي (أي تلك التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية غير مُحصاة، لا تتمتع بالصفة المعنوية) ونشاطات الأفراد داخل القطاع الرسمي نفسه (مثلا: عمّال شركة تمتلك الصفة المعنوية القانونية لكنها لا تصرّح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي). ويبدو مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" أصدق تمثيلاً لاتّساع رقعة هذه النشاطات من مصطلح "الاقتصاد الموازي" الذي لا يأخذ في الحسبان وجود مناطق تقاطع بينها وبين النشاطات الاقتصادية الرسمية (مثلا: لجوء وحدات اقتصادية مسجّلة إلى اليد العاملة المنزلية).

وعلى اختلاف المصطلحات المستعملة لوصفه، للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تجلياتٌ كثيرة تدلّ على أهميته كمكوِّن من مكونات اقتصاد البلاد، وهي أهميةٌ ما فتئت تزداد بالتلازم مع دوران عجلة "الإصلاحات الليبرالية" بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي بين 1994 و1998، وما عرفه من إغلاق للشركات العمومية (818 بين 1994 و1997 حسب إحصائيات مفتشية العمل)، ومن تسريحات جماعية طالت 405 آلاف شخص. ولعلّ أكثرَ تجلياته رمزيةً هو الفارق الشاسع بين سعر صرف الدينار الجزائري المحدّد رسميا، 114 دينارا للدولار الواحد، وسعرِ صرفه في "السوق السوداء"، 174 دينارا للدولار، أي بفارق 60 ديناراً بين السعرين.

معطيات نادرة وجزئية

ونذكّر هنا، استنادا إلى دراسة للباحث الجامعي أحمد هنّي نشرت في 1994، بأن عالَم الاقتصاد غير الرسمي مهيكلٌ في شكل شبكات على رأس كل واحدة منها من يُمْكن اعتبارُه متعاملا اقتصاديا حقيقيا بالنظر إلى اتساع رقعة النشاطات التي يشرف على تسييرها، وأن هذه الشبكات قد تشكل بنية "مجتمع مضاد" حقيقي.

وتبدو السلطاتُ الجزائرية، وإن أطلقت مبادرات تستهدف إخراج بعض النشاطات الاقتصادية غير الرسمية من الظل، غيرَ مكترثة لتقييم اقتصاد هذا "المجتمع المضاد" منهجياً، والنتيجة أن المعطيات عنه نادرةٌ جدا وجزئية إن وُجدت، وتنحصر في المعطيات الخاصة بسوق العمل (يمكن استخلاصُها من الاستقصاءات التي يجريها دوريا "الديوان الوطني للإحصائيات") وتلك التي تنشرها من وقت لآخر تنظيماتٌ نقابية (اتحاد التجار، اتحاد أرباب العمل، الخ.) وهيئاتٌ عالمية (المكتب العمل العالمي) أو تتضمنها دراساتٌ أكاديمية كثيرٌ منها "دراسات حالات" تخصّ مناطقَ بعينها لا مجملَ البلاد. صحيحٌ أن الدراسة المنهجية للاقتصاد غير الرسمي صعبة في العالم كله بشهادة هيئات كمكتب العمل العالمي، لكنها ليس مستحيلةً تماما إذا وُفرت لها الوسائل اللازمة وأُجريت تمهيدا لإصلاح شامل للاقتصاد لا لمجرد ترميم آني له. وهي فضلا على ذلك، كما يقول خبراء هذا المكتب في دليل عنوانُه "قياس الاقتصاد غير الرسمي"، ضرورية "كقاعدة لصياغة وتقييم سياسات فعالة تدعم التحول نحو الرسمية، وكأداة لتمثيل مجموعات السكان المعنيين بغرض وصف التوجهات الملاحَظة (...) في ميدان الشغل، وكذلك لتحليل العلاقة بين النموّ الاقتصادي والتشغيل".

تقديرات متباينة

وتتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تبايناً كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المُتداوَلة داخلَه، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار (40 مليار دولار) حسب الوزير الأول السابق عبد المالك سلال (آذار/ مارس 2015) و1700 مليار دينار (18.5 مليار دولار) حسب خَلَفه أحمد أويحيى (أيلول/ سبتمبر 2017). أما وزير المالية في الحكومة الحالية، عبد الرحمن راوية، فيشكّك أصلا في إمكانية قياسها، ولم يتردّد، مطلعَ كانون الثاني / يناير 2018، في مناقضة أحمد أويحيى، رئيسِ الحكومة التي هو أحدُ أعضائها، مؤكدا أن كل هذه التقديرات "محض تصريحات" لا غير.

وفي منتصف الطريق بين تقديرات سلال وأويحيى، قدّر محافظ البنك المركزي، محمد لوكال، مطلعَ شباط/ فبراير 2018، الكتلةَ النقدية المتداوَلة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكراً تذكيراً عارضاً - لكنّه بالغُ الفائدة - بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامُها ما بين 1500 و2000 مليار دولار هي مدخراتُ الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر.

إلا أن الداعين إلى توخي الحذر والنسبية عند الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي لا ينتمون كلّهم إلى الصف الحكومي، فالخبير المالي فرحات آيت علي مثلاً - وهو معروف بانتقاداته اللاذعة للوزير الأول أحمد أويحيى - يشاطره الرأيَ في أن تقدير عبد المالك سلال للكتلة النقدية المتداولة خارج الأطر الرسمية مبالغٌ فيه بشكل كبير، فهي لا تتعدى في نظره 1600 مليار دينار، أي 30 في المئة من كتلة النقود المعدني والأوراق البنكية المقدّرة بثلث الكتلة النقدية العامة حسب أرقام آخر سنة 2017 (4700 مليار دينار من أصل 14574 مليار).

> **قدّر البنك المركزي مطلعَ 2018، الكتلةَ النقدية المتداوَلة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكراً بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامُها ما بين 1500 و2000 مليار دولار هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر.**

ويُلاحظ على هذه التقديرات المتباينة أمران. الأول أن أصحابَها لا يُفصحون عن الحسابات التي خلَصوا بها إليها، ما يجعلها تبدو إما حدسية صرفاً أو، على النقيض من ذلك، ثمرةَ حسابات غير اقتصادية البتة كالرغبة في الدفاع عن الإنجازات الحكومية أو السعي إلى التقليل من شأنها. الأمرُ الثاني هو التلازمُ بين الاعتقاد بأن الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي كتلةٌ هائلة واليقينِ بأن إدماجها في النظام البنكي حلٌّ شبه سحري لمشكلات تمويل الاقتصاد، خاصة بعد تراجع مداخيل الموازنة بفعل تراجع موارد الجباية على المحروقات إبتداء من صيف 2014. وعكسَ ذلك، يتلازم التشكيكُ في ضخامة هذه الكتلة - سواء جاء من السلطة أو من المعارضة - مع تحبيذ إصلاحات شاملة تحكم على الاقتصاد غير الرسمي ـــ بوصفه عرضاً من أعرضاً أزمة الاقتصاد لا غير ـــ بالزوال حتماً في مدى منظور.

بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي

تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات - وهي، على قِدمها، لا تزال وجيهة على ضوء قرائن أخرى - إلى أن 50.4 في

المئة من السكان المشغولين بنشاط مهني في النصف الثاني من 2009 (أي 9.472.000 شخص) لم يكونوا مصرَّحًا بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي. وترتفع هذه النسبة إلى 69.1 في المئة في أوساط العمال غير الدائمين وإلى 81.1 في المئة في أوساط العمال المستقلين (الأحرار). وينوه الباحث الجزائري يوغورطا بلاش، بأن حالة سوق العمل غير الرسمية هذه جزءٌ من حالة أعمَّ يميزها الاتساع المنتظم، منذ مطلع سنوات الـ 2000، لشريحتي الأجراء غير الدائمين والعمال المستقلين، أي، بعبارة أخرى، العمال الذين يحتلون المواقع الاجتماعية الأكثر هشاشة. هذا الاتساع، يقول يوغورطا بلاش في دراسته، هو ما يفسر تراجعَ نسبة البطالة في الجزائر (29.7 في المئة في 2000، 12.3 في المئة في 2017).

> **إذا كان توسّع حصة الفلاحة من اليد العاملة غير المسجلة رسمياً غير مستغربٍ بالنظر إلى الطابع العائلي لكثير من المستثمرات الفلاحية، إلا أن انتشار استعمالها في الصناعات التحويلية - وهي وحدات تمتلك الصفة المعنوية القانونية - يدعو إلى التفكير في مدى تغلغل سوق العمل السوداء في قلب القطاع الاقتصادي الرسمي.**

وحسب دراسة لعلي سواق وفيليب أيدار وناصر الدين حمودة صدرت في 2016 واعتمدت على معطيات فترة 2001-2010، توزعت اليد العاملة غير الرسمية الجزائرية سنة 2010 أساساً على قطاعات البناء (30 في المئة) والتجارة والفنادق والمطاعم (24 في المئة) والفلاحة (19.6 في المئة) والصناعات التحويلية (13.2 في المئة). وإذا كان قسطُ الفلاحة الوافر منها غيرَ مستغربٍ بالنظر إلى الطابع العائلي لكثير من المستثمرات الفلاحية، يدعو انتشار استعمالها في الصناعات التحويلية - وهي وحدات تمتلك الصفة المعنوية القانونية - إلى التفكير في مدى تغلغل سوق العمل السوداء في قلب القطاع الاقتصادي الرسمي. وتُظهر هذه الدراسة أن الفلاحة تصدرت في 2010 النشاطات الاقتصادية من ناحية نسبة العمال غير الرسميين إلى مجموع العاملين (84.4 في المئة)، متبوعة بالبناء (77.8 في المئة) والتجارة والفنادق والمطاعم (71.3 في المئة) والصناعات التحويلية (63.6 في المئة) والنقل والاتصالات (49.9 في المئة)، الخ.

وتكفي بعضُ الأرقام التي نشرها الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول في كانون الاول / ديسمبر 2015 نقلا عن الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الجزائريين لإدراك أهمية النشاطات غير الرسمية في قطاع التجارة. 80 في المئة من التجار المسجّلين رسميا بهذه الصفة لا يصرّحون بنشاطهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، و80 في المئة من المعاملات التجارية تتم دون فواتير، فيما يتمُّ الدفع نقدا في ما بين 70 و80 في المئة منها. وحسب أرقام أخرى تداولتها الصحافةُ في أيلول / سبتمبر 2014، يبلغ عددُ الأسواق الأسبوعية غير المرخص لها 1500 سوقاً يعمل فيما حوالي 100 ألف شخص.

وليس انعدام الحماية الاجتماعية للعاملين بهذه الأسواق واستحالةُ مراقبة جودة ما يباع فيها كلَّ ما تطرحه من مشاكل على الدولة، فهي تطرح أيضا مشكلة ما تفقده فيها الخزينةُ العمومية من عوائد، وحسب عبد الرحمان مبتول قدّر اتحاد التجار الجزائريين ما يُخسر فيها سنوياً جرّاء التهرب الجبائي للتجار العاملين فيها بحوالي 3 مليار دولار. صحيحٌ أن هذه الهيئة لم تُفصح عن الطريقة التي توصلت بها إلى هذا الرقم، لكنه لا يبدو مشكوكاً فيه، فهي تمتلك المعطيات اللازمةَ لمثل هذا الحساب (متوسط قيم التصريح الجبائي، عدد التجار على الصعيد الوطني، الخ..).

المبادرات الحكومية

وعلى تباينها، تظل الأرقام المتوفرة عن الاقتصاد غير الرسمي الجزائري كلُّها أرقاما هائلة، فأخفضُها، أي 1600 مليار دينار (17 مليار دولار) يعادل مرّةً ونصف مرّة عجزَ الميزان التجاري الجزائري في 2017 المقدر بـ 11.19 مليار دولار، فيما يناهزُ أعلاها، أي 3700 مليار دينار (40 مليار دولار)، قيمةَ الواردات الجزائرية في 2017 المقدّرةَ بحوالي 46 مليار دولار.

وتحاول السلطات الجزائرية جذبَ هذه الكتلة النقدية إلى النظام البنكي من خلال مبادرات يصعب الجزم بنجاحها أو فشلها النهائيين. ونذكر فيما يلي أربعةً من أحدثها زمنياً. وقد أغفلنا هنا قرار اعتماد البنوك الإسلامية ابتداءً من 1991 لسبب بسيط هو فشلها على مرّ 26 سنة في إقناع أصحاب "الأموال غير الرسمية" بإيداعها القطاع البنكي - وهي بذلك، في الحقيقة، أقنعت الجميع بأن سبب عدم الإقبال على الاستثمار البنكي ليس خشيةَ العقاب الرباني الذي ينتظر ممارسي الربا.

أولى هذه المبادرات الأربعة كانت إلزاميةَ استخدام الصكوك في المعاملات التي تفوق مبلغاً معيّناً، وقد أُقّرت في 2004 و2011، لكن الحكومة جمّدت تنفيذها في كلتا المرتين. وقد أعادت الكّرة سنة 2014 على استحياء، ففرضت استخدامَ الصكوك في المعاملات التي يعادل مبلغها مليون دينار (10 آلاف دولار) أو يزيد، لكننا لا ندري شيئا بعدُ عن مدى تنفيذ هذه الإلزامية على الأرض.

> **أغفلنا ذكر قرار اعتماد البنوك الإسلامية ابتداءً من 1991 لسبب بسيط، هو فشلها على مرّ 26 سنة في إقناع أصحاب "الأموال غير الرسمية" بإيداعها القطاع البنكي. وهي بذلك، في الحقيقة، أقنعت الجميع بأن سبب عدم الإقبال على الاستثمار البنكي ليس خشيةَ العقاب الرباني الذي ينتظر ممارسي الربا!**

المبادرة الثانية كانت سنة 2015، مع إطلاقَ حملة لإقناع أصحاب رساميل الاقتصاد غير الرسمي بإيداعها النظام البنكي مقابل دفع ضريبة جُزافية عليها، وذلك ما لم تُجنَ من نشاطات "غير شرعية"، علما بأن هذه النشاطات لم تُعرَف بشكل واضح (هل التهريب عبر الحدود غيرُ شرعي مثل الاتجار بالمخدرات ؟). لا علم لنا بثمار هذه الحملة، فوزير المالية اكتفى في شباط/ فبراير 2018، دون كبير إسهاب، بالقول إن "مبالغ طائلة" أُودعت البنوك منذ انطلاقها. ولا يتوفّر اليوم أيُّ رقم عنها سوى ما صرّح به في شباط/ نوفمبر 2015 المديرُ العام لبنك التنمية المحلية الحكومي عندما قال إنها أسفرت بعد 3 شهور على بدئها، على إيداع 3 مليار دينار في النظام البنكي، وهو مبلغٌ زهيد جداً إذا قيس بكتلة نقدية غير رسمية كانت حكومة سلال تقدّرها آنذاك بـ 3700 مليار.

المبادرةُ الثالثة كانت بيعَ سندات عمومية كبيرةً في 2016 بهدف تمويل الإنفاق والاستثمار العموميين، وكان يُؤمل منها أن تُقنع جزءاً من أصحاب رساميل الاقتصاد غير الرسمي باستثمارها بهذه الصورة الآمنة مقابل نِسب فائدة تختلف من 5 في المئة إلى 5.75 في المئة وفق مدّة الاكتتاب (3 أو 5 سنوات). وقد تُوجت هذه العملية بشراء البنوك سندات بمبلغ إجمالي قدرُه 158.9 مليار دينار، أي أقلّ بقليل من نصف المبلغ المجموع حسب البنك المركزي. هل كان النصفُ الآخر - على الأقل جزئياً- ثمرةَ خروج "الأموال غير الرسمية" من دائرة الظل؟ ربما، لكننا نرجّح أن الحكومة، لو كانت

هذه الأموال حقا أموالا طائلة، ما كانت لتتردد في المفاخرة بها في إطار إطرائها المنتظم على منجزاتها و"منجزات سيادة الرئيس".

> **تقنين سوق العمل ليس إحدى أولويات السلطات، بل العكس تماما هو الصحيح، فخطابها منذ تراجع موارد الخزينة في صيف 2014 يلحّ إلحاحاً كبيراً على ضرورة إدخال مزيد من المرونة والمنافسة في هذه السوق.**

رابعُ مبادرة للسلطات لامتصاص أموال الاقتصاد غير الرسمي جاءت في نيسان/ ابريل 2018 في شكل تعليمة لمحافظ البنك المركزي إلى البنوك تستهدف، حسب قوله، إقامةَ جدار بين مهمة البنوك الأساسية، أي جمع الموارد المالية، ومهمة الاستعلام المالي التي يخصّ القانونُ هيئات أخرى بممارستها. وترمي هذه التعليمة بشكل واضح إلى الحدّ مما اسماه المحافظ مغالاة بعض البنوك في ممارسة مهام مكافحة تبييض الأموال.

هل الشفافية قابلة للتجزئة؟

وتطرح هذه المبادراتُ تساؤلاتٍ كثيرة عن صدق نية الحكومة في تعميم الشفافية الاقتصادية فيما يكتنف الغموض تسيير الاقتصاد بشكل عام، بدءا من عدم موثوقية كثير من الإحصائيات المنشورة وانتهاءً بوجود "سوق سوداء للقرار الاقتصادي". ولسنا نفشي هنا سرا إن قلنا إن منحَ تمويل بنكي حكومي مثلاً (وجلُّ البنوك حكومية) ليسَ في كثير من الأحيان قرارَ البنوك الحرّ السيد. فقد يكون تنفيذا لأمر مباشر من أحد "أصحاب القرار" غير المرئيين، وهم كثر، سواءٌ تعلق الأمر بكبار المستثمرين أو بشبان عاطلين استفادوا من أحد برامج تشغيل الشباب.

على صعيد آخر، تتمحور هذه المبادرات، كما رأينا، حول جذب الأموال المتداولة داخل الاقتصاد غير الرسمي نحو البنوك لتوفير سيولة إضافية تموِّل الاقتصاد في ظرف الموارد الجبائية فيه مرشحةٌ للنضوب. ماذا عن صيغ العمل غير القانونية كالتشغيل دون تصريح للضمان الاجتماعي أو بعقود محدودة الأمد تُجدَّد دورياً على الرغم أن القانون يُلزم بتحويلها إلى عقود دائمة بعد مدة معينة؟ أقلُّ ما يقال إن تقنين سوق العمل ليس إحدى أولويات السلطات، بل العكس تماما هو الصحيح، فخطابُها منذ تراجع موارد الخزينة في صيف 2014 يلحّ إلحاحاً كبيراً على ضرورة إدخال مزيد من المرونة والمنافسة في هذه السوق. ماذا عن مبادرات القضاء على التجارة غير القانونية ؟ قليلةٌ ومرتجلةٌ ومتأثرةٌ دوما بحساسية الوضع السياسي كما تبين ذلك في 2011، عندما جُمدت إلزاميةُ العمل بالصكوك في خضمّ أحداث ما سمي بـ "الربيع العربي"، خشية أن تتطور احتجاجات شباب بعض أحياء الجزائر العاصمة مطلعَ تلك السنة إلى انتفاضة تشبه الانتفاضة التونسية الدائرة رحاها آنذاك.

ويذكّرنا هذا التسامحُ مع بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بأمرين مهمّين. أوّلهما أنّ هذا "الاقتصاد السري" حلُّ من الحلول - الآنية والخطرة في الوقت نفسه - التي تلجأ إليها الأنظمة لتخفيف الأثر الاجتماعي للأزمات الناتجة عن سياساتها الليبرالية. فالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تطوّر في رحم الأزمة المالية التي تلت تراجعَ موارد البلاد الخارجية بفعل الصدمة البترولية المضادة 1985-1986. ثانيهما أن قمعَ بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي - كمخالفة قانون العمل مثلاً - يعني مراقبةَ نشاط القطاع الخاص، ما لا تجازف به الحكومة الساعية، بمحض إرادتها وبتشجيع من المؤسسات المالية الدولية، إلى تسهيل استثماراته وتوسيع رقعة نشاطه بغرض تغليبه على القطاع العمومي.



نظرة نقدية على الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر: اجتثاث أو إدماج؟

محمد صايب موزات

مختص في علم الاجتماع ومدير أبحاث في "مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية"، الجزائر

جرت محاولات لشرعنة الاقتصاد الموازي في الجزائر عبر تيسير إدماج العاملين فيه في المعايير المعتمدة للاقتصاد العادي، من دون أن يبدو أن هناك نجاحاً في تحقيق ذلك.

منذ اختراع التسمية في سبعينات القرن الماضي من قبل عالم الأنثروبولوجيا كيث هارت ثم من طرف المكتب الدولي للشغل في "تقريره حول كينيا"، اكتسب تعبير الاقتصاد غير المهيكل دلالات مختلفة، وكان موضوع سلسلة من التحليلات النظرية سيكون من الممل العودة اليها. وهذا الاقتصاد يوجد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

في الجزائر، إجماع حول اعتبار كل نشاط غير مصرح به لدى مصالح الضمان الاجتماعي كاقتصاد غير مهيكل نظرا لأن الانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي إجباري قانوناً. يمكننا أيضا أن نتساءل إن كان هذا المعيار دقيقاً بشكل كاف لتصنيف الفاعلين. وبكل الأحوال، ففي البلدان التي لا تفرض الانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي، يجب اعتبار نسبية هذا المعيار.

ومع ذلك، فإن الزيارة الى هذا العالم لن تكون يسيرة. يمكننا ولوجه من باب "العمل"، أو بعبارة أخرى العامل وصاحب العمل. يتركّز هذا المدخل حول الفرد الذي يعمل من دون تغطية اجتماعية او الذي يشغّل شخصاً، بعقد عمل أو بدونه، مع غياب أي ضمان ما يعتبر مخالفا للتشريعات المنظمة لسوق العمل. لكن في هذه الحالة تحديداً وحده صاحب العمل يمكن أن يتعرض لعقاب إداري من طرف هيئة التفتيش. الأجير يعتبر إذا ضحية في مثل هذه الحالة. وهذه الطريقة في تعديل سوق الشغل تبدو للوهلة الأولى كمظهر لخلل بنيوي في الاقتصاد بمجمله.

حسب المعطيات الإحصائية الجزائرية الصادرة في 2017، هناك أكثر من 6.2 مليون شخص غير منخرط في منظومة الضمان الاجتماعي مقابل 4.7 مليون شخص فقط يتمتعون بالتغطية، وهذا ما يعطي نسبة عدم انخراط تقارب 57 في المئة من العاملين، وهم يشتغلون إذاً في الاقتصاد غير المهيكل. يمكننا كذلك - وحسب المعطيات الرسمية - أن نقدر النسبة وفقا لعدة مؤشرات: السن، الجنس، الحالة المدنية، مكان العمل، الوضعية المهنية، القطاع الاقتصادي.. وهكذا يمكن فك شيفرة هذا العالم حسب الأشخاص والعائلات بالإضافة الى القطاعات الاقتصادية. يمكن إذاً تحديد هؤلاء من زاوية اجتماعية وكذلك تنظيمية.

المقاييس

ولكن هذه السهولة في التحديد تثير أسئلة: لماذا يوجد هذا النمط من الاقتصاد؟ ولماذا لا يتم ضبطه؟ وجود هذا النمط من الاقتصاد يبدو انه لا غنى عنه لسير الاقتصاد العام وسوق الشغل. وجوده جنبا الى جنب مع الاقتصاد "العادي" المعاصر هو أمر واقع وحتى "متسامَح معه" لأنه يلعب دور صمام أمان لتفادي الصراعات الاجتماعية وضمان السلم الاجتماعي في البلاد. وفي مجمله، مكّن هذا النمط من الاقتصاد من تقليص نسب البطالة بشكل جوهري لتنتقل من 30 في المئة عام 2000 الى 12 في المئة عام 2017.

مع هذا فإن السلطات الجزائرية لا تتوقف عن القول بأن هذا النمط من الاقتصاد مضر بتوازن مداخيل الصناديق الاجتماعية والضرائب ويمّس بالصحة الاقتصادية للدولة. تختلف تقييمات مساهمة الاقتصاد الموازي في خلق الثروة: تقدر بحوالي 40 في المئة من الناتج الداخلي الخام. ولكن، والى حد اليوم، لا توجد دراسة ميدانية مباشرة حول الاقتصاد الموازي (1) حتى وإن كانت هناك بالتأكيد عدة دراسات اقتصادية جزئية وتقارير والكثير من الخطب عبر معطيات بحث الشغل لدى الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر.

وظيفة الاقتصاد غير المهيكل لم تعد موضوع نقاش: تضمن السلم الاجتماعي وتساهم في تكوين الثروة الوطنية. ما العمل؟ هناك حلول يوصَى بها لدى الخبراء في مكتب العمل الدولي الذي يصدر منذ زمن طويل تحليلات حول هذا النمط من الاقتصاد. والخلاصة أن النظام الرأسمالي بحاجة لمثل هذا الاقتصاد لاستمراره ونموه. والتوصية الأساسية تتمثل في إدماج هذا النمط في الاقتصاد النظامي العصري أي تنظيم انتقاله إليه، خصوصا في الدول النامية. هناك تدابير يوصى بوضعها لتنظيم هذا الانتقال بأقل صدامات ممكنة. فهذه أيادٍ عاملة مفيدة للنظام الليبرالي لإنتاج السلع والخدمات.

> **تُظهِر المعطيات الإحصائية الجزائرية الصادرة في 2017 أن هناك أكثر من 6.2 مليون شخص غير منخرط في منظومة الضمان الاجتماعي، مقابل 4.7 مليون شخص فقط يتمتعون بالتغطية، وهذا ما يعطي نسبة عدم انخراط تقارب 57 في المئة من العاملين، الذين يصنفون إذاً في الاقتصاد غير المهيكل.**

يجب في مرحلة أولى ان يكون هناك فرز حسب مبادئ شرعية الأنشطة الاقتصادية. وهذه الشرعية متروكة لمنظومة قيم المجتمعات. يمكن إخضاع الأنشطة التي يتم اعتبارها شرعية لمعاملة قانونية مع إجراءات مرنة ومحددة في الزمن: مثلا يمكن وضع نظام "تسوية وضعية" تدريجي بدون أثر رجعي. بعبارة أخرى يمكن أن تقنن الأنشطة غير المهيكلة بنسب ضريبية ضعيفة وميسرة، دون فرض غرامات على من مارس في الماضي عملا بلا تغطية اجتماعية. التدابير نفسها يوصى بها لجذب أموال الاقتصاد الموازي نحو البنوك.

في مرحلة ثانية، يجب اقصاء "الأنشطة غير الشرعية" من الاقتصاد الموازي. هذه الأنشطة لا تحترم المعايير الاجتماعية السائدة وتصنف كأنشطة مدانة حسب الاتفاقيات الدولية المختصة. تدخل في هذا التصنيف أنشطة التهريب وتقليد السلع والخدمات الممنوعة حسب التشريعات المحلية، والمتاجرة بالمهاجرين والاسترقاق.. ويجب وضع تدابير لمكافحة الفاعلين الذين يعملون في هذه الأنشطة.

مسألة شرعية الأنشطة الاقتصادية تختلف حسب تشريعات البلدان. بعض الأنشطة يمكن اعتبارها شرعية في بلد ما في حين تعد غير شرعية في مجتمعات أخرى، كالصناعة المرتبطة بالجنس أو انتاج واستهلاك القنب الهندي. هذه التوصية المقدمة من قبل مكتب العمل الدولي يحسب لها تمييزها ما بين الاقتصاد الموازي "السليم" والاقتصاد التحتي الذي ينشِّطه فاعلون منظمون في شبكات عابرة للحدود حسب مقاييس الشرعية التي يجب ان تترجم في التشريعات الوطنية.

الإجراءات التي اتخذتها الدولة

الاجراءات التي قررتها الدولة الجزائرية لمكافحة الاقتصاد الموازي تتلخص الى حد اليوم في تحركات مركّزة يفترض بها ان تظهر إرادة اصلاح الخلل البنيوي لسوق الشغل. هناك عمليات تجرى بشكل دوري أو فجائي ضد "الأسواق الموازية" كالباعة الذين يعملون في الشارع بدون ترخيص ويعرضون منتجات من كل نوع. عمليات "التمشيط" هذه تتوج بمصادرة البضائع المعروضة للبيع بأسعار لا يمكن منافستها من قبل قطاع التجارة المهيكلة. تمّ أيضا إطلاق عمليات موجهة للادخار غير الرسمي عبر السماح للذين يملكون سيولة مالية كبيرة بإيداعها في البنوك دون التصريح عن مصدرها. أطلقت عمليات أخرى موجهة للعمال لتشجيع المؤسسات الصغرى في إطار التدابير التي تهدف الى خلق أنشطة وفرص عمل بدعم من الدولة، اما عن طريق مساعدات مباشرة أو عبر قرض بنكي بدون فوائد يتم سداده وفقا لرزنامة.

الحالة المتعلقة ببعث المؤسسات في إطار القروض الصغرى تثير الاهتمام من عدة جوانب. وهكذا يتم خلق أنشطة اقتصادية منزلية بمساعدة من الدولة لشراء مواد أولية. هذه الأنشطة يفترض أن تساعد العائلات التي ليس لها موارد مستقرة أو لا دخل لها أصلاً. لكن الأنشطة الاقتصادية المنزلية تصنف ضمن الاقتصاد الموازي. والشيء نفسه ينطبق على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هو جزء من الاقتصاد ما زال غير ممارس في الجزائر. وهناك عدد كبير من الجمعيات ("المنظمات غير الحكومية")، تنتدب أشخاصا للعمل بصفة مستمرة دون أي انخراط في منظومة الضمان الاجتماعي.

الملاحظات حول حركية وجوهر الاقتصاد غير المهيكل لا يمكن أن تحلل خارج منطق النظام الرأسمالي العالمي الذي يواصل نموه بشكل أكبر في اقتصاديات "الثلاثية" المهيمنة (أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا)، تاركا للأطراف اقتصادات خاضعة يُفترض بها توفير أيادٍ عاملة رخيصة أو المواد الأولية الضرورية للإنتاج.

الاجراءات القليلة هذه تظهر جيداً ان هناك إرادة لإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد العادي العصري. ولكن هذا الإدماج، وعلى الرغم من أنه موجّه، فهو لا يقيم أي تمييز ما بين الأنشطة الشرعية وتلك غير الشرعية. إذا هناك شرعنة اجتماعية للتشغيل غير المهيكل بدأت تفرض نفسها.

تتأتى حركية الاقتصاد غير المهيكل خاصة من عدم التناسب ما بين العرض والطلب (الضعف في خلق فرص العمل في القطاع العصري وتزايد قوي لعدد طالبي الشغل)، و"تكلفة" التشغيل التي يتحملها صاحب العمل (أتاوات، ضرائب ونفقات تعتبر مرتفعة جدا) في القطاع العصري. هذه القراءة للإقتصاد الموازي تستدعي مراجعة عميقة "للحق في العمل" الذي يفترض ان الدولة تضمنه. هناك مشروع تمهيدي لقانون شغل جديد منذ عدة سنوات ولكنه ما يزال في طور النقاشات. يفترض بهذا المشروع التمهيدي ان يقدم لسوق الشغل إطاراً تشريعياً يمكّن الدولة من لعب دور تعديلي للنشاط الاقتصادي. ويذهب المشروع التمهيدي في اتجاه تجريم أي نشاط اقتصادي غير مهيكل.

هذه الملاحظات حول حركية وجوهر الاقتصاد غير المهيكل لا يمكن ان نقوم بها خارج منطق النظام الرأسمالي العالمي الذي يواصل نموه، بشكل أكبر في اقتصاديات الثلاثية المهيمنة (أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا)، تاركا للأطراف اقتصادات خاضعة يفترض بها توفير أيادٍ عاملة رخيصة أو المواد الأولية الضرورية للإنتاج.

مع ذلك، فتقسيم العالم ما بين اقتصاد مهيمِن واقتصاد خاضع ليس آليا. إذ يعبر النظام الرأسمالي العالمي الاقتصادات الخاضعة بواسطة فروع الشركات العابرة للقارات التي تخرق القواعد الاقتصادية بدعم من طبقة من المقاولين تعيش من الريع النفطي، كما هو عليه الحال في الجزائر، وهي بلد افريقي يحاول الصعود.

دخول الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة أعاد هيكلة المجتمع الجزائري. هذه الهيكلة الاجتماعية انتجت من جهة أثرياء جدد ليست لديهم في اغلب الأحيان ثقافة الطبقة "البرجوازية" ومن جهة أخرى ظهرت أيضا الطبقات الفقيرة مع الطبقات الوسطى. الفاعلون الاجتماعيون في الاقتصاد الموازي ليسوا بمثل هذا الوضوح. اعتقدنا لفترة ان الاقتصاد الموازي يقوم أساسا على الطبقات الوسطى، التي وبسبب تدني اجورها تلجأ لأنشطة تكميلية لكي تتدبر أمرها. وأما

بالنسبة للطبقات الشعبية، فأغلب الفاعلين هم عمال بأجور بخسة يعملون في القطاع الخاص الناشئ. هناك آخرون يعملون في بيوتهم أو في أماكن غير ملائمة، لكي ينتجوا حسب الطلب لفائدة أصحاب الطلبيات الذين يتوفر لديهم رأس المال الضروري ومؤسسة قانونية.

لهذه الهيكلة المجتمعية تبعاتها الاجتماعية. الصراعات الاجتماعية جلية وهي في غالب الأحيان مصحوبة بأعمال عنف مباشر وغير مباشر. يعمل السُلَّم الاجتماعي هنا بشكل فوضوي مع حركات هبوط وصعود دائمة، وفقاً لموازين القوى بين المقربين من مراكز القرار والذين يرفضون الولاء للسلطات الراهنة.

---

(1) توجب انتظار سنة 2017 ليتم اطلاق دراسة نموذجية من قبل مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالشراكة مع وزارة التجارة.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi



تجارة البازار في مدن الجزائر.. وقراها

محمد مرواني
باحث وكاتب صحافي من الجزائر

يرفض العديد من الباعة "الفوضويين" دعوات مسؤولي البلديات لإدماجهم في "مراكز تجارية" انجزت ضمن مشروع " 100 محل لكل بلدية"، ويستمرون بممارسة تجارة البازار أمام أعين السلطات الوصية.

في وسط مدينة "وهران" التي تعد عاصمة الغرب الجزائري، يعرض العشرات من الشباب منتجات تجارية بأسعار معقولة تلقى اقبالاً شديداً من الأسر الجزائرية التي ما زالت تفضّل الأسواق الشعبية على المحلات التجارية الرسمية، وخاصة تلك التي تختص ببيع الخضر والفواكه والمواد الاستهلاكية الأساسية كالزيت والسكر والحليب، والأخير عرف اضطراباً في توزيعه.. وفي تعليقات على منابر التواصل الاجتماعي تهكم الجزائريون من ندرته في الاسواق مذكرين بسنوات الثمانينات من القرن الفائت التي كانت تشهد طوابير تنتظر لاقتناء الخبز والحليب، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد حينذاك بعد هبوط أسعار المحروقات فجأة.

تسمى هذه بـ"الاسواق الفوضوية" (في نظر السلطات الرسمية المركزية والمحلية). وهناك قطاع واسع من الباعة غير المصرح بهم لدى مصالح السجل التجاري بمختلف المحافظات الجزائرية (48 محافظة). وفي مدن كقسنطينة، ووهران، والجزائر العاصمة، تنتشر صورة اعتاد عليها الجزائريون وهي البيع على أرصفة الشوارع، حيث يفرض المئات من الباعة، وجلهم من الشباب، حضوره على السلطات المحلية في البلديات والولايات.

رفض الاندماج في "سوق الدولة"

ظاهرة أخرى هي رفض معلن من قبل المئات من المرشحين لممارسة الانشطة التجارية بالبلديات والولايات لأي اندماج في مشاريع أنجزتها السلطات العمومية تخص تقنين وتنظيم قطاع التجارة غير المنظمة في نطاق واسع من البلديات التي يبلغ تعدادها في البلاد 1541 بلدية.

أحد الشبان بمدينة مستغانم في الغرب الجزائري، يتاجر بالهواتف النقالة بـ"سوق عين الصفراء" الشعبي ويعرف نفسه بأنه بطّال، يقول: "الكثير من المحلات التجارية التي انجزت من قبل البلدية لا يتلائم مع الحركية التجارية، كأن لا تكون أمكنتها مناسبة ومحفزة على ممارسة النشاط التجاري، فلا تحقق جني شيء من المال اقتات به في حياتي بشكل يومي ومنتظم".
ويضيف أن البائع لا يحتاج إلى محل تجاري في سوق "عين الصفراء" بل يكفي أن يعرض عدداً بسيطاً من السلع التي بحوزته حتى يجتمع حوله العشرات من الزبائن، الذين يأتون لسببين أولهما السعر المنخفض نسبياً للسلعة مقارنة بسعرها في المحلات التجارية المنظمة، والثاني هو امتلاك هذه الاسواق الموازية لفرص ثمينة لدى الزبائن الراغبين في إعادة بيع السلعة مجدداً لجهات أخرى قد تكون محلات تجارية تملك صفة "النظامية". وهذا السبب الثاني، حسبما قال الشاب، هو فعلياً إحدى الطرق الممهدة للغش والتحايل.

> **تشير أرقام قطاع الداخلية والجماعات المحلية أنّ 23 في المئة من المحلات التجارية بالبلديات غير مشغولة من أصحابها بعد أن خصصت لها الحكومة غلافاً مالياً لانجازها، بل حُوِّل بعضها الى مقرات لجمعيات أو الى مقاهٍ.**

يرفض إذاً العديد من الباعة "الفوضويين" دعوات مسؤولي البلديات لإدماجهم في "مراكز تجارية" انجزت ضمن مشروع "100 محل لكل بلدية"، ويصرّون على ممارسة التجارة الموازية أو "تجارة البازار" أمام أعين المسؤولين والسلطات الوصية. وتشير آخر الأرقام ان 100 ألف محل تجاري انجز بالجزائر وبلدياتها ما زالت غير مستغلة، وتعاني سوء التسيير. وهذه المحلات مهجورة وفارغة منذ سنوات طويلة. وتشير أرقام قطاع الداخلية والجماعات المحلية ان 63 في المئة من المحلات التجارية في البلديات غير مستغلة من أصحابها بعد ان خصصت لها الحكومة غلافاً مالياً معتبرا لإنجازها.. بل حوِّل بعضها الى مقرات لجمعيات او الى مقاهٍ.

لماذا فشلت السلطات في القضاء على التجارة الموازيـة؟

تكرّر كثيراً ومرارا هذا السؤال على منصات قنوات ومنابر الاعلام الجزائري: "لماذا لم يتم القضاء على التجارة الموازية على الرغم من مجهودات السلطات العمومية في هذا المجال، سواء على مستوى انجاز المراكز التجارية أو تحسيس الباعة الفوضويين بضرورة الاندماج في ثقافة التجارة المقننة المنظمة؟".

وأغلب إجابات المختصين في المجال الاقتصادي والمالي تقول إن العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه السياسة الاقتصادية في الجزائر إنما مردّها الى سيادة عقلية التسيير بمفهوم القرار المركزي من قبل الادارات والمؤسسات الوصية.

> **العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه السياسة الاقتصادية في الجزائر مردها الى سيادة عقلية "التسيير" بمعنى القرار المركزي من قبل الادارات والمؤسسات الوصية.**

كما ان غياب رؤية واستراتيجية عمل على المدى البعيد لدى المسؤولين المحليين ومسيري المحافظات في ادارة انتشار التجارة الموازية جعل من اخطبوطها في الجزائر يتمدد الى ان وصل الى البلديات الصغيرة التي لم يكن فيها أي أسواق للتجارة الموسمية ولا حتى الموازية. بلدية صغيرة كـ"حجاج" التي تقع بمحافظة مدينة مستغانم، على بعد اكثر من 450 كيلومتر عن الجزائر العاصمة، صار فيها سوق يرابط فيه على أرصفة الشوارع العشرات من الشباب عارضين سلعاً لأجهزة منزلية وملابس شتوية وصيفيةيبيعونها.

من جهة أخرى تشير مماطلة بعض "الأميار" (وهو تعبير بالدارجة يشير الى "رؤساء البلديات"، وهو جمع كلمة maire الفرنسية!) في مواجهة تمدد ظاهرة الباعة غير النظاميين ببلدياتهم الى احتمال ان يكون مسؤولون محليون يشاركون النشاط بأشكال مختلفة. فالكثير من المنتخبين الذين يسيّرون مجالس بلدية في الجزائر يوظفون وجود هذه الاسواق في حملاتهم الانتخابية، ويعدون الباعة، وهم كثر ومن الشباب، بابقائهم في الوضع القائم دون المساس بمصالحهم، بما يشبه اتفاقاً غير رسمي بين المسؤول المحلي في البلدية والباعة، دون أن تجني خزينة البلدية ديناراً واحداً.

أضرار على الاقتصاد الجزائري

تشير آخر التقديرات لمؤسسات وهيئات رسمية في الجزائر أن عدد العاملين في الاقتصاد الموازي تجاوز 60 في المئة من اليد العاملة خلال السنوات الثلاث الاخيرة. السبب هو الوضع المالي الصعب الذي تعيشه البلاد، على الرغم مما يقال في أوساط سياسية موالية للسلطة عن هامش من المناورة تتحكم فيه الدولة لإدارة الوضع. إلا أنه لا يبدو ان القضاء على التجارة الموازية يشكل أولوية في أجندة الولاة والمسؤولين المحليين الذين يركزون على برامج الاسكان والتعمير أكثر من مطاردة الشباب لمنعهم من وضع سلعهم على ارصفة الشوارع. ويختار الشباب في المدن الجزائرية أماكن قرب مقرات هيئات حكومية أو مؤسسات بنكية وادارية لعرض بضائعهم للبيع. وتكتفي السلطات العمومية لحد الآن بتطبيق غرامات مالية على هؤلاء المخالفين.

وفي ظل غياب بدائل لمشاكل البطالة والفقر، يتحول هذا النشاط الى أحد المظاهر المعبّرة عن هشاشة الاقتصاد الجزائري.


مصر



الاقتصاد غير الرسمي في مصر: حقيقة التهميش وأوهام التمكين

عمرو عادلي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة

القطاع الخاص في مصر هو الاقتصاد غير الرسمي، وهو يستوعب جل الناتج المحلي والعاملين بأجر. ولكنه عبارة عن أنشطة منخفضة الإنتاجية والعائد التنموي، وأغلبها مدفوع بإيجاد القوت اليومي لا بالنمو والمراكمة.

احتل الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي في العالم العربي حيزا كبيرا منذ اندلاع ثورات 2011 وما تلاها من أحداث سياسية واجتماعية، وقد اعتبرها الكثير من المراقبين والمحللين (من اليسار واليمين على حد سواء)، تعبيراً عن التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وغياب التنمية التي تعاني منها قطاعات واسعة من المجتمعات العربية ولاسيما الشباب، وإن اختلفوا في تحديد الأسباب والعوامل الواقفة وراء ذلك. لقد كانت غلبة صفة "اللارسمية" informality على طيف واسع من الأنشطة الاقتصادية في البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية، مدعاة لمحاولات الربط بين استشراء الأنشطة غير الرسمية من جانب، والتهميش الاقتصادي والسياسي من جانب آخر. والحق، فإن اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر بحال من الأحوال على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقدر ما يمتد ليشمل أوجه عدة للنشاط الاقتصادي في العديد من البلدان "النامية" في جنوب آسيا وجنوب شرقها وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الوسطى واللاتينية. ويمكن القول بصفة عامة أن حضور الأنشطة غير الرسمية يتزايد مع انخفاض مستويات الدخل، والذي يمكن اعتباره مؤشرا على تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟

كما هو ظاهر من المصطلح نفسه، فإن الاقتصاد غير الرسمي يُعرَّف بالسلب أي بانتفاء صفة الرسمية عن أنشطته. وعادة ما يشير هذا إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتعلق بإنتاج أو توزيع قيم اقتصادية في صورة سلع أو خدمات نهائية، وكذلك العمل للحساب الخاص أو للغير على نحو غير مطابق للقواعد التي تضعها مؤسسات الدولة في صورة قوانين وقرارات ولوائح إلخ.. وبالتالي فالاقتصاد غير الرسمي هو تلك المساحة (الافتراضية والمادية) لإنتاج وتوزيع القيم الاقتصادية بشكل يخرج عن تنظيم وتسجيل مؤسسات الدولة.. وقد يتسع الاقتصاد غير الرسمي ليشمل الوحدات القائمة على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، فتصبح منشآت غير مسجلة أو وحدات إنتاجية تعمل بدون ترخيص رسمي من السلطات المحددة قانوناً، بدءا من ورش ومصانع "بئر السلم" في محافظة القليوبية، وبالاخص في مدينة شبرا الخيمة المحاذية للقاهرة، ومروراً بالأنشطة العائلية التي تمارس في المنازل أو ملحقاتها، وانتهاء بالباعة الجائلين وأصحاب الفرَشات في الشوارع الذين يحتلون جزءاً من الحيز العام بدون تنظيم من السلطات العامة أو بالمخالفة الصريحة للقواعد القانونية الموضوعة.

> **الاقتصاد غير الرسمي ليس منفصلاً عن الاقتصاد الرسمي، بل هو معاملات منتشرة تتخلل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجري من قبل مؤسسات هي نفسها رسمية، بل وحتى من أجهزة الدولة ذاتها، وهي غير رسمية طالما كانت معاملات غير منظمة طبقاً للقواعد القانونية.**

وقد لا يقتصر الأمر فحسب على الوحدات الإنتاجية بل قد تتسع المعاملات الاقتصادية غير الرسمية لتشمل النفاذ لعناصر الإنتاج المختلفة. ويعتبر العمل هنا نموذجاً للنشاط غير الرسمي في الاقتصادات النامية وضمنها مصر. فكل عمل ينتج عنه قيمة صغرت أم كبرت، يجري بدون تطبيق أو بالمخالفة للقواعد الرسمية، هو جزء من الاقتصاد غير الرسمي. يضم هذا: العمل بلا أجر من النساء والأطفال في إطار مشروعات عائلية متناهية الصغر تنتج من أجل الاكتفاء الذاتي خاصة في قطاع الزراعة، أو من أجل التبادل في السوق كإنتاج الأطعمة أو السلع الرخيصة في المدن، ويشمل كذلك مختلف أشكال التوظيف الذاتي التي يعمل فيها الناس لحسابهم الخاص باستخدام كميات محدودة من رأس المال (الباعة الجائلون نموذجاً بارزاً لذلك، وكذلك أصحاب الحرف كالكهربائيين والنجارين والسباكين خاصة في حال عدم امتلاكهم لورش أو محال ثابتة للعمل). ويمتد الاقتصاد غير الرسمي إلى كافة أشكال العمل بأجر لدى

الغير طالما كانت لا تخضع لقانون العمل، وطالما كان العمال محرومين من التعاقد الرسمي ومن الحماية الاجتماعية المنصوص عليها قانوناً. وينطبق هذا على العمال غير الرسميين في المنشآت الرسمية كحال تعيين المصانع ــ بل وفي بعض الأحيان الأجهزة الحكومية ــ لعاملين بدون عقود أو بعقود موسمية أو مؤقتة، وبدون التمتع بأي حماية تأمينية، كما ينطبق بالطبع على العمل في المنشآت غير الرسمية التي تعمل أصلا بدون تراخيص أو تسجيل.

إن أهم ما يميز الاقتصاد غير الرسمي إذاً هو أنه يحوي كافة المعاملات ذات القيمة الاقتصادية التي لا تنظمها أو تسجلها أجهزة الدولة أو سلطاتها العامة، والتي تجري بدون الرجوع أو بالمخالفة للقواعد التي تضعها أجهزة الدولة والتي من المفترض أن تكون قائمة على إنفاذها.

إن الاقتصاد غير الرسمي طبقا لهذا التعريف ليس "قطاعا غير رسمي" منفصلا عن الاقتصاد الرسمي، بل هو معاملات منتشرة تتخلل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجري من قبل مؤسسات هي نفسها رسمية، بل وحتى من أجهزة الدولة ذاتها، طالما هي معاملات غير منظمة طبقاً للقواعد القانونية الرسمية. ولا يعني هذا بالضرورة مخالفة الأنشطة غير الرسمية للقانون بمعنى خرقها للنظام العام كالإتجار في المخدرات والسلاح والبشر، أو الرشاوى المالية والعينية وغيرها من الأنشطة الإجرامية، التي هي بحكم التعريف غير رسمية كونها تجري في تحد للنظام القانوني برمته. فغالب الاقتصاد غير الرسمي لا ينطوي على مخالفة للنظام العام للدولة بقدر ما يتم تنظيمه بقواعد بديلة ويخضع لآليات اجتماعية تقوم عليها مؤسسات من غير الدولة، كالعائلات أو الصداقات أو الروابط الخاصة، التي قد تكون أكثر حضوراً ونجاعة في إنفاذ الالتزامات المختلفة بين أطراف العملية الاقتصادية.

وبتبني هذا التعريف المرن للاقتصاد غير الرسمي، يمكن إدراك حجم الظاهرة التي يضعها الاقتصادي والإحصائي فريدريك شنايدر في 2010 عند 40 إلى 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، أي القسم الأكبر مما يتم إنتاجه وتوزيعه سنوياً، وبما يستوعب الجزء الأكبر من منشآت القطاع الخاص ومن القوى العاملة (1). ولا تعد مصر استثناء في ذلك، إذ أن التقديرات التي وضعها شنايدر لبعض بلدان العالم النامي تظهر أن الاقتصاد غير الرسمي هو الحال الغالب على النشاط الإنتاجي والتوزيعي في معظم بلاد الجنوب، بل وأن له حضوراً ما، وإن كان أصغر بالطبع، في بلدان الشمال مرتفعة الدخل، ما يؤكد على نسبية الظاهرة.

ما هي مشكلة الاقتصاد غير الرسمي إذاً؟

وهل يعد مشكلة على الإطلاق؟ غلبة صفة اللارسمية على النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن عادة ما ترتبط بانخفاض معدلات التنمية. فاقتصادياً، تتميز الأنشطة غير الرسمية في الأغلب الأعم بانخفاض في الإنتاجية، وضعف مهارة القائمين عليها، وانخفاض نصيبها من رأس المال سواء التمويلي كالقروض البنكية، أو المادي مثل الأرض والماكينات والأجهزة إلخ.. ويتماشى هذا مع صغر حجم الأنشطة غير الرسمية على الرغم من انتشارها، والتي عادة ما تقتصر على فرد واحد وربما فردين (عادة ما يكونان عضوين في العائلة نفسها)، أو تأخذ شكل منشآت متناهية الصغر توظف عددا صغيرا من العمال أو من أعضاء الأسرة. ومما يشوب تلك الأنشطة أن ضعف مستويات المهارة وتدني نفاذها لرأس المال يترجم إلى تضاؤل فرص النمو أو التوسع، وبالتالي فمعظم الأنشطة غير الرسمية منخفضة الإنتاجية، منخفضة الأجر، وموجهة لكسب القوت عوضاً عن توليد أرباح تكفي للمراكمة والنمو، وهو ما حدا بمدارس اقتصادية عدة، يساراً ويميناً، إلى اعتبار اللارسمية ودرجة انتشارها تعبيرا عن "التخلف الاقتصادي" بالمعنى الحرفي للكلمة أي غياب ملامح ومؤسسات الاقتصاد الحديث.

في عقد السبعينات من القرن الفائت، عندما ظهر مصطلح اللارسمية لأول مرة في أدبيات "منظمة العمل الدولية"، كان منصباً على حالات في بلدان إفريقيا التي يمثل القطاع الزراعي الجزء الأكبر من اقتصادها (2)، والذي تخضع فيه قوة العمل لقواعد غير رسمية تعكس تدني مستويات التنمية، وتؤدي لإعادة إنتاجها. أي أن اللارسمية هنا تعبر عن التخلف وتنبئ بانعدام فرص الانعتاق منه. وعلى اليمين، فإن كتابات الاقتصاديين المؤسسيين الذين ينتمون للمدرسة النيوكلاسيكية، من أمثال هيرناندو دي سوتو، يربطون استشراء المعاملات غير الرسمية بغياب علاقات السوق الحرة، حيث من المفترض أن يجري الإنتاج من أجل التبادل، وأن يكون التبادل مدفوعاً بالأسعار النسبية التي تعبر عن قوى العرض والطلب (3). دي سوتو وغيره يرون أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن أنماط ما قبل رأسمالية (وبالتالي ما قبل حداثية) للنشاط الاقتصادي، وأنها ناتجة بالأساس عن عدم قدرة مؤسسات الدولة على توفير الحماية لحقوق الملكية الخاصة، والتدخل لإنفاذ التعاقدات، ما يرفع من تكلفة التعاملات الاقتصادية ومن مخاطر التبادل في السوق، سواء من قبل ممثلي السلطات العامة أنفسهم، الذين قد يستخدمون سلطاتهم للاعتداء على حقوق الملكية الخاصة، أو من قبل الفاعلين الآخرين في السوق، الذين قد ينتهزون فرصة ضعف مؤسسات الدولة، كالقضاء والشرطة، أو فسادها للتهرب من التزاماتهم التعاقدية. ويكون المخرج بالتالي هو قَصْر إنتاج وتبادل السلع والخدمات على الدوائر المباشرة للأفراد والعائلات، حيث تنخفض مخاطره. ولكن يكون هذا بالطبع على حساب الفرص المتاحة لتعظيم القيمة الاقتصادية التي تميز عمل السوق الحرة.

وبغض النظر عن الانحياز الأيديولوجي المعلن أو الضمني في تحليل الاقتصاد غير الرسمي يمينا أو يساراً، فإنه من النادر عدم ربط تفشي الأنشطة غير الرسمية بتدني مستويات المعيشة والتنمية. وهو لا يكون إلا في سياق من الهامشية الاجتماعية التي تلف أولئك المرتبطين بالاقتصاد غير الرسمي، خاصة العاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص في أنشطة صغيرة ومتناهية الصغر. فهؤلاء في الأغلب يكونون ضمن الشرائح الأشد فقراً في المجتمع، وعادة ما يعكس نشاطهم غير الرسمي افتقادهم للحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية أو الأمان الوظيفي أو الوقاية من الاستغلال، سواء من أصحاب العمل أو حتى في إطار العمل الأسري الذي يختلط فيه الاستغلال الاقتصادي بالتسلط الجندري على النساء والأطفال. وتتجلى الهامشية لا في علاقات توزيع الدخل والثروة والقوة فحسب، بل حتى في الحيز المكاني، إذ نجد أن غالب العاملين في الأنشطة غير الرسمية في المدن في العالم الثالث يسكنون ما يطلق عليه "المناطق العشوائية" أو "مدن الصفيح"، وهي مستعمرات بشرية نشأت بشكل غير مخطط في العقود الوسطى من القرن العشرين جراء تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة في أغلب البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، بحثاً عن فرص للعمل. وفي ظل غياب مستويات متقدمة من النشاط الصناعي، انتهت غالبية هؤلاء العاملين إلى أنشطة هامشية خدمية الطابع وغير رسمية، تتميز بضعف الإنتاجية والعائد وبالتالي ترتبط بالفقر. وارتبطت الهجرة بنشوء تلك الأحياء المحرومة من الكثير من الخدمات الأساسية، والمقامة بأشكال غير قانونية، ما يمكن اعتباره تجسيداً اقتصادياً واجتماعياً مادياً لانتفاء الرسمية، كما أنه تعبير فج وملموس عن ضعف قدرة الدول على ضبط وتنظيم تلك الأنشطة الاقتصادية، بما فيها السكن والهجرة.

الجانب السياسي للاقتصاد غير الرسمي

الاقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة اقتصادية فحسب بل له تداعيات وتجليات سياسية تخص علاقة الدولة بالمجتمع في العديد من البلدان النامية، ومن بينها مصر والعالم العربي. إذ أن استشراء اللارسمية في التعاملات الاقتصادية يعني

ضعف أو حتى غياب قدرة الدولة، باعتبارها السلطة العامة ،على ضبط وتنظيم قسم كبير من نشاط المجتمع، وهو ما عده كُتاب مثل نزيه أيوبي علامة على ضعف الدولة وافتقاد أجهزتها للقدرات المؤسسية والسياسية، وللشرعية (4)، وكذلك للتغلغل في المجتمعات التي تحكمها. تظل جوانب عدة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجموعات كبيرة من البشر بمعزل عن يد الدولة، فلا تستطيع ضبط التفاعلات بحماية العمال على سبيل المثال، أو تعديل وضع النساء أو الأطفال، أو التنسيق مع رأس المال في قطاعات بعينها بغية تحقيق أهداف تخدم التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولا تتمكن في الوقت نفسه من استخلاص الموارد الاقتصادية من المجتمع عبر تحصيل الضرائب، وبالتالي تتضاءل قدرة الدولة على إعادة توزيع الدخل والثروة، وكلها علامات على ضعف الدولة مؤسسياً وانحسار شرعيتها السياسية في مواجهة المجتمع، مهما بلغت درجة سلطويتها. بل إن أيوبي ذهب إلى اعتبار إفراط الدولة العربية في التسلط والقمع، ولجوء بعض الأنظمة للعنف بشكل متواتر لتثبيت سيطرتها، ما هو إلا دليل إضافي على مقدار ضعفها.

يقفز الطرح النيوكلاسيكي على المشكلة، فهو يتجاهل الشروط الاجتماعية والسياسية لإنشاء الأسواق في نظام رأسمالي قادر على النمو والتنمية، لصالح تصور فني أو تقني إلى حد كبير، يدور حول بناء كفاءة الأجهزة البيروقراطية والقضائية في مجالات معينة عادة ما تكون مرتبطة برأس المال الأجنبي: الشركات الكبرى أو كبريات الشركات المحلية.

ولا شك أن غلبة الاقتصاد غير الرسمي من الزاوية السوسيولوجية يعكس ضعفاً للدولة ويؤشر لوجود كيانات وتنظيمات ــ غير الدولة ــ تمتلك قدرة الضبط والتنظيم، في تجاهل للقواعد الرسمية التي من المفترض أن تضعها الدولة. بل إن اللارسمية قد تصل إلى حد اختراق أجهزة الدولة نفسها وإخضاعها لمصالح خاصة بأفراد أو بمجموعات، وعندها ينخرط ممثلو السلطة العامة في أنشطة تتجاهل القانون وربما تخالفه مخالفة صريحة. وهذه كلها علامات وأمارات على انحسار قدرة الدولة على تنظيم المجتمع وتوجيه النشاط فيه. وهي ملامح تتكامل مع الاقتصاد والمجتمع غير الحديثين الذين عادة ما تميز فعالياتهما الصفة غير الرسمية.

ينبغي الانتباه هنا إلى أن اللارسمية لا تعني بالضرورة ترتيبات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ما قبل حداثية، أي تقليدية باقية من العصور الوسطى أو قادرة على البقاء في مواجهة ضغوط التحديث. إذ يمكن اليوم بسهولة رصد اللارسمية كصفة للنشاط الإنساني في بلدان العالم النامي، وفي قطاعات لا تمت للزراعة بصلة مباشرة، وخاصة في الخدمات. ولا يخفى على أحد أن الهجرة إلى المدينة وخروج أقسام كبيرة من السكان من الاعتماد على الزراعة، كلها أجزاء لا يمكن إنكار أنها نتاج عملية التحديث نفسها، ما يجعل الاقتصاد غير الرسمي الحضري (المديني)، وغير الزراعي، انعكاساً لمشكلات التحديث في أغلب بلدان الجنوب، نتيجة لتعسر أو تعذر جهود التصنيع، وهو ما أنتج خللاً هيكلياً يصيب الاقتصادات وينجم عن عدم قدرتها على استيعاب المهاجرين من الريف والخارجين من قطاع الزراعة في أنشطة ذات إنتاجية مرتفعة وظروف عمل مستقرة. وعوضاً عن هذا تتضخم قطاعات خدمية هامشية منخفضة رأس المال ومنخفضة المهارات، وبما يفوق قدرة الدول في العالم النامي على التنظيم أو الضبط – خاصة مع ضعف قدراتها المؤسسية أصلاً وعجزها عن تحصيل الضرائب واختراق مؤسساتها العامة من المصالح الخاصة، بما يقوض الصفة "العامة" للسلطة ويجعلها تخدم مصالح المسئولين المادية المباشرة أو مصالح مجموعات اجتماعية ذات نفوذ قادرة على تسخير الدولة لنفعها الخاص.

الخروج من الهامش

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي صنواً لضعف التنمية وكبتاً لفرص التقدم المادي والاجتماعي فكيف السبيل للانعتاق منه؟ يرى أصحاب التيار النيوكلاسيكي من الاقتصاديين أن الحل قانوني ومؤسسي في المقام الأول، يدور حول إيجاد الأطر التشريعية والتنفيذية والقضائية الكفيلة بحماية حقوق الملكية الخاصة. وأمثلة ذلك اختصار إجراءات تسجيل ملكية العقارات كالأراضي والشقق، وزيادة كفاءة الجهاز القضائي الناظر في نزاعات الملكية وقضايا الإفلاس وتصفية الشركات، وإنفاذ التعاقدات والاتفاقات بأقل تكلفة على المستثمرين. ويرى هؤلاء أن تحويل دور الدولة كي تصبح ضامناً فاعلاً لحقوق الملكية الخاصة يمكن الثقة فيها بتخفيض معدلات الفساد وعدم الكفاءة، كفيل بإتاحة الفرصة أمام نشوء علاقات سوق حرة تحمل حوافز للجميع بأن ينخرطوا في الإنتاج والتبادل والعمل، بما يزيد من فرص تحسين أحوالهم.. ومن ثمّ يتحقق المفهوم النيوليبرالي للتنمية، والذي يدور قلباً وقالباً حول تمكين أكبر عدد ممكن من الفاعلين من الانخراط في التبادلات السوقية الحرة، وينطلق من افتراض أن توليد النمو ينعكس إيجاباً على الجميع من خلال تساقط الثمار عبر خلق فرص العمل وتوسيع أسواق الاستهلاك.

يقفز الطرح النيوكلاسيكي على المشكلة إلى حد كبير، فهو يتجاهل الشروط الاجتماعية والسياسية لإنشاء الأسواق في نظام رأسمالي قادر على النمو والتنمية، لصالح تصور فني أو تقني إلى حد كبير، يدور حول بناء كفاءة الأجهزة البيروقراطية والقضائية في مجالات معينة عادة ما تكون مرتبطة برأس المال الأجنبي ــ الشركات الكبرى أو كبريات الشركات المحلية.

> **إنشاء رأسمالية تنموية في بلد مثل مصر لا يكمن فحسب في توزيع حقوق الملكية الخاصة على الجميع، لاسيما إذا كانت الغالبية من ذلك الجميع لا تملك شيئا بالأصل كي تحصل على ضمانات بشأنه، بل تدور حول شروط إدماج هؤلاء.**

وهناك افتراض قائم على أن السوق قادر على استيعاب الجميع ومنحهم فرصاً أفضل من خلال العمل والإنتاج والاستهلاك. وبالطبع لا يوجد مجال للحديث عن دور أكبر للدولة من الأصل، إذ أن حصر دورها في حماية حقوق الملكية وإنفاذ التعاقدات ورفع كفاءة التقاضي في القضايا التجارية والاستثمارية ما هو سوى الوجه الآخر لتقليص دور الدولة في إعادة توزيع الدخل والثروة، والاستثمار العام في التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وهي المسائل التي تمس من الأصل شروط "دمج" أو "استيعاب" السوق الحرة لقطاعات عريضة من السكان من الفقراء والمهمشين في البلدان النامية. فإذا كانت الغالبية محرومة من التعليم أو فرص اكتساب مهارات مطلوبة، فمن الصعب أن يجدوا أعمالاً مرتفعة العائد أو الأجر حتى وإن رغبوا أو أجبروا على الانضمام لسوق العمل. وكذلك الحال مع الوحدات الاقتصادية مثل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، فإذا لم تتمكن تلك من النفاذ لرأس المال من أرض وائتمان، علاوة على المعلومات اللازمة للتبادل في الأسواق، فمن الصعب أن تنمو وربما حتى لا تنجو من التقلبات الاقتصادية التي تشوب عمل الأسواق في البلاد النامية.

إن إنشاء رأسمالية تنموية في بلد مثل مصر لا يكمن فحسب في توزيع حقوق الملكية الخاصة على الجميع، لاسيما إذا كانت الغالبية من ذلك الجميع لا تملك شيئا بالأصل كي تحصل على ضمانات بشأنه، بل تدور حول شروط إدماج

هؤلاء. وإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي سواء في أسواق السلع والخدمات أو في الصبغة القانونية للمنشآت الإنتاجية، أو في أسواق العمل ورأس المال (القروض غير الرسمية والإقراض في دوائر العائلات والصداقات)، ما هي إلا ملمح على ذلك الدمج البائس لقطاعات من الفقراء والمهمشين في المدينة والريف، لا يملكون رأس مال لا مادي ولا معنوي (مهارات وتعليم) في سوق حرة يهيمن عليها القطاع الخاص نظرياً، بينما الواقع هو أن التهميش يستمر كما هو، ويصبح القطاع الخاص في بلدان كمصر (ولكن كذلك في المغرب وتونس والأردن وغيرها من البلدان العربية غير النفطية) هو الى حد كبير الاقتصاد غير الرسمي، يستوعب جل الناتج المحلي ويوظف غالب العاملين بأجر أو من خلال التوظيف الذاتي، ولكنه قطاع خاص زائف لأنه في مجمله عبارة عن أنشطة منخفضة الإنتاجية، منخفضة العائد التنموي، وأغلبها مدفوع بإيجاد قوت اليوم لا بالنمو ولا المراكمة، ومن ثم يكون يراوح محله.

> **في مصر اليوم، وسواء كانت المنشآت نفسها رسمية ـ أي مسجلة لدى الدولة ـ أو غير رسمية، فإن علاقات العمل ليست رسمية. وتمتد تلك الممارسة إلى العمالة غير الماهرة في المنشآت الرسمية الكبرى، التي تقوم بالتمييز بين قواها العاملة لتخفيض حجم الالتزامات تجاه العمالة، سواء في شق الأجور أو فيما يتعلق بتحمل أعباء سداد أنصبة رأس المال من التأمينات.**

إن استشراء معاملات الاقتصاد غير الرسمي هي في آن معاً، تعبير وسبب ونتيجة لضعف التنمية وللتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وما من سبيل لكسر تلك الحلقة المفرغة إلا بتمكين قطاعات واسعة من النفاذ لرأس المال المادي (أراض صحراوية وتسهيلات ائتمانية ومهارات وتعليم وتدريب إلخ)، وذلك من الشباب في سن العمل من الجنسين (خاصة في ظل تحمل النساء للعبء الأكبر من البطالة والبطالة المقنعة)، وفي المدينة والريف (في ظل تحمل الريف للفاتورة الأكبر من الإفقار جراء التحولات النيوليبرالية في المنطقة العربية)، حتى يتمكن هؤلاء من الاندماج في السوق الحرة وهم ينتجون أشياء لها قيمة يمكن تبادلها وتحقيق العائد من ورائها، لهم ولمن يحصل عليها. وبمجرد أن تصبح السلع والخدمات والعمل ذات قيمة وعائد، ستنشأ القواعد الاجتماعية والسياسية الداعمة لبناء مؤسسات تحفظ الملكية الخاصة وتحقق عدالة التقاضي وكفاءته إلخ.. وليس بالعكس. فإيجاد تلك المؤسسات كما يصبو "البنك الدولي" و"هيئة المعونة الأمريكية" كشروط مسبقة لإنشاء نظام رأسمالي تنموي أمر غير قابل للتحقيق على الأرض، ومخالف للتطور التاريخي في البلدان الرأسمالية المتقدمة في أمريكا الشمالية وغرب ووسط أوروبا، والتي شهدت في الأول ظهور برجوازيات وصل بها التراكم الرأسمالي إلى اكتساب الاهتمام والقدرة على إعادة تشكيل مؤسسات الدولة والمجتمع.. وإلا لكان الأمر حرفياً هو وضع العربة أمام الحصان ثم انتظار أن تمضي للأمام.

ولا سبيل لأن يحدث هذا دون النظر في القيود والفرص التي راح يتيحها الاقتصاد المعولم في العقود القليلة الماضية، حيث تمّ دمج اقتصاديات الدول النامية فيه، خاصة تلك الصغيرة التي لا تتمتع بالوزن الكافي لتعريف قواعد التبادل الاقتصادي، خلافاً لبلاد نامية متنفذة كالصين، وإلى حد أقل الهند والبرازيل، وهو النموذج الاقتصادي الذي تتبنى مراكزه السوقية، والمؤسسات المالية الكبرى وبنوك الاستثمار والتنمية، مقدمات ونتائج الأيديولوجيا النيوليبرالية، وما ينجم عن هذا من فرض تصورات معينة على سياسات ومؤسسات الدول النامية ترسّخ من المفاهيم محل النقد أعلاه، ما يضّيق من مساحة صياغة ترتيبات مؤسسية على المستوى الوطني قد تخلق نمطاً رأسمالياً تنموياً.

مجدداً بعض التعريفات

تمثل اللارسمية بتعريفها ذاك سمة أساسية للنشاط الاقتصادي في مصر. وتشمل الظاهرة الكثير من المعاملات الاقتصادية - إن لم يكن أغلبها - والجزء الغالب من المنشآت الاقتصادية، والقسم الأكبر من القوة العاملة. ويعني هذا أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتم خارج رصد مؤسسات الدولة الرسمية أو تسجيلها وتنظيمها له، وخارج ما ينتج عنها من قوانين ولوائح وإجراءات. ومن الصعب الوقوف تحديداً عما إذا كان الاقتصاد غير الرسمي بالفعل ظاهرة حديثة نسبيا يمكن ردها إلى التمدين المفرط أو إلى تفكك نماذج التنمية الاقتصادية الدولتية التي إعتمدت على توسيع القطاع العام وعلى اضطلاع الدولة بدور مركزي في تخصيص الموارد من خلال الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع، بجانب التوظيف المباشر للقوى العاملة.. أم أنها ظاهرة قديمة ولكن تم كشفها أو البدء في رصدها بشكل متأخر، وهو سؤال ربما لا يمكن الإجابة عليه مطلقاً.

ولكن وبشكل عام، تجب الإشارة إلى أن إشكالات الاقتصاد غير الرسمي هي حديثة بحكم التعريف، لأن قضية تنظيم وتسجيل الاقتصاد، وجعله مجالاً لتجلي دولة الحق وسيادة القانون، لم تخرج إلى حيز الوجود إلا عندما أخذت الدول الحديثة شكلها البيروقراطي الحالي في نهاية القرن التاسع عشر في غرب أوروبا والولايات المتحدة. حينها إنكشف الإرتباط العضوي بين حكم القانون وحماية حقوق الملكية الخاصة من جانب، وتطور النظام الرأسمالي من جانب آخر، خاصة في طور التصنيع الذي ارتبط بدوره بتضخم المدن مادياً من حيث عدد السكان، وسياسياً واقتصادياً من حيث الأهمية. وقد طرح الإشكال في إرتباطه بالتنمية عند استقلال القسم الأكبر من دول الجنوب أو ما بات يعرف بالدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية. وينطبق هذا كثيراً على الحالة المصرية.

السياق التاريخي

كان الاقتصاد المصري حتى الحرب العالمية الأولى زراعياً صرفاً يكاد يعتمد في علاقته بالخارج على إنتاج وتصدير القطن الخام. وكان غالب السكان يعيشون في الريف ويعملون بالزراعة من خلال علاقات متنوعة ومتشابكة. وشهدت سنوات الحرب العالمية الأولى وما تلاها من عقود حتى الاستقلال في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، جهوداً دؤوبة من قبل البرجوازية الوطنية (وحلفائها من غير المصريين خلافاً للرواية الشائعة) وبتأييد وتدعيم من الدولة بعد معاهدة 1936، التي مكنت الدولة في مصر من إكتساب صلاحيات تنظيمية على الاقتصاد في مسائل ذات أهمية حيوية كفرض الجمارك وحماية الصناعة الوطنية، ثم مد مظلة القضاء الوطني تدريجياً ليشمل كافة أشكال نشاط رأس المال. وبالتزامن مع هذا فَرضت قضية الاستقلال الوطني في صيغتها الاقتصادية على الحكومات في أربعينيات القرن الماضي التصدي لحقوق العمال والتأمينات الاجتماعية، بجانب تمصير رأس المال الأجنبي العامل في مصر. وفي كلتي الحالتين إتسع دور الدولة في التصدي للشأن الاقتصادي، وهو الأمر الذي سيستمر حتى تحقيق الاستقلال الكامل في أعقاب حرب السويس 1956، وما تلاه من حركة تأميمات واسعة للمصالح الفرنسية والبريطانية (بجانب رأس المال المملوك ليهود من جنسيات متعددة)، الذي شكل نواة للقطاع العام بعد حركة التأميمات الكبرى في مطلع الستينيات التي اضطلع بها النظام الناصري، وقضى بها على القطاع الخاص المصري الكبير، بعد أن سدد ضربات قاصمة لكبار ملاك الأراضي من خلال سلسلة قوانين الإصلاح الزراعي بدءا من 1952.

في تلك الفترة، لم تكن قضية الاقتصاد غير الرسمي مطروحة كثيراً لأن دور الدولة في مصر، وغيرها من الدول لاسيما في العالم النامي، كان يُرى من منظور التصنيع. وطبقاً لنظرية التحديث كان القطاع التقليدي كثيف العمالة متخلف التكنولوجيا هو الزراعة ومحله الريف، في مقابل قطاع حديث صناعي وخدمي تعمل الدولة على تنميته بطرق شتى، إما بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص الوطني، كما كان الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية وتركيا بين الأربعينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أو بحلول القطاع العام محل القطاع الخاص، كما كان الحال في الدول الشيوعية بشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين، و إلى حد كبير الحالة المصرية في الستينات من القرن العشرين.

ثم أتى العقد الذي تلاه، وتزامنت فيه تغييرات عدة على الأصعدة السياسية والاقتصادية لتنتج الوضع الحالي للاقتصاد المصري، الذي تغلب عليه اللارسمية. ومن الصعب تعقب تفشي الاقتصاد غير الرسمي عبر عامل بعينه بمعزل عن العوامل الأخرى، وبالتفاعل معها. فمن ناحية، كان الانفتاح الاقتصادي بدءاً من 1974 إيذانا بإعادة إطلاق قوى القطاع الخاص بدعم من الدولة، بعد عقد حافل بالتغول على حقوق الملكية الخاصة بالمصادرات والتأميمات، وكان ذلك على خلفية سعي نظام السادات في أعقاب ست سنوات طويلة من الحرب مع إسرائيل إلى إلتماس علاج الاختلالات المالية والاقتصادية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري بجذب رؤوس أموال من الخارج في صورة منح وقروض واستثمارات، خاصة من بلدان الخليج العربي (وإيران قبيل الثورة الإسلامية)، التي أمست لديها فوائض بالغة الضخامة من الدولارات البترولية. وبالفعل فإن مصر قد نالت نصيبها من الثروة النفطية ليس فحسب في صورة تدفقات رسمية ذهبت للحكومة بل كذلك بفضل تحويلات العاملين المصريين بالخليج وليبيا، التي دعمت أنماطاً جديدة من الاستهلاك في المدن والريف.

لم يكن الانفتاح الذي أعلن عنه السادات نابعاً من قناعة أيديولوجية ليبرالية اقتصادية أو من انحياز مبدئي لاقتصاد السوق، بل كان اعترافاً من نظامه بتصدع نموذج التنمية الدولتي القائم على القطاع العام الذي دشنه عبد الناصر، سواء نتيجة تناقضاته الداخلية أو بسبب هزيمة 1967. النتيجة واحدة، وهي ان الدولة في مصر كانت أضعف من أن تستمر في الهيمنة على النشاط الاقتصادي، وآن وقت عودة القطاع الخاص إلى الصورة. ولكن هل كان القطاع الخاص حقاً قد ذهب كي يعود؟

إن الجواب على السؤال هو بالنفي. لم تقضِ الإجراءات الناصرية على القطاع الخاص بل قضت على المؤسسات والشركات وبعض الأفراد والعائلات ذوي التركيز الكبير لرأس المال، سواء كانوا من الأجانب أو من المصريين. أما القطاع الخاص الصغير ومتناهي الصغر في المدن، وهو على شكل ورش ومحلات البقالة والدكاكين فقد ظل كما هو. بل وقد يستغرب البعض أن شركات القطاع الصغيرة استمرت تهيمن على قطاع الإنشاءات في عز الحقبة الناصرية، إذ لم يضخ القطاع العام أكثر من ثلث الوحدات السكنية المبنية في تلك الفترة على الرغم من كل القيود والمخاطر التي كانت تحيق بنشاط القطاع الخاص. وينطبق الأمر نفسه على قطاع التجارة سواء بالجملة أو بالتجزئة، الذي ظل بشكل شبه كامل في أيدي تجار بمختلف الأحجام في القطاع الخاص، ما يثبت قدرة هؤلاء، دون القطاع العام، على الولوج لأركان السوق المصرية المتباعدة.

القطاع الخاص الصغير وربما حتى متناهي الصغر (ليس لدينا تفاصيل يمكن الاعتماد عليها لتقدير حجم المنشآت من حيث رأس المال أو العمالة أو حجم التعاملات)، لم يختف قط، ولكن فترة التأميمات والقطاع العام أضعفت من الرابط

المؤسسي بين أجهزة الدولة ومنشآت القطاع الخاص، التي كانت تُرى على أنها بقايا لنشاط اقتصادي تقليدي متخلف في محتواه التكنولوجي، وغير مؤهل للمشاركة في عملية التصنيع، ناهيك بالطبع عن تعرض القطاع الخاص الصغير هذا نفسه لحملات تحريض باعتباره تجلياً لجشع الرأسمالية، ما حدا بعبد الناصر في 1966 للحديث عن تأميم تجارة الجملة والتجزئة، وهو ما لم يتم إما بسبب الحرب وإما لصعوبة اتخاذ مثل ذلك الإجراء (5).

ثم كانت السبعينات من القرن الفائت والتي شهدت تفجراً لشتى أنواع القطاع الخاص، لا الكبير المصري أو الأجنبي فحسب كما ركزت أغلبية الدراسات حينها، ولكن كذلك الصغير ومتناهي الصغر (والمعرّف غالباً بانه من يوظف أقل من خمسة عمال)، وغير الرسمي في صفته الغالبة، وهو انتعش في المدن والريف في قطاعات كالبناء والتجارة والخدمات، واستفاد من انفجار الاستهلاك الخاص مع تدفق الريع من البلدان النفطية، ومع استمرار النزوح من الريف إلى المدن – وخاصة القاهرة بمركزيتها المفرطة إدارياً واقتصادياً وسياسياً، وبدرجة أقل الإسكندرية. ومع انتعاش حركة التجارة اتسع السوق للقطاع الخاص بأشكاله المختلفة وأحجامه المتنوعة. ومع تباطؤ نمو التوظيف العام، سواء في جهاز الدولة الإداري أو في شركات القطاع العام منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، اتسع سوق العمل لدى القطاع الخاص هو الآخر، الذي كان في غالبه الأكبر غير رسمي، بوجود الملايين من العاملين لحسابهم الخاص. وهؤلاء ليسوا أصحاب منشآت أو من "البرجوازية الصغيرة" كما يحلو للبعض يميناً ويساراً نعتهم، بقدر ما أنهم أقرب للبروليتاريا ولكنهم لا يملكون نفاذاً لسوق العمل بأجر، فيضطرون للعمل لحسابهم الخاص عادة أملاً بدخل يكفيهم وعائلاتهم استهلاكهم الأساسي، وغالبا ما يكون ذلك بانتظار أن يتسنى لهم الحصول على عمل بأجر.

الواقع الراهن

تقاطر المصريون في سن العمل للعمل بأجر لدى منشآت القطاع الخاص، وكانت علاقات العمل في عمومها غير رسمية، أي لم تجرِ طبقا لقانون العمل، ولم تمكّن العاملين من التمتع بحماية تأمينية أو بأمان وظيفي. وانطبق هذا على المنشآت متناهية الصغر (توظف أقل من خمسة عمال) والتي استوعبت نحو 45 ــ 47 في المئة من إجمالي العاملين بأجر لدى القطاع الخاص بين سنوات 1998 وحتى 2012. ثم، وطبقا لأسعد وكرافت (6)، كان 88 في المئة من العاملين بهذه المنشآت في 2012 يعملون بشكل غير رسمي.

وترصد دراسة لـ"منظمة العمل الدولية" في 2014 أن نحو 90 في المئة من الشباب العاملين يعملون بشكل غير رسمي. وتقاطع هذا إلى حد كبير مع عدم رسمية المنشآت ذاتها، ففي تقرير قديم نسبياً لوزارة التجارة المصرية صادر في 2003، مثلت المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية (أي غير المسجلة لدى الدولة) نحو 83.5 في المئة من منشآت القطاع الخاص قاطبة في 1998، وذلك مقارنة بـ82.8 في المئة في 1988، ما يفيد عن الزيادة في عقد من الزمن، وما يفيد في الوقت نفسه عن قدم الظاهرة نسبياً (7).

وسواء كانت المنشآت نفسها رسمية، أي مسجلة لدى الدولة، أو غير رسمية، فإن علاقات العمل لم تكن رسمية، وامتدت تلك الممارسات إلى العمالة غير الماهرة في المنشآت الرسمية الكبرى، والتي تستمر حتى اليوم في التمييز بين قواها العاملة لتخفيض حجم الالتزامات تجاه العمالة سواء في شق الأجور أو فيما يتعلق بتحمل أعباء سداد أنصبة رأس المال من التأمينات.

تضخّم القطاع الخاص بشكل مستمر إذاً منذ سبعينات القرن العشرين حتى أصبح يحوز اليوم على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي المصري، وعلى النسبة نفسها تقريباً من العاملين بأجر ولحسابهم الخاص. ولكن تطور هذا القطاع الخاص يتسم بالصغر في الحجم والتدني في الإنتاجية والتميز بالصفة غير الرسمية، والتضخم في العدد في الوقت نفسه. وهو ما يعيدنا إلى مقدمة هذا النص حول الشروط السياسية والاجتماعية لنمط رأسمالي تنموي على الصعيدين القومي والمحلي، التي من شأنها أن تنعكس على الترتيبات المؤسسية الرابطة بين الدولة بأجهزتها وقوانينها ولوائحها، وبين الأنشطة الاقتصادية الخاصة صغيرها وكبيرها، في جانبي رأس المال والعمل وما بينهما.

---

(1) Schneider, Friedrich, Andreas Buehn, and Claudio E. Montenegro. “New estimates for the shadow economies all over the world.” International Economic Journal 24, no. 4 (2010): 443-461.

(2) Mosley, Paul. “Implicit models and policy recommendations: Policy towards the ‘informal sector in Kenya.” IDS Bulletin 9, no. 3 (1978): 3-10.

(3) De Soto, Hernando. The other path: The economic answer to terrorism. Basic Books (AZ), 2002.

(4) Ayubi, Nazih N. Over-stating the Arab state: Politics and society in the Middle East. IB Tauris, 1996

(5) إبراهيم.ب : ”من الذي يُدخل المفرقعات الى الجزائر؟“. نشر بالفرنسية في جريدة ”الوطن“ بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

(6) Assaad, Ragui, and Caroline Krafft. “The Egypt labor market panel survey: introducing the 2012 round.” IZA Journal of Labor & Development 2.1 (2013), p.10.

(7) Barsoum, Ghada, Mohamed Ramadan, and Mona Mostafa. Labour market transitions of young women and men in Egypt. ILO, 2014.



الاقتصاد غير الرسمي في مصر: مشكلة حكم أم أزمة اقتصاديـة؟

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

ديناميات التداخل والتشابك والتفاعل بين الاقتصاد الموازي والبنية العامة للاقتصاد، وبالتالي طبيعة الاقتصاد السياسي السائد، بما يتجاوز كثيراً الاقتصاد الإجرامي كقطاع المخدرات والسلاح والتهريب..

يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أكثر المشكلات جذباً للنقاش العام والأكاديمي والسياسي في مصر. فهو يتشعب ليحتك بكافة مناحي الحياة. كما أنه موضوع شيق لليمين واليسار، يستطيع كل منهما اجتذاب المشكلة والحل الى ناحيته. وهو تحول بعد الثورة إلى سؤال مركزي للنسوية في مصر، بالأخص بعد ربطه بالتهديدات الأمنية التي نجمت عنه والعنف الذي وقع على النساء من خلاله، وارتفاع معدلات التحرش الجنسي. وبالطبع هو سؤال قديم من ناحية أهميته للفكر النسوي حيث ارتبط منذ نشأته بتهميش دور المرأة أو وضع كافة العبء على كاهلها. ولو كانت المرأة بلا ضمانات حقوقية في المجال العام في مصر، فهي محرومة تماماً في القطاع غير الرسمي إلا من بعض ما تقضيه بعض الوجاهات الذكورية التي قد تدفع أحياناً باتجاه الشهامة و"حفظ العرض".

الاقتصاد غير الرسمي سيدخل في معادلة معقدة في مصر، فهو نتاج الانهيار في بنية الاقتصاد والعمران، ولكنه سيكون أيضاً أحد أدوات إعادة إنتاج هذا الانهيار: سيتحول لمشكلة ولسبب في خلق المشكلة.

لا بد من إضافة عناصر إلى التعريف الشائع للاقتصاد الموازي، والذي يعتبر أنه كل نشاط اقتصادي غير مسجل قانونياً لدى الدولة وخارج عن سجلات الضرائب وقوانين العمل. هناك مساحات أخرى مثل النشاط العقاري غير المسجل، و"الغفرة" (الاتاوة مقابل خدمات أو حماية) واستغلال النفوذ في عمليات السمسرة، علاوة على التداخل بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في علاقات العمل. فكل من يعمل في أي نشاط من أنشطة القطاع الخاص الرسمي والمقونن، ولكن بدون تأمينات وتسجيل لعمله لدى السلطات بعقود واضحة وضمانات اجتماعية ووظيفية وصحية، سيندرج هو الآخر في هذا النوع من الاقتصاد الموازي.

لماذا كل هذه الأهمية؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الالتفات أولاً لجملة من الاحصائيات. فالاقتصاد غير الرسمي يمثل حوالي 40 في المئة من العملية الاقتصادية في مصر. ويقدر نصيب المعاملات الاقتصادية غير الرسمية من إجمالي الاقتصاد المصري بما يتراوح بين 50 إلى 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي طبقا لتقديرات فريدريك شنايدر (1)، وأن أكثر من 60 في المئة من الوظائف التي تم خلقها في الفترة ما بين 2006 و2010 كانت ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي طبقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مصر (2012). ويشير عمرو إسماعيل الباحث في الاقتصاد السياسي بمعهد كارنيجي، أن الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن اعتباره استثناء أو إعوجاجا للمنظومة الاقتصادية في مصر بل أنه الأصل في ممارسة القطاع الخاص. ويعد حجم دورة رأسماله السنوية في مصر بحوالي 288 مليار دولار. وهذا الرقم مستقى من دراسة حديثة لـ"اتحاد الصناعات المصرية"، تدرِج سوق العقارات غير المسجلة في هذا الاقتصاد، وهو جانب هام في مصر حيث أن أغلب إمكانيات تعظيم الثروة تكمن في الاستثمار والمضاربة أو وضع الأموال في عقار بدلاً من البنوك أو الاستثمار في عملية انتاجية، لما يوفره من عائد جيد وأمان وعدم مخاطرة. ففي المساكن مثلاً، هناك مليونا مسكن مسجل في "الشهر العقاري" من أصل 25 مليوناً مخصص للتأجير (أي 8 في المئة)، أمّا الباقي فيتم التعامل فيه بعقود عرفية. وتضيف الدراسة أن هناك 45 ألف مصنع خارج إطار الشرعية، و1200 سوق منتشرة في أنحاء مصر كافة، يعمل فيها نحو 8 ملايين مواطن لا تنطبق عليهم شروط العمالة، من تأمين وسواه.

طبقاً لهذه الاحصائيات ولبعض المسح الانثربولوجي، يظهر أن الاقتصاد الموازي موجود في كافة مناحي الحياة. فأي تعامل في مصر ولو عابر سيصادف هذا الاقتصاد أمامه: عند محطات المترو، في أغلب الأسواق الشعبية، في المناطق العشوائية التي تقوم بالأساس على هذا الاقتصاد، في نقاط التماس بين المناطق العشوائية والاخرى الشعبية والمترفة،

في الخدمات بكافة أشكالها من نقل الى عاملات التنظيف إلى خدمات الطعام والقهوة والشاي، في السوق العقاري، في التعامل مع الأراضي، وداخل المدن وفي الاقاليم المختلفة، سواء ذات الطابع الزراعي أو الصحرواي.

الجذور التاريخية

لم يظهر هذا المصطلح في الادبيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والسياسية قبل نهاية السبعينات من القرن الماضي، ولم يتم التعامل معه كذلك في مصر قبل هذه الفترة، وتمّ ربطه بالانفتاح الاقتصادي (السياسة التي اتبعها السادات منذ 1976). ثم لاحقاً، في مراحل نهاية التسعينات وبدء الألفية الجديدة، برز المصطلح بقوة بالتزامن مع عدة عناصر: ظهور المناطق العشوائية بكثافة، في القاهرة تحديداً وفي عموم الجمهورية بشكل عام، توحش النيوليبرالية وسياسات الخصخصة، زيادة النمو السكاني وإنسحاب الدولة من عمليات الانتاج والتخطيط العمراني.. إلا أن جذوره تعود لمراحل قديمة، يمكن رصدها قبل الاستعمار الانكليزي كما بعده. ولكنها لن تظهر في الأدبيات الاقتصادية ولا كمصطلح سياسي. ترد هذه "الفئات" في سجلات الجريمة، أو مصادفة في الكتب التي تتناول الجريمة أو حقبات زمنية معينة، أو بعض الأعمال الفنية مثل رائعة يوسف شاهين "باب الحديد"، العمال الزراعيين غير المنتظمين في علاقة ثابتة بالأرض، وعمال الهدم والفواعلية، وبائعي البضائع المتجولين. ونستثني منها الأنشطة الاجرامية مثل البلطجة والتجارة بالمخدرات أو بالسلاح أو بتهريب البشر..، وذلك بغاية تبيان أن الاقتصاد الموازي لا يرتكز عليها بحسب ما قد يُظنّ ــ على الرغم من اندراجها فيه ــ بل هناك تداخل عضوي لهذا الاقتصاد غير الرسمي بذاك الرسمي، وليس ــ كما يُظنّ كذلك ــ أنهما متضادان.

ثمة عامل مشترك بين الحقبتين (الاستعمار الانجليزي وما تلاه) وهو التراكم البدائي للثروة والرؤية الاستعمارية للسكان. كان مشروع الحكم لا يستهدف تعظيم الثروة عبر تراكم رأسمالي إنتاجي يسعى لإدماج قطاع كبير من السكان في عمليات التصنيع والخدمات الحديثة ثم إستغلالهم، بل أمام نظام يسعى لتراكم بدائي للثروة قائم على النهب أو تصدير المواد الخام، أو عمليات محدودة من الانتاج، وهنا تصبح المشكلة أننا امام نظام رأسمالي قائم على التهميش وليس الاستغلال (2).

إذا.. وتلخيصاً

- الاقتصاد الموازي موجود في كافة مناحي الحياة في مصر. فأي تعامل ولو عابر سيصادفه أمامه: عند محطات المترو، في أغلب الأسواق الشعبية، في المنطاق العشوائية التي تقوم بالأساس على هذا الاقتصاد، في نقاط التماس بين المناطق العشوائية والاخرى الشعبية والمترفة، في الخدمات بكافة أشكالها من نقل الى عاملات التنظيف إلى خدمات الطعام والقهوة والشاي، في السوق العقاري، في التعامل بالأراضي، داخل المدن وفي الاقاليم المختلفة...

- ظهور ونمو الاقتصاد الموازي لا يرتبط بالضرورة فقط بغياب التنمية ومعدلات النمو، ولكن يرتبط أيضاً بشكل هذه التنمية وطبعيتها وقدرتها على إنتاج وظائف رسمية وإدماج السكان في العملية التنموية. وهو ما لم يحدث في واحدة من أكثر المناطق إزدهاراً من الناحية الرأسمالية: غرب إسكندرية، أحد أهم المناطق الصناعية بمصر كلها، وربما تتركز فيها 80 في المئة من الصناعة بمصر، وفيها أيضاً ميناء الدخيلة.

- الشكل الوحيد لحضور الدولة في هذه العلاقات سيكون ذاك الأمني، أي الإدارة البوليسية لتنظيم الحياة بشقيها الرسمي وغير الرسمي، ما يخلق وضعاً غير قانوني للجميع، يخضع الكل لمنطقه، ويصبح الأصل هو المساومة والمواءمة وليس القانون والتنظيم.

- للدولة المصرية تاريخ طويل في خلق وضع لا قانوني وتركه حتى يكون هذا الوضع هو نفسه، ومعه الترتيب الاجتماعي والسياسي القائم، عرضة دائمة للمساومة والتفاوض، أو فرصة دائمة للإشتباه والتنكيل والقدرة على القمع الشُرطي أو القانوني.

- طبيعة التنمية، وكيف أثّرت على حياة الناس في الساحل الشمالي الغربي الذي يمتد من الكيلو 21 شمال غرب مدينة الإسكندرية إلى حدود ليبيا، وما هو جدواها الحقيقي. نحن أمام أكثر من 400 كيلومتر ممتدة على الساحل تم تحويلها لمدن أشباح.. باستثناء ثلاثة أشهر في الصيف. في قلب هذه العملية تأتي "العفرة" وهي اتاوة تُفرض على أصحاب القرى السياحية والممتلكات العقارية والاراضي مقابل الحماية، وتتضمن أن يقوم أبناء المنطقة بجلب مواد البناء والمؤن.

- إعتقد البعض أن التحول النيوليبرالي كان من شأنه تفكيك أو تقليص هيمنة الدولة البوليسية لصالح السوق كنتيجة لرفع يد الدولة عن الاقتصاد والتوظيف وعن تدخلها المباشر في حياة الناس. إلا أن ما حدث هو العكس تماماً. فالسوق أصبح مشكلة تنتج الكثير من الاوضاع المضطربة التي تدفع لمزيد من تعزيز البوليس.

(1) Schneider, Friedrich, Andreas Buehn, and Claudio E. Montenegro. "New estimates for the shadow economies all over the world." International Economic Journal 24, no. 4 (2010).

(2) كان الفيلسوف الفرنسي ديلوز من أوائل من توقع انتشار العشوائيات وهذا النمط من الاقتصاد والحياة الذي يمثل انتقالاً من المجتمع الانضباطي إلى ما عَرّفه ب"مجتمع السيطرة". ويحيل عمرو إسماعيل إلى المؤرخ مايك ديفيز الذي صدر كتابه في 2006 تحت عنوان "كوكب مدن الصفيح، The Planet of Slums والذي تحدث فيه عن نمط التوسع الحضري في العالم كله، وبالأخص في البلاد النامية والفقيرة، الذي يعتمد على إنشاء "عشوائيات" أو مدن صفيح هي عناوين للهامشية والتهميش في كل شئ تقريباً، وهو حال الحياة الاجتماعية ومفتاح السياسة في أغلب بلاد أمريكا الجنوبية وإفريقيا وجنوب شرق آسيا. إن الصفة العامة هي إدارة التهميش أو "الفائض البشري". ويتم ذلك طبقاً للباحثة الفرنسية بياتريس هيبو من خلال استراتيجيات أمنية وعسكرية معقدة غرضها ان يكون التهميش منخفض الكلفة، وألا تكون ادارته تتضمن عنفاً دائماً أو متواصلاً وانما عنف مؤقت هو الاستثناء وليس القاعدة، بغرض إعادة المهمشين الى قواعد اللعبة الاصلية.. حيث يصبح التطبيع مع هكذا حياة هو الأصل. أي أن يعيش سكان هذه المناطق حياة "طبيعية" تحت الحصار الدائم وتحت احتمال القمع ليل نهار.



أمثلة في مجالات الاقتصاد الموازي

الإسكندرية

لنقفز إلى عالم تسعينات القرن العشرين والنيوليبرالية، لنلتقط المركز لا الهامش. يعد غرب إسكندرية أحد أهم المناطق الصناعية بمصر كلها. ويقدر أنه تتركز فيه 80 في المئة من الصناعة في البلاد. وفيه أيضاً ميناء الدخيلة.

ولكن ماذا يحدث هناك؟ إن أغلب سكان هذه المنطقة يقعون في خانة العمالة غير الرسمية، ويمكن تقسيم عملهم إلى الأنشطة الآتية: 1- التخديم في المصانع، 2- التقاط أي مصالح قادمة من الميناء وتقديم بعض الخدمات سواء الجمركية، أو تهريب بعض البضائع (وهنا يختلط الرسمي وغير الرسمي) 3- "الغفرة" (فرض اتاواة لتقديم خدمات أمنية للشركات والعاملين بها)، 4- العمل المتقطع بمجال الصيد، وهذا يتراوح بين المسجل وغير المسجل 5- السمسرة وتوفير الخدمات المؤنية 6- تقديم خدمات اللهو والسياحة الموسمية في أشهر الصيف..

تعاني هذه المنطقة من تدهور حاد في بنيتها التحتية، وتلوث ضخم بسبب شركات الغاز والبترول والأسمنت، وذلك على الرغم من وجود هذا الكم الهائل من رأس المال والتنمية. أهم ملمح من هذه المنطقة هو أن ظهور ونمو الاقتصاد الموازي لا يرتبط بالضرورة فقط بغياب التنمية ومعدلات النمو، ولكن يرتبط أيضاً بشكل هذه التنمية وطبعيتها وقدرتها على إنتاج وظائف رسمية وإدماج السكان في العملية التنموية. وهو ما لم يحدث في واحدة من أكثر المناطق إزدهاراً من الناحية الرأسمالية، ما سينتج عنه نزاعات مكثفة بين أهالي المنطقة على الاراضي والعقارات، وانتشار لظاهرة الاستيلاء على الأراضي أو ما يعرف عرفاً وقانوناً ب"وضع اليد".

وهنا يتداخل مع توحش هذا الاقتصاد المزيد من التعقيد بين الرسمي وغير الرسمي، وكذلك بالعلاقة مع الدولة وفساد أجهزتها والطبيعة البوليسية. فأصحاب المصانع والشركات يقبلون بالعرف القائم على "الغفرة"، وهو شكل من الريع المعتمد على استخدام النفوذ والقوة وسطوة بعض العائلات في هذه المناطق لارغام أصحاب رؤس الأموال على الدفع لهم، وذلك لتغطية احتياجات أبناء العائلة أو أصحاب السطوة وتعظيم الموارد. كما يتشابك الفساد البوليسي في عمليات وضع اليد وغض الطرف عن بعض الأنشطة الإجرامية أحياناً وغير الرسمية لصالح مد النفوذ الشرطي والسيطرة عبر هذه الشبكات. ويعزز الوجهاء وكبار العائلات من سطوتهم عبر الانخراط في هذه الشبكات وتعظيم مكاسب ضخمة عبر الاستثمار في الاراضي غير المسجلة أو السمسرة المباشرة في الاراضي المسجلة.. وهى كلها أنشطة تغيب عن أعين الرقابة الادراية للدولة وليست عرضة للضرائب وقانون العمل، وبالطبع تغيب عنها التأمينات الصحية والوظيفية، لأنها في الأخير تعتبر عملاً خاصاً داخل العائلة أو عملاً فردياً لبعض أصحاب السطوة والقوة. فالشكل الوحيد لحضور الدولة في هذه العلاقات هو الشكل الأمني والإدارة البوليسية لتنظيم الحياة بشقيها الرسمي وغير الرسمي. وهو ما يخلق وضعاً غير قانوني للجميع، ويخضع الكل لمنطقه، ويصبح الأصل هو المساومة والمواءمة وليس القانون والتنظيم ومحاولة توفير التراكم المالي وتعظيمه ليتسع لقدر أكبر من السكان وليقوم بتطوير نفسه ومهارات العاملين به. إذ أن هذا النمط من العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية لا يتطلب المهارات المعهودة في سوق العمل الرسمي.

> **أبناء الساحل ليسوا بلطجية بالضرورة، لأن "الغفرة" كانت شرطاً عرفياً بين الدولة والمستثمرين، والجميع تغاضى عنها، حيث لا توجد وسائل أخرى للدخل والاقتصاد بعدما تمت إزاحة السكان من أراضيهم ودفعهم إلى ما خلف الطريق، أي بعيداً عن الشاطئ، وهم لم يكونوا شركاء في مسار العملية التنموية.. والبوليس جزء ضليع في هذه المعادلة.**

ويمكن أن نرى تداخل الرسمي وغير الرسمي في مساحة أخرى داخل الإسكندرية، وتحديداً في قطاع الملاحة والتخليص الجمركي. فهناك خطوط الملاحة الكبرى وهي منظمة طبقاً للقانون الدولي والمصري في الوقت نفسه، وهناك الميناء وهو الآخر مساحة منظمة، وبالطبع يعتري كل من القطاعين الكثير من الفساد.. ثم تأتي مكاتب التخليص الجمركي

والخدمات الملاحية التي تتوسط بين المُصدِّر أو المستورد وبين الشركات الملاحية والميناء. يتسم هذا القطاع الثاني بالكثير من العشوائية، فمستوى إنضباطه القانوني ضعيف جداً وكثيراً ما يتم التحايل على بعض اللوائح والقوانين المنظِّمة له، كما أن أغلب العاملين به غير مسجلين وعمالة مؤقتة لا تخضع للتأمينات والمعاشات بأي شكل من الأشكال، ولا حتى التأمين الصحي من بينها. فأغلب أصحاب هذه الشركات الخاصة الصغيرة يعتمد على وجود فائض كبير من العمالة يحتاج لأي شكل من الوظائف، ولكنهم ليسوا مستعدين للاستثمار فيهم أو تسجيلهم بشكل رسمي، لأنه طبقاً لهم لا حاجة لذلك. فقط أعداد قليلة من هذه العمالة، وبعد سنوات طويلة، ولارتباطها بأصحاب هذه المكاتب ستيم تسجيلهم وضمهم بشكل رسمي. الجميع يعرف ذلك، ولكن يتناغم القطاعان بكل تناقضاتهما داخل هذه العملية الموسعة ويتلزم بما يعرف ب"البوليصة" وهي العقد الدولي بين المصدر أو المستورد. من هنا تأتي أهمية اعتبار العمالة غير المسجلة في قطاع رسمي وتعمل في الاقتصاد الموازي، لأنها تمثل شريحة كبيرة من عالم الاقتصاد الخاص والحر في مصر منذ نهاية السبعينات إلى الآن.

الأقاليم المهمّشة

حينما نتحدث عن الاقتصاد غير الرسمي، نحن إذاً لا نتحدث فقط عن اقتصاد ينمو لوحده في غياب أي شكل من التنمية أو النمو الرأسمالي. بل هو حالياً في العمق من تلك العملية. ويشكل الاقتصاد الموازي ملمحاً أساسياً لبعض الاقاليم في مصر ومصدر الحياة لسكانها، أي أنه مرتبط أيضاً بإعادة تشكيل الجغرافيا وطبيعة العلاقات فيها. الساحل الشمالي والغربي في مصر مثال بارز على هذه الحالة وهو يمتد من الكيلو 21 شمال غرب مدينة الإسكندرية إلى حدود ليبيا. وأما انتزاع الاقتصاد المجرم من التحليل، على الرغم من أهميته، فيتم لغرض منهجي هو فهم ديناميات التفاعل وطبيعة الاقتصاد السياسي لهذا الاقليم.

يعيش الساحل على "الغفرة" (اتاوة تفرض على اصحاب القرى السياحية والممتلكات العقارية والاراضي مقابل الحماية، وتتضمن الغفرة أيضاً أن يقوم أبناء المنطقة بجلب مواد البناء والمؤن)، والتخديم على القرى السياحية في الصيف. هنا نتحدث عن اقتصاد ريعي قائم على تهميش الدولة وسحقها لإدماج السكان المحليين في عملية تنموية واسعة. ومن الغريب أن رجال المال في مصر يتباهون بتجربة الساحل الشمالي العقارية، حيث يجادلون أن بناء القرى السياحية نجح في تدوير فائض القيمة المالية المتوفر لدى ابناء الطبقة الوسطى العليا والطبقات العليا في نهايات الثمانينات والتسعينات من القرن الفائت في استثمارات عقارية ترفيهية، وأن هذا الأمر ساعد في تعمير المنطقة التي كانت بنظرهم محض صحراء وساحل بحري فقط، والطابع السياحي والترفيهي هنا ذو طابع محلي فقط، أي لا يجتذب الأجانب للسياحة الشاطئية. يغيب عن هذا المنطق عدة أسئلة: ما هي طبيعة التنمية، وكيف أثرت على حياة الناس هناك، وما هو جدواها الحقيقي. فنحن أمام أكثر من 400 كيلومتر ممتدة على الساحل تم تحويلها لمدن أشباح باستثناء ثلاثة أشهر في الصيف. في قلب هذه العملية تأتي العفرة والخدمات المتنوعة لهذه القرى كأهم مكونات الاقتصاد السياسي للمنطقة، مع القليل من زراعات التين البرشومي. ولا يوجد أي مصادر أخرى للدخل، ولا عملية انتاجية قائمة بسبب استراتيجية الدولة و"البرجوازية" التنموية هناك، وهو ما أدى إلى غياب أي فرصة لاستعياب اعداد كبيرة من الناس.

> **هل تريد الداخلية منع تجارة الحشيش هناك؟ بالقطع لا. السبب الأهم الذي يعرفه الجميع ولا يتحدث عنه أحد صراحة، أن غياب هذه التجارة سيعني موت الاقليم في ظل هذه البنية الاقتصادية وعلاقات الانتاج وأنماطه القائمة هنا. إذاً المطلوب إدارة المنطقة وإخضاعها. فلو تُرك الأمر بالكامل ستتحرر المنطقة من سطوة الدولة، وإذا غلق بالكامل ستموت، وهو ما يعني احتمال وقوع تمرد.**

كما ان هناك غياب لأي رؤية مركبة لسكان الساحل. فعلى الرغم من الاحتكاك الدائم بين الساحل ومدينة الإسكندرية، تسود صورة نمطية عن سكان الساحل بأنهم "عرب لا أمان لهم"، يمارسون البلطجة والسطو على الأراضي وهم مجرد تجار حشيش. جزء من هذه الصورة حقيقي، ولكنها ليست الصورة كاملة. فأبناء الساحل ليسوا بلطجية بالضرورة، لأن الغفرة كانت شرطاً عرفياً بين الدولة والمستثمرين، والجميع تغاضى عنها، حيث لا توجد وسائل أخرى للدخل والاقتصاد بعدما تمت إزاحة السكان من أراضيهم ودفعهم إلى ما خلف الطريق، أي بعيداً عن الشاطئ، وهم لم يكونوا شركاء في مسار العملية التنموية. والبوليس جزء ضليع في هذه المعادلة. أولاً، بسبب ترسيخ صورة ذهنية قديمة عن العرب (البدو بالاصل) تصفهم بالتمرد والخروج على الدولة ومعاداة القانون وأنهم غير مصريين، ولاحقاً انهم تجار حشيش، وأنهم لا عهد لهم.. تتسرب هذه الرؤية عند ضباط البوليس جيلاً بعد آخر وتولد مستوى من العنف الشرطي والاشتباه الدائم لأهالي المنطقة. وبالفعل فطريق الساحل، وبالأخص كمين الضبعة، يشتهر بالتضييق البوليسي. ولكن وطأة هذا الاشتباه على أبناء المنطقة ليست مثل وطأته على من هم من خارجها. فالبدوي هناك، ما لم يكن شيخ قبيلة أو ينحدر من مستوى عائلي قوي، هو عرضة للتفتيش الدائم والتضييق وأحياناً التنكيل. ولكن هل تريد الداخلية منع تجارة الحشيش هناك؟ بالقطع لا. السبب الأهم الذي يعرفه الجميع ولا يتحدث عنه أحد صراحة، أن غياب هذه التجارة سيعني موت الاقليم في ظل هذه البنية الاقتصادية وعلاقات الانتاج وأنماطه القائمة هنا. إذاً المطلوب إدارة المنطقة وإخضاعها. فلو ترك الأمر بالكامل ستتحرر المنطقة من سطوة الدولة، وإذا أغلق بالكامل ستموت وهو ما يعني احتمالية التمرد. والدولة المصرية لها تاريخ طويل في خلق وضع لا قانوني وتركه حتى يكون هذا الوضع هو نفسه، ومعه الترتيب الاجتماعي والسياسي القائم، عرضة دائمة للمساومة والتفاوض، أو فرصة دائمة للإشتباه والتنكيل والقدرة على القمع الشُرطي أو القانوني.

ولأن الأرض هى الأخرى أهم مصدر للدخل وليس لأي عملية انتاجية، فأغلب الأراضي هناك التي يمتلكها البدو أباً عن جدٍّ ليست موثقة، ولكنها معروفة عبر التاريخ والعرف المتداول في هذه المنطقة. وهو ما يولد المزيد من النزاعات بين السكان المحليين ومع المستثمرين ومع الدولة. وتلعب السمسرة في الاراضي مصدراً مهماً لتعظيم الثروة، وهي مرتبطة بشكل عضوي بقوة ونفوذ بعض الوجهاء وكبار العائلات في القدرة على معرفة الاراضي غير المسجلة و"تأمينها" (أي حمايتها من خلال السطوة والهيبة). أغلب هذه الأنشطة غير مسجل، وقائم أيضاً على تقاليد عائلية وقبلية تستند إلى العزوة والنفوذ. ولا يختلف الأمر كثيراً في هذه المساحة عما قيل اعلاه. فمرة أخرى سيكون الجميع عرضة لوضع قانوني هش وغير مستقر، وستلعب المساوامات والمواءمات الدور الأكبر في استقرار المنطقة واقتصادياتها غير الرسمية، مع تزاوج بين الفساد البوليسي والرقابي لأجهزة الدولة. ولكن هنا أيضاً فلا مجال لمحاولة فرض القانون بشكل منضبط ودائم، وإلا تعرض الإقليم لحالة مدقعة من الفقر ولأصبح عرضة إما للتمرد أو للاجرام الخارج عن السيطرة. وهنا تدخل الدولة البوليسية لإدارة العملية برمتها وضبط الإيقاع.

التوك توك

يمكن أن يمثل التوك توك (عربات نقل ركاب خفيفة) أفضل تعبير عن علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي. فالتوك توك منتج غير مصنع محلياً، أي يتم إستيراده من الخارج، وهو ما يتطلب مورِّدين لهم شركات مسجلة ومعتمدة ضريبياً، ولها مواصفات محددة وإطار وهيكل قانوني وسجلات وفواتير وتأمينات.. أي أن المورِّدين تنطبق عليهم كافة

النقل، يدخلنا بالكلية لعالم غير الرسمية. فالتكاتك غير مصرح بتسجيلها لدى دائرة المرور، كما أن القائمين على إدارة عدد معين من التكاتك لا يقومون بالتصريح عنها، وبالضرورة لا يتم تسجيل السائقين القائمين على قيادتها. أي أن كل ما يتعلق بالتوك توك ينتمي إلى عالم الاقتصاد غير الرسمي.

> **ما الذي يمنع التوك توك من أن يعكر صفو سكان تجمع سكني مسوَّر أو "كومباوند" ما؟ ما الذي يجعله لا يرتطم بكتفك أو ربما يدهس قدمك في إحدى مناوراته العنيفة؟ إنها الصحراء والأسوار، هي فقط ما يحول بينك وبين أن يقتحم التوك توك حياتك اليومية..**

ثلاثة أسباب رئيسية لتفشي ظاهرة التوك توك: 1- إنهيار مرفق النقل العام 2- التوسع العمراني العشوائي أو غير الرسمي وغياب التخطيط الحضري والعمراني 3- كفاءة النقل والاحتياج إلى الخدمة. وأغلب سائقي التوك توك هم من الأطفال أو الشباب المراهقين وبعض من المتقاعدين من أصحاب المعاشات التقاعدية لكسب مزيد من الرزق لمكافحة غلاء الحياة. هذه كلها شرائح خارج العمل الرسمي. والأهم أن التوك توك نفسه غير رسمي، وهو بالضرورة خارج المنظومة كلها. ولكن هذا لم يمنع من قدرٍ من تنظيم "اللارسمية" والعشوائية. فمناطق كثيرة بدأت تشهد روابط لسائقي التاكسي يديرها "شيخ" لهم. وهو مسؤول عن عدة أمور أهمها ضبط علاقتهم بالبوليس وإدارة النزاعات والخلافات بينهم. وأحياناً يكون هذا "الشيخ" أحد البلطجية الكبار، يفرض على سائقي التكاتك وأصحابها مبلغا من الاتاوة مقابل الحماية وإدارة النزاعات بينهم. وهنا نرى تداخل وتشابك أكثر من نمط من اللارسمية تسبقها حالة رسمية وهي الاستيراد نفسه.. ومؤشره سؤال لماذا أجيز استيرادها، إذا كان ممنوعاً استخدام هذه البضاعة المستوردة بكل شرعية؟

المثير في الأمر أن التوك توك توسّع ليتخطى المناطق العمرانية ذات الطابع العشوائي وغير المخطط إلى تلك الجديدة مثل "6 اكتوبر" بالقاهرة أو "سموحة" وتحديداً الجزء القائم خلف ترعة المحمودية والمتاخم لقرى أبيس.

ما الذي يمنع التوك توك من أن يعكر صفو سكان تجمع سكني مسوّر أو "كومباوند" ما؟ ما الذي يجعله لا يرتطم بكتفك أو ربما يدهس قدمك في إحدى مناوراته العنيفة؟ إنها الصحراء والأسوار. هي فقط ما يحول بينك وبين أن يقتحم التوك توك حياتك اليومية، وهو الذي اجتاح مصر من الريف إلى المدينة. تجده في أقاصي الصعيد، حتى صار أحد سمات الاجتماع هناك، إلا أنه ظاهرة مدينية بالأساس، تخلقه المدينة وتحاربه كذلك. التوك توك ابن المدينة التي لا تود الاعتراف به. ويعمل حراس المدينة على ملاحقته وحجبه عن شوارعها الرئيسية، حيث يتقاسمون قوت اليوم، وهو يحارب شبكة المراقبة البوليسية وينخرط فيها في الآن نفسه.. ينقل سكان المدينة ويعكر صفوهم.. يقوده الأطفال ويدهس أطفالًا.. لن تنجو منه الطبقة الوسطى ولا حتى الاثرياء بغير أسوار وحراس وصحراء تمتد في الأفق، لا يقوى عليها ذلك الشيء الحديدي.

ليس فقط التوك توك ما سيحتاج إلى الأسوار. فهو مجرد تجسيد لشيء أكبر منه وأوسع. وليس مصادفة أن تزداد ظاهرة التوسع العمراني العشوائي مع توسع المجتمعات المسيجة، ومع تفشي وتوسع الاقتصاد غير الرسمي. وتربط بينها جميعاً ترتيبات أمنية وعسكرية معقدة لمحاولة محاصرة العشوائية وضبطها وخلق طرق ومسالك جديدة تقوم بالفصل بين هذه العوالم. والغرض ليس منع العشوائية ولا محاولة ضبطها من الداخل، وإنما منعها من أن تجتاز حدوداً معينة. فلن تقوم الدولة بشكل جاد بمحاربة التوك توك مثلاً، ولكنها ستقوم بإذلاله وإخضاعه للهيمنة البوليسية وترسيم حدود جغرافية له لا يمكنه أن يجتازها.

السؤال النسوي

يتداخل السؤال النسوي في جوانب عدة منه مع الاقتصاد غير الرسمي: تلعب المرأة دوراً كبيراً في الاقتصاد الموازي، سواء عبر الخدمات المنزلية، أو تربية الدواجن والطيور وبيعها في المدينة أو لأبناء الطبقة الوسطى والمترفه، وبيع المنتجات المختلفة في الشوارع والميادين، أو في العمل بدون عقود في المحلات التجارية المختلفة أو داخل الشركات. والسمة الرئيسية هنا هي غياب أي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي، سواء الوظيفي أو الصحي أو الجسدي. وهنا المرأة عرضة للاستباحة الاقتصادية أو لأوضاع العمالة الرثة، أو للانتهاكات الجسدية. كما أنها مطالبة بتوفير الإعالة لجانب كبير من حياة الأسرة. وفي سياق مثل هذا تكون الصحة الانجابية والصحة الجسدية للمرأة في أسوأ مستوياتهما، أولاً باعتبار ظروف العمل، وثانياً لغياب أي شكل من الضمانات والحقوق، وثالثاً لغياب أي شكل من أشكال التأمين الصحي لصالحها. كما أن هذه الظروف تجعلها عرضة للابتزاز الدائم والمساومات المهينة. فهي إما عرضة لبلطجة الشارع أو المستهلك أو رب العمل.

> **مأزق النساء في مصر حقيقي. فبدون الاقتصاد الموازي تنتهي فرص كبيرة للحياة وتوفير الدخل، وبداخله تعاني المرأة من كافة أشكال التمييز والتهميش، وفي التعامل معه تكون عرضة للتحرش.**

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي مأساة أيضاً للنساء اللواتي لا يعملن بشكل مباشر فيه، سواء في وسائل المواصلات مثل التوك توك، أو مع توحش الباعة الجائلين والأسواق غير الرسمية وإشتداد موجات التحرش الجسدي واللفظي. فمثلاً كان وسط البلد جحيماً حقيقياً لكثير من النساء بعد استيلاء الباعة المتجوّلين عليه، أو بعض المناطق بالعتبة ورمسيس وأماكن أخرى.

وهذا مأزق حقيقي للنساء في البلاد. فبدون الاقتصاد غير الرسمي تنتهي فرص كبيرة للحياة وتوفير الدخل، وبداخله تعاني المرأة من كافة أشكال التمييز والتهميش، وفي التعامل معه فهي عرضة للتحرش. وحتى في هذه المساحة التي يتداخل فيها الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، مثل العمل في الشركات والمحلات التجارية، فالنساء عرضة لاشكال عنيفة من الابتزاز. والعوز هو بطل القصة الرئيسي.

كيف عززت النيوليبرالية الاقتصاد الموازي.. والداخلية؟

اعتقد البعض أن التحول النيوليبرالي كان من شأنه تفكيك أو تقليص هيمنة الدولة البوليسية لصالح السوق كنتيجة لرفع يد الدولة عن الاقتصاد والتوظيف وتدخلها المباشر في حياة الناس. إلا أن ما حدث هو العكس تماماً. فالسوق أصبح مشكلة تنتج الكثير من الاوضاع المضطربة والتي تدفع لمزيد من تعزيز البوليس. وقد شهدت سنوات الألفية الثالثة تضخم الجهاز وطغيانه وتطوراً ملحوظاً في بنيته التحتية وبالأخص تشييد المبنى العملاق لأمن الدولة في "مدينة نصر" بالعاصمة. وعلى الرغم من إنتهاء الحرب على الجماعات الارهابية بنهاية التسعينات، دخلت مصر الألفية الجديدة في ظل قانون الطوارئ. كان هذا التوسع نتيجة عدة أسباب:

1-كان على الطبقة الاجتماعية الصاعدة والحاملة للمشروع النيوليبرالي ـ بقيادة جمال مبارك الطامح لوراثة الحكم التحالف مع "الداخلية" في مواجهة الجيش وبقية البيروقراطية. وقد اجتمع كلاهما (الداخلية وأصحاب ذلك المشروع) على مصالح إيديولوجية ومادية واضحة. فلأول مرة بعد الاستعمار يكون هناك مشروع سياسي قائم على إزدراء عموم السكان ورؤيتهم كمجموعة من الكسالى والرعاع. كما اجتمعت مصلحتهما على التحالف في مواجهة الجيش بما خص شرعيته السياسية للحكم، وبما خص نفوذه الاقتصادي والمادي.

2- خلّفت الخصخصة في التسعينات ثم استكمالها في الالفية الثالثة فائضاً بشرياً كبيراً تُرك للسوق غير المكتمل، ولدولة متآكلة ولغياب أي فرص للضبط المؤسسي من خلال قنوات العمل. وكان هناك احتياج للضبط والقمع الشرطي لهم بشكل عام. وكان مشروع جمال مبارك شديد الوضوح، مثلما يشير الباحث عمرو عبد الرحمن بقوله أنه "لقلة منتقاة" (أي لعدد محدود من السكان، ويرتكز على جانب من المتمولين ويضم معه بعض أبناء الطبقة الوسطى العليا والقليل من الطبقة الوسطى، مثلما رأينا على سبيل المثال في توسع القطاع المصرفي). كذلك أكدت نخبة جمال مبارك أن أحلام الدولة الناصرية إلى زوال وأن على بقية الطبقات والشرائح التي ستسقط من حسابات هذا المشروع أن تتدبر أمورها بنفسها. وبالفعل سقطت قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى من هذا المشروع، بل تحولت إلى مصدر تهديد وقلق دائمين للنظام، بالأخص بعد انخراط بعض شبابها في الحركات الاحتجاجية منذ 2004..

3- توسع القطاع غير الرسمي بشكل كبير ليواجه هذا الغياب للتوظيف وسوق العمل الرسمي. وهنا أصبح هناك مزيد من الاحتياج لاستدعاء الداخلية لضبط الشارع وحركة السوق، حيث أصبحت الشوارع مساحات نزاع على السطوة بين الأمن وأتباعهم وبين الباعة الآخرين.

4- الاعتماد على الاقتصاد الخدمي، وبالأخص قطاع السياحة في شرم الشيخ والغردقة، منح "الداخلية" مزيداً من السطوة لحاجة هذا القطاع الاساسية للتأمين الكثيف. وهنا ظهرت ممارسة شرطية غاية في الغرابة كانت تتعرض لها العمالة في هذه المدن، وهي التهديد بالترحيل. فكان من حق الضابط أن يقوم بطرد من يشتبه به أو لا يروقه إلى خارج المدينة، وكان الأمر يمس أحياناً أبناء الطبقة الوسطى والوسطى الدنيا التي تذهب هناك للترفيه. ولكنه كان موجهاً بالأساس ضد العمالة القادمة من المحافظات المختلفة للعمل الخدمي هناك.

> **صنع بعض أمناء الشرطة ثروات ضخمة وتملكوا مبانٍ خاصة بهم من خلال هذه الشبكة من العلاقات وتداخل الفساد مع الحكم البوليسي مع توسع وتفشي الاقتصاد غير الرسمي وضعف قدرة الدولة على المراقبة بشكل عام وعلى فرض إطار قانوني..**

5- انفجار ما يعرف بالمناطق العشوائية وتحولها إلى مصدر قلق وتهديد أمني للدولة وللمتمولين، في مقابل التوسع العمراني لما يعرف بالمجتمعات المسيجة على أطراف القاهرة والإسكندرية. وهو ما استدعى بدوره مزيداً من الحملات الأمنية الدائمة لحصار هذه المناطق الشعبية والعشوائية. وصار على مداخل ومخارج أغلب المناطق السكنية الأخرى، بالأخص "برجوازية" الطابع، وتحديداً في القاهرة، كمائن أمنية، مثلها مثل ما يُعرف ب"الأكمنة الحدودية" التي تفصل فيما بين المدن.

6- مثّلت "الداخلية" أداة مهمة للفصل والتحجيز الاجتماعي بين تلك "البرجوازية" والطبقات الأفقر (بورجوازيتنا في البلدان التابعة للمنظومة العالمية المهيمنة، وهي طفيلية مثل اقتصادها الطافي بلا جذور وبلا أرض). كما أن "الداخلية" أصبحت المنظِّم المركزي للعلاقات الاجتماعية لإدارة الثروة والموارد. ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في تحول أقسام الشرطة من الطابع المؤسسي إلى اللامؤسسي، ومحاولتها الدائمة لاختراق الأنسجة الاجتماعية والمساومة والموأمة لإدارة الحياة اليومية، حتى تحولت إلى عقدة في شبكة أوسع منها، ولكنها نقطة إرتكازها الرئيسية.

7- تزامن المشروع النيوليبرالي مع الهوس العالمي، والأمريكي تحديداً، ب"الحرب على الارهاب". وهو ما عزز من سطوة "الداخلية" في البلاد وجعلها حليفاً مهماً للخارج الذي يقوم بالاستثمار الدائم فيها، من التدريب إلى البنية التحتية والمعدات. قديماً اعتمد الاستعمار الانكليزي، لمواجهة الحركة الوطنية والمعارضة، الاستثمار في شبكة كبيرة من المستولين والباعة الجائلين والعمال غير الرسميين. و تستعير "الداخلية" مرة أخرى هذه الاستراتيجية في مكافحة الارهاب ومراقبة المجتمع وإختراق أنسجته، وهو استثمار في اللارسمية وتعزيز لها. وهذا لا ينفي كون الداخلية معادية لهذا القطاع وتحاربه بأشكال مختلفة.

8- في محاولة لضبط السوق والحيز غير الرسمي، تُفْرِط "الداخلية" في الاعتماد على الحملات الأمنية في محاولة ضبط الذوات المختلفة وضبط حركتها في الحيز العام، بالأخص مع الباعة والبائعات الجائلين أو أولئك الذين يقومون بالإستحواذ على جزء من المجال العام لتسويق بضاعتهم. وهو ما يخلق عنفاً شرطياً كبيراً تجاه شرائح وقطاعات واسعة من المجتمع، يتخلله جانب كبير من الفساد والاستغلال والابتزاز.

9- يظهر أيضاً دور الأمناء (الرتباء ما دون مستوى الضباط) بشكل كبير كلما ازداد اتساع الاقتصاد غير الرسمي، سواء في عمليات إختراقه أو استغلاله أو مساومته وابتزازه. ويظهر ثالوث الأمناء والضباط والاقتصاد غير الرسمي بالأخص في طرائق الاستيلاء على الأراضي والعقارات غير المسجلة، ولدى التجار والمقاولين. والأرض مرة أخرى هى أعظم أشكال تضخيم الثروة. ويتجلى هذا أيضاً داخل العقارات نفسها التي يكون جزء منها رسمي ومقونن، ولكن المقاول قام ببناء أدوار أزيد من القانوني، وهنا تأتي المساومة وغض الطرف مقابل الحصول على طوابق أو شقق. وقد صنع بعض أمناء الشرطة ثروات ضخمة ومباني خاصة بهم من خلال هذه الشبكة من العلاقات وتداخل الفساد مع الحكم البوليسي مع توسع وتفشي الاقتصاد غير الرسمي وضعف قدرة الدولة على المراقبة بشكل عام وعلى فرض إطار قانوني.



الحدود المصرية شرقاً وغرباً.. "سداح مداح وكلّ شيء مُباح"!

أحمد شهاب الدين
كاتب صحافي من مصر

خريطة التهريب عبر الحدود المصرية وفي كل الاتجاهات. طرقه وعناصره وبنيته. المورفولوجيا الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لسكان سيناء والبحر الاحمر جنوباً والحدود الغربية مع ليبيا، وهم ليسوا واحداً.. وعلى ذلك استراتيجيات السلطة بحسب تلك المعطيات.

تزامن توقيع اتفاقية كامب ديفيد في أواخر سبعينات القرن المنصرم مع تبنّي سياسات السوق الحرّة، ورفع الدولة يدها عن المشاريع الكبرى وعن شبكات الأمان الاجتماعي التي توفرها للمواطنين، ورفع شعار "مصر أوّلاً". وانعكس ذلك ضعفاً في القبضة الأمنية على الحدود، وتراجعاً لدور الدولة في ضبط الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي سَمّته إحدى الصحف المصرية سياسة "سداح مداح وكل شيء مُباح"، ممّا رسم في نهاية الأمر واقعاً اقتصادياً وسياسياً على الحدود المتاخمة للأراضي الفلسطينية المحتلة شرقاً، ومع ليبيا غرباً، والسودان جنوباً، كان مغايراً لمناطق الدلتا، وأحياناً مُتحدياً لهيمنة الدولة المركزية.

سيناء "جنة المخدرات"

تاريخياً، ارتبط النشاط التهريبي في سيناء بمقاومة الكيان المحتل، حيث هرّب بدو سيناء الأسلحة في الفترة الممتدة بين 1968 و1970 للمنظمات الفلسطينية في الأردن، عبر الجِمال في سيناء وصحراء النقب. وبعد انسحاب المنظمات الفلسطينية من الأردن غَيّر التهريب وجهته إلى غزة والضفة الغربية.

وقد تحولت سيناء بعد انسحاب اسرائيل منها إلى "جنة المخدرات". ذكر تقرير لصحيفة "هآرتس" الاسرائيلية بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 بروز خمسِ عصابات تتاجر في المخدرات من مصر والسعودية والأردن، ثلاث منها كانت تشغّلها المخابرات الأسرائيلية، واثنتان المخابرات المصرية، حيث كانت الوكالتان تبحثان عن معلومات يمكن استخلاصها من المهربين.

رأى بدو سيناء بعد زيادة الاستثمارات في السياحة بالجنوب أنّه تمّ تهميشهم، وأنّ الحكومة المركزية تتعامل مع أرضهم باعتبارها دجاجة تبيض ذهبًا، حيث يتمتّع رجالُ أعمالٍ مُقرَّبون من الدولة بالنصيب الأكبر من عائدات المشاريع السياحية، فحوّل البدو المرتفعات في أراضي وسط سيناء في التسعينات وبداية الألفية الجديدة، إلى مناطق لزراعة الخشخاش، وتحول البدو إلى مزارعين أثرياء، وهرّبوا المخدرات. وبحسب التقديرات المتداولة وقتها، أنتج كل فدان 5 كلغ أفيون بقيمة 40 ألف دولار، يتم نقله إلى القاهرة، ليعاد تكريره وتحويله إلى هيروين ثم يُهرَّب إلى أوروبا.

وربح البدو في تلك الفترة مئات الملايين واستوردوا الكحول والسلع الالكترونية. وأدّى وجود شباب أثرياء وفاسدين إلى تمزّق الشبكات القبلية والعائلية، إضافة إلى أن الدولة المصرية لم تكن حريصة على التعامل معهم على أساس وجود نخب قبلية ذات مصداقية في مجتمعاتهم المحلية، وهي كانت متعاونة مع الحكومة، ما يسهّل التحكّم فيهم، بل راحت تتعامل مع افراد إنتقتهم هي من بينهم، ومنحتهم امتيازات تُخوّلهم إعطاء تسهيلات وخدمات للمواطنين، مما ساهم في تصدّع القبائل وتمزّق نسيجها. لذا نرى القبيلة الواحدة في سيناء تحوي عناصر منضمة لداعش وأخرى موالية للجيش والمخابرات، مثل قبيلتي السواركة والترابين.
جاءت ثورة يناير 2011 وخارطة سيناء منقسمة بين القبائل البالغ عددها 26 قبيلة، 13 منها في الجنوب، و13 في الشمال تعيش على الحدود مع الارض المحتلة، مثل الترابين والسواركة والحيوات، وهؤلاء الشماليون هم النشطون أصلا في عمليات التهريب، من السلاح إلى المخدرات والسجائر ومواد البناء، وأخيراً البشر إلى إسرائيل، وأبرزهم وأكبرهم السواركة.

خارطة التهريب

شهد التهريب تغيراً في خارطة الطرق بعد انسحاب إسرائيل من سيناء 1982 حيث مرّت عمليات التهريب عبر البحر أو الأنفاق تحت الأرض في الشريط الحدودي بين سيناء وقطاع غزة. وبعد تشديد إسرائيل حصارها على غزة، ارتفعت أسعار السلاح مقارنة بتهريب المخدرات والذهب.

غضّت السلطات المصرية الطرف عن عمليات التهريب إلى غزة، وارتفع سعر بندقية الكلاشينكوف إلى 15 ألف دولار، وكانت الأسلحة تأتي من السوق السوداء في مصر، الذي كان بدوره يجلب السلاح من الصعيد، أو من سرقة مخازن الجيش المصري، أو من الحدود الليبية.

وبعد دخول الألفية الجديدة، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، بدأت مرحلة حفر آلاف الأنفاق بين سيناء والقطاع، وشهدت تلك الفترة تهريب الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون وقاذفات الـ"آر بي جي" وراجمات الصواريخ والمتفجرات، وتغيرت خريطة تهريب البضائع والاسلحة مرة أخرى بعد تولي محمد مرسي، الرئيس الإخواني المنتخب.

ظهر حينها طريقان رئيسيان، الأول من شرق السودان، وتحديداً من منطقة بورسودان، حيث كانت تأتي الأسلحة إما من الصومال أو أريتريا أو عبر شحنات تفرغها سفن إيرانية على شواطئ البحر الأحمر. وتصدّرت المشهد قبيلة الرشايدة العربية النجدية المنتشرة في شرق السودان.

وعبر قوافل سيارات الدفع الرباعي، كان أفراد قبيلة الرشايدة يحملون الأسلحة وينقلونها إلى البشاريين والعبابدة، وهي قبائل تسكن سواحل البحر الأحمر في منطقة الحدود المصرية - السودانية، ثم تصل إلى قناة السويس، وتُحمّل شحنات السلاح في قوارب صغيرة إلى داخل سيناء لتصل إلى غزة عبر الأنفاق.

تهريب البشر

تعزّز نشاط تهريب البشر بين القبائل الشمالية في سيناء حيث بدأ طالبو اللجوء السودانيون والاريتريون يعبرون سيناء في طريقهم لاسرائيل. وكانت الصحراء غير خاضعة للرقابة. ويقول الاسرائيليون أن السلطات المصرية غضّت الطرف عن الحدود الاسرائيلية التي يسهل اختراقها، فأنشأ البدو شبكات تهريب لطالبي اللجوء، وتحكّم في هذا التجارة "السواركة" أكبر قبيلة بدوية في الشمال.

وارتفع سعر التهريب من 3 آلاف دولار إلى 40 ألف دولار للشخص الواحد، واغُتصبت نساء، وقُتل بعض الناس بغرض الاتجار بأعضائهم. وجرى تعذيب طالبي اللجوء في غرف تحت الأرض، واستعبادهم لبناء فيلات لخاطفيهم ومغتصبيهم، وطلبوا من أقاربهم في إسرائيل وأريتريا والسودان دفع فدية مقابل إطلاق سراحهم بالقرب من إسرائيل.

وتشير تقديرات استقتها صحيفة "نيويورك تايمز" من منظمات إغاثة إسرائيلية إلى أن 7 آلاف لاجئ تعرضوا لسوء المعاملة في السنوات الأربع (بين 2009 و2012) مات منهم 4 آلاف شخص، وعثر السكان المحليون غالباً على أجساد ميتة للاجئين أفارقة أُلقوا في الصحراء، أو وجدوا أطرافهم مغروسة في الرمال.

وذكر أحد المهربين لصحيفة "دوتشه فيله" في آذار/ مارس 2013 عن وجود مبنى منخفض بدون كهرباء بين مدينة العريش ورفح الحدودية لا ضوء فيه سوى بعض الشموع، وقال "نحن نحتفظ بهم هناك حتى يأتينا مالٌ من عائلاتهم" وأنهم يفعلون ذلك منذ 2009.

وتحدثت الصحيفة أن أفراداً من قبيلة الرشايدة يخطفون أحياناً اللاجئين من مخيماتهم في السودان ويسلمونهم إلى قبائل سيناء.. وهكذا بمجرد أن ينتهوا من رهينة يأتي آخر، ويتركونهم في منطقة صحراوية لا بشر فيها على الحدود مع إسرائيل حيث يصبح واحدهم مُعرضاً للموت برصاص الجيش الاسرائيلي إذا اجتاز السياج، أو السجن إذا تَمكّن من اجتيازه، أو الاحتجاز في أوضاع مزرية بالسجون المصرية.

وذكر تقرير "هيومان رايتس ووتش" 2014 أنه منذ منتصف 2010 ثمة مئات الآلاف معظمهم من أريتريا تمّ اختطافهم من شرق السودان وبيعوا لمهربي البشر في سيناء، وجمعوا آلاف الدولارات منهم، وزاد سعر الفدية بين عامي 2000 و2012 من 3 آلاف دولار إلى ما يتجاوز 40 ألف دولار، ومنذ حزيران/ يونيو 2012 توقف طريق التهريب في سيناء، ولكن الخطف استمر.

كان نظام الاختطاف والتعذيب مُعبّداً بلا مشاكل أو مقاومة، وتطوّر إلى تواصل بين بدو سيناء وقبيلة الرشايدة على الحدود المصرية السودانية، حيث اختطفت تلك القبيلة طالبي اللجوء الذين فروا إلى مصر ولم ينووا استكمال رحلتهم إلى اسرائيل، ونُقلوا إلى مخيمات في دلتا النيل، ثم رُحلوا إلى سيناء.

وكسبت قبائل وشبكات التهريب والاختطاف والابتزاز أرقاما خيالية في عام 2010، مئات الملايين من الدولارات.. حتى جاء "الربيع العربي".

> **كان يكفي تبريراً أن يرتدي الدافع الاقتصادي لتجارة الأسلحة والمخدرات والأشخاص ومعها الاغتصاب والنهب.. عباءة "الجهاد" الديني. كما تُسجّل هنا أهمية الروابط القبلية في تشكيل شبكات التهريب وفي نجاح عملياته واتساعها وفي امتلاكها لحمايات اجتماعية.**

بعد تضعضع السلطات المصرية وتفجير خط أنابيب الغاز، أقامت إسرائيل سياجاً على الحدود بسبب خوفها من طالبي اللجوء. ثم وبعد تمكّن خلية مسلحة من اختراق الحدود الاسرائيلية في صيف عام 2011 وهجومها على حافلة إسرائيلية بالقرب من إيلات، بدأت إسرائيل تنظر الى سيناء كتهديد حقيقي.

وفي العموم تعاملت إسرائيل مع سيناء باعتبارها مقسمة إلى قسمين: الشمال حيث أرض الإرهاب والخطف والاغتصاب، والجنوب أرض الشواطئ والسياحة وأشجار النخيل والشعب المرجانية.

ونشأت في عام 2012 منظمة "أنصار بيت المقدس"، بعض أعضاءها من السواركة وبعضهم من الأجانب، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 أعلنوا ولاءهم لداعش.

وبسبب إكمال إسرائيل لسياجها بهدف وقف تدفق طالبي اللجوء عام 2013، انخفضت تجارة البشر إلى بضعة عشرات، ولكن السواركة لم يتوقفوا عن ذلك، وأعادوا توجيه طالبي اللجوء إلى ليبيا. ويذكر مراقبون أن مخيمات الاتجار بالبشر واصلت عملها في الدلتا واستخدمت الاموال المحصلة هنا لتمويل الجماعات المتطرفة في سيناء والعمليات الإرهابية.

ويبرز اسم قبيلة السواركة لسيطرتها على ساحل شمال سيناء وقربها من رفح وقطاع غزة، في تهريب الأسلحة والذخيرة لحماس، وطوّرت القبيلة تجارة الأنفاق المربحة.

وكان يكفي أن يرتدي الدافع الاقتصادي في تجارة الأسلحة والمخدرات والأشخاص والاغتصاب والنهب.. عباءة الجهاد الديني.

ويظل التساؤل المقلق هو هل يمكن للقبائل الشمالية أن تتدخل في الجنوب، وتشعل العمليات الإرهابية والانتقامية لتخريب السياحة وقتل أذرع الحكومة المركزية المتمثلة بالجيش والشرطة.

يعجز الجيش عن الإشراف على الطرق الصحراوية أو السواحل الطويلة، وتتخوف القبائل الجنوبية في حالة انضمام قبيلة الترابين إلى السواركة، أو قبيلتين أخريين فقط، بألا تتمكن قبائل الجنوب والوسط من الاعتماد على الجيش.

دور الحكومة المصرية بوقف تهريب البشر

في تقرير نشرته "الخارجية الأميركية" على موقعها الرسمي لعام 2017، تقيّم فيه الجهود المصرية لمواجهة تهريب البشر عبر سيناء، ذكرت أن الحكومة لم تلبِّ معاييراً مهمة في عمليات سعيها للقضاء على الاتجار بالبشر، وإن كانت بذلت جهوداً في هذا السبيل.

فعلى الرغم من أن الحكومة المصرية انشأت ثلاث محاكم متخصصة لمقاضاة جرائم الاتجار بالبشر، وقاضت مسؤولاً حكومياً بتهمة التواطؤ في تلك الجرائم. وعلى الرغم من اعتمادها خطة وطنية جديدة وإجراءها العديد من حملات التوعية، وبرامج تدريب تعالج الأشكال المختلفة للاتجار بالبشر. إلا أنها من جهة أخرى، لم تستوف المعايير الدنيا في المجالات الرئيسية للاتجار بالبشر بحسب التقرير الأميركي، فلم تعلن عن الخدمات التي تقدمها - إن وُجدت - لغالبية الضحايا، ولم توفّر خدمة الإيواء لهم، ولم تنفذ الإجراءات التي أعلنتها في برامجها، وواصلت محاسبة ومعاقبة ضحايا مجهولي الهوية بسبب أفعال ارتكبوها كانتهاكهم قوانين الهجرة.

حافظت الحكومة على جهودها في تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي حَظّر في عام 2010 جميع أشكاله. وينص القانون المصري على عقوبات تتراوح بين 3 سنوات و15 سنة سجن وغرامات.

ولم تتخذ الحكومة المصرية موقفاً حازماً من التهريب عبر الأنفاق سوى في عام 2014 حين دمرّت أكثر من ثلاثة آلاف منزل على جانبي الحدود بين غزة وسيناء لإنشاء منطقة عازلة لتقطع الوصول إلى الأنفاق، وهو الامر الذي تسبب بكارثة إنسانية.

في عام 2015 نشرت "نيويورك تايمز" أن المهربين يخشون أن تكون مصر استقرت على استراتيجية تنذر بتهديد الأنشطة التهريبية، وهي إغراق الأنفاق كي تنهار. فقد غمرت مصر جزءا من منطقة الحدود يبلغ طوله 9 أميال مرتين، مما تسبب في إلحاق الضرر بعشرة أنفاق أو أكثر.

وذكرت الصحيفة أنه من أصل 250 نفقا فما زال هناك 20 نفقاً يعمل، ونقلت عن مهربين قولهم إن هذه هي نهايتهم: أبو جزار، أحد المهربين (42 عاما، وهو اسم مستعار)، قال للصحيفة أن قصف الطائرات أهون، إذ يمكن بعده إصلاح الأنفاق.

لعبت الأنفاق دورا مركزياً في اقتصاد قطاع غزة البالغ عدد سكانه أكثر من مليوني نسمة، وقد دخلت العديد من السلع إليه عبر الأنفاق، ومنها السيارات والاجهزة المنزلية ومواد البناء. وتزود الأنفاق السكان هناك بـ260 ألف غالون ديزل كل يوم، وآلاف الأطنان من البضائع.

وقد مارس السيسي مزيداً من الضغوط على غزة لإغلاق معبر رفح الحدودي. والانفاق القليلة التي بقيت صالحة للعمل قادرة على نقل البضائع الصغيرة مثل الهواتف المحمولة والسجائر.

ويقف القائمون على التهريب في سيناء بين سندان الجيش الذي أقام مناطق عازلة على الحدود مع غزة وأغرق الأنفاق، وبين داعش التي أعلنت وقوفها ضد عمليات تهريب بعض البضائع، كالسجائر، فدخلت بذلك بعض القبائل طرفاً في الحرب على داعش (في تشرين الاول/ أكتوبر 2017 أعلنت قبيلة الترابين الحرب على "ولاية سيناء"، وفسرت القناة العاشرة الاسرائيلية سبب ذلك بوقوف داعش ضد عمليات التهريب).

وهذا أيضاً جعل السلطات المصرية والجيش أكثر ميلاً لغض الطرف عن أنشطة التهريب، خاصة أن المشاريع المتوقعة في سيناء، خاصة في جنوبه، بعيدة عن تمكين البدو الأثرياء الذين تربحوا من تجارة المخدرات والتهريب، من التملك والاستثمار "الشرعي".

تهريب المخدرات

يأتي المهربون المصريون، ومعظمهم من البدو، الى السياج الحدودي مع إسرائيل البالغ طوله 200 ميل، لإلقاء أكياس مواد مهربة على نظرائهم من البدو في الأراضي المحتلة، والذين يجمعون البضائع في سيارات الدفع الرباعية وفي شاحنات، لإعادة توزيعها.

ويقول الاعلام الاسرائيلي أن هؤلاء المهربين لا علاقة لهم بداعش والإرهابيين، ولكنهم مسلحون ويفتحون النار بشكل عشوائي إذا ما واجهتهم قوات إسرائيلية. وتختص "فرقة كاركال" التابعة للجيش الاسرائيلي بالتصدي لتلك المحاولات.

وحتى 2013، اعتُبِرت سيناء بالنسبة لاسرائيل مجالاً غربياً متوحشاً، ومنطقة واسعة لتهريب المخدرات والأسلحة، والسجائر، وعاملات الجنس. وبنت إسرائيل جداراً ارتفاعه 5 أمتار اكتمل في كانون الثاني/ يناير 2013.

أدى الجدار إلى ارتفاع ثمن الحشيش في إسرائيل، وأوقف تدفق المهاجرين الأفارقة بشكل شبه كامل، ولكن لا يزال بعض بدو سيناء يهربون منتجات مثل الهيروين إلى إسرائيل.

> **رأى بدو سيناء، بعد زيادة الاستثمارات في السياحة بالجنوب، أنّه تمّ تهميشهم حيث يتمتّع رجال أعمالٍ مُقرَّبون من السلطة بالنصيب الأكبر من عائدات المشاريع السياحية المنشأة بعد انسحاب اسرائيل منها في 1982.. فحوّلوا المرتفعات في أراضي وسط سيناء إلى مناطق لزراعة الخشخاش وصاروا مزارعين أثرياء، وهرّبوا المخدرات.**

وجنود الاحتلال، وإن كانوا يوقفون محاولات التهريب، ولكنها ليست هدفا رئيسياً للجيش الاسرائيلي، فمكافحة المخدرات من مهام الشرطة الاسرائيلية. وقد صرح قادة إسرائيليون بأنهم لا يميلون إلى التضحية بأرواح جنودهم من أجل صدّ المخدرات.

ولكنهم يتعاملون مع عمليات التهريب بحس أمني حتى لا تصبح أماكن لتهريب أكياس مليئة بالمتفجرات، أو تسلل الإرهابيين إلى حدودهم.

ليبيا.. التهريب اقتصاد وثقافة

شهدت مناطق مصر الغربية وشرق ليبيا نشاطات كبيرة في تهريب السلاح إلى صعيد مصر مروراً بمناطق الواحات في الصحراء الغربية المصرية، وبرز اسم قبائل "أولاد علي" التي يسكن بعضهم مدينة مرسى مطروح حتى الاسكندرية بالقرب من الحدود الليبية، والجزء الآخر من القبيلة داخل ليبيا. واتجهت تلك القبائل إلى تهريب السلاح بعد سقوط القذافي.

يعتبر التهريب، خاصة لدى قبيلة أولاد علي البدوية، كممارسة اقتصادية مترابطة تتجسد في تواصل اجتماعي وسياسي وثقافي واسع، بما يتجاوز حدود الدولة، ولا يكترث بسيادتها وإن تصادم مع سلامة أراضيها. وهو نشاط له عمق تاريخي أبعد من "دول ما بعد الاستعمار"، بحسب دراسة نشرها عام 2017 البروفيسور توماس هوسكين من "معهد شاتام هاوس" البريطاني وهي تخص شمال أفريقيا.

يعيش قبائل أولاد علي في مصر على طول ساحل البحر المتوسط (500 كلم من منطقة الحمام إلى السلوم)، ويمتد وجودهم حتى "واحة سيوة"، و80 في المئة من سكان مرسى مطروح (150 ألف نسمة) هم من البدو، ويعيش في محافظة مرسى مطروح قبيلة أولاد علي ويمثلون 85 في المئة من السكان.

وعندما دخلت مرسى مطروح نطاق المشاريع سياحية، تغيّر شكل المشهد في المنطقة الغربية اقتصادياً، وأشعل ذلك نزاعات حادة ومستمرة على الأراضي بين المستثمرين والبدو وبين البدو أنفسهم. ولكن بين عامي 2005 و2011 بدأت تولد - وإن ببطء - فرص عمل جديدة للبدو الحضريين من الشباب، في الفنادق والمطاعم، وبات للسياح المصريين أهمية خاصة كعملاء للسلع المهربة، فيما سُمي بـ"سوق ليبيا" بمرسى مطروح.

وتعتبر مدينة السلموم الحدودية مع ليبيا بلد "أولاد علي"، يعبرون من خلالها الحدود إلى ليبيا، ونواة تلك السوق في مدينة طبرق الليبية التي يبلغ عدد سكانها 100 ألف شخص، وهي تقع شرق برقة الليبية. وحوالي 15 ألف من ابناء قبيلة "أولاد علي" يسكنون في ليبيا. وهو ما يعيد هنا التأكيد على أهمية الروابط القبلية في تشكيل شبكات التهريب وفي نجاح عملياته واتساعها، وفي امتلاكها لحمايات اجتماعية.

ويختلف النشاط البدوي على الحدود المصرية الليبية عن نظيره في سيناء، على الرغم من انتقاد "أولاد علي" المستمر للحكومة المصرية من أنهم لا يزالون يعيشون في ظل ظروف شبيهة بالظروف الاستعمارية، حيث التهميش الاقتصادي والثقافي وحيث الاستثمارات على أراضيهم ليست لهم، وهم مهمشون في الخدمات، ويعاملون معاملة دنيا. إلا أنهم لا يعتبرون أنفسهم أقلية محرومة، كما لم يشاركوا في النزاعات أو الحروب الاقليمية مثلما فعل بدو سيناء الذين حاربوا الاستعمار ووقفوا الى جانب المقاومة الفلسطينية، وقاموا بتهريب الأسلحة إليها منذ نشأة الكيان المحتل. ولم يكن "أولاد علي" هدفاً لعمل عسكري قاسٍ، أو لتدابير أمنية في إطار "الحرب على الإرهاب"، على الرغم من أن بعضهم شاركوا في الاتجار بالبشر والسلاح والمخدرات. وحصلوا على بعض الفوائد عبر مبادرات التنمية في عهد عبد الناصر، حيث وصلت في تشرين الاول/ أكتوبر 1959 قافلة للتعمير واستصلاح الأراضي، وأقيمت مدارس ومراكز صحية وشبكات طرق.. ولكن المشاريع الكبرى والطموحة لم تنفذ بسبب هزيمة 1967. ولا يزال فشل الدولة في تنفيذ سياسات اقتصادية شاملة تخصهم كما افتقارهم للتمثيل السياسي، نقاطاً بارزة في نقاشاتهم مع الحكومات المصرية.

وقد دعم القذافي بعض عائلات "اولاد علي" مالياً لكسب التأثير على اقربائهم من القبائل من الجانب المصري للحدود، أو لتمكين التهريب عبر الحدود والتجارة.

ومن أهم الحوافز الاقتصادية للتهريب عبر الحدود المصرية - الليبية موانئ التجارة الحرة في جميع أنحاء ليبيا، إذ أن الفرق في السعر كبير بين منتجات غير مدفوعة الضرائب أو منخفضة الضريبة، من البنزين إلى منتجات قادمة من المغرب وتونس مثل العطور والأعشاب الطبية والمشغولات اليدوية والمصنوعات الجلدية والملابس، والأجهزة الكهربائية ومستحضرات التجميل وصولاً الى الحواسيب الصينية، حيث تفرض مصر ضرائب مرتفعة على الواردات.

ومكنت صلة القرابة بين "أولاد علي" من الاستفادة من الثروة النفطية الليبية حيث رغب الكثير من المصريين منهم في الوظائف الليبية. وترتبط قبائل إقليم برقة الشرقي في ليبيا بآخرين في الصحراء الغربية في مصر وتوجد بينها علاقات ووشائج مصاهرة ونسب.

وأعطى ذلك فرصة لاختباء أحد أفراد العائلة في دولة أخرى إذا ما أثار مشاكل في الدولة الأولى، مما منحهم فرصة لتجريب التواصل الاجتماعي والثقافي العابر للأوطان، وهي ميزة ليست موجودة لبدو سيناء مثلا لوقوعهم بين فكي مصر واسرائيل.

لم تكن الدولة حريصة على التعامل مع البدو على أساس وجود نخب قبلية ذات مصداقية في مجتمعاتهم المحلية، وهي كانت نخباً متعاونة مع الحكومة ما يسهّل التحكّم، بل راحت تتعامل مع أفراد من بينهم انتقتهم هي، ومنحتهم امتيازات تُخوّلهم إعطاء تسهيلات وخدمات للمواطنين، مما ساهم في تصدّع القبائل وتمزّق نسيجها.

تعتبر الحدود المصرية الليبية بوابات رئيسية للأسلحة و"الجهاديين"، ويتم تهريب الاسلحة والاشخاص إلى سيناء ومنها إلى غزة، وتأتي الأسلحة من ضواحي بنغازي إلى ميناء مرسى مطروح ثم إلى سيناء.

وتذكر تقارير وجود 5 طرق رئيسة لتهريب الاسلحة، اثنان منها عبر مرسى مطروح، واثنان من واحة سيوة، وطريق آخر عبر قوارب الصيد من مرسى مطروح إلى شمال سيناء. وتعتبر مدينة السلوم محل العمليات الرئيسي لضبط الأسلحة، وثمة نشاط في شمال المدينة وجنوبها، وفي الطريق الذي يربط مرسى مطروح بالسلوم.

الجيش المصري يحتفظ بكمائن لمنع عمليات التهريب وأشهرها كمين واحة الفرافرة في محافظة الوادي الجديد. وقد ذكر الأمن المصري هذا العام (2018) أنه أوقف 70 في المئة من عمليات التهريب مقابل 25 في المئة العام الماضي. ولا يوجد تعاون عملي على الحدود ما بين الدولتين الليبية والمصرية. وبسبب انعدام الثقة السياسية تعطّل تنفيذ الاتفاقات الأمنية. كما تعاني قوات الحدود الرسمية الليبية نقصاً في التمويل والبشر والتسليح.

وتبنّى معظم أبناء قبيلة "أولاد علي" الفكر السلفي خاصة في مرسى مطروح والسلوم، وهي نوع من السلفية السلمية المستكينة، واستبدلوا القانون العرفي البدوي بالشريعة الإسلامية، وساعد السلفيون في تعزيز تقارب أبناء مرسى مطروح مع الجيش المصري ضد الإخوان.

وتذكر التقارير الرسمية أن عملية إعادة الاصطفاف مع القبائل أعطت ثماراً إيجابية، حيث ساعدت نخب "أولاد علي" ومجتمعات محلية في مكافحة انتشار الأسلحة والتجارة غير القانونية عبر الحدود، وتوصلوا إلى اتفاق مع الحكومة عام 2013 يقضي بتسليم أكثر من 1500 قطعة سلاح مهربة مقابل إسقاط الحكومة دعاوى قضائية ضد عناصر من قبائلهم.

وتدخلت تلك القبائل بنجاح في مفاوضات للإفراج عن سائقي الشاحنات المصريين المختطفين في ليبيا أواخر 2013. وتنشر وسائل الاعلام المصرية أخبارا عن مسؤولين تم إلقاء القبض عليهم لتقاعسهم في صد عمليات التهريب، وأحيانا لمشاركتهم أو تواطئهم، في محاولة للحد من انتشار "ظاهرة" التغاضي أو المشاركة في تلك الأنشطة.

ومن خلال المعطيات، يمكن أن نتوقع انخفاض مستوى الاتجار بالبشر عبر الحدود المصرية الليبية بموجب اتفاقيات تعاون بين مصر وليبيا وإيطاليا. وكذلك تعمل الدولة جاهدة على التصدي للتهديد القادم من المتشددين الدينيين، سواء بتهريب عناصرهم، أو الأسلحة، خاصة الثقيلة منها. ويحتمل أن تستمر الدولة في غض الطرف عن البضائع والمخدرات المهربة، والتي يحقق عبرها أبناء تلك القبائل أرباحاً، وتجعلهم أقل مطالبة بفرص التنمية، أو مزاحمة استثمارات الجيش في المناطق السياحية، وهي السياسة التي لطالما اتبعت في سيناء.


تونس



تونس: جغرافيات الغضب والخوف من المستقبل

فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس

كيف تدير السلطة "الهامش" وتتحكم به عبر آليتي القمع الأمني وتدعيم منظومات الفساد؟ هنا عن مثال تونس المتكرر في سواها من بلدان العالم.

يتمدد السكن العشوائي في تونس منذ سبعينات القرن الماضي، على الرغم من المحاولة اليائسة للدولة لوقف تمدده عبر سياسات سكنية تبدأ من الدعم الحكومي للسكن الإجتماعي وصولاً إلى "وكالة التهذيب والتجديد العمراني" التي تعمل منذ عقود على دمج الأحياء الفقيرة داخل محيطها المديني. لكن الدمج كان فاشلاً لأنه أنجز وفق منطق تقني غيّب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ما سيّد التعامل الأمني مع تبعات التمدد العمراني العشوائي. تفاقم هذا التمدد بعد انفجار 2011، حيث وجدت كثير من الفئات المنتمية للطبقات المتوسطة أنها غير قادرة على توفير متطلبات السكن الجيد فلجأت مجبرة إلى السكن الفوضوي، لأنه الأقل تكلفة. وتراهن الفئات الأكثر فقراً على الإستيلاء على أراضٍ عمومية، وإستغلالها لبناء مساكن بطرق بدائية، وهو ما يجبر الدولة في غالب الأحيان على الاعتراف بالتجمعات السكنية العشوائية عبر ربطها بشبكة المياه والكهرباء والمجارير. وعادة ما يتم ذلك بضغط السكان أنفسهم، الذين يعتمدون على تحركات غايتها التفاوض مع السلطات المحلية من أجل الاعتراف بهم. ويخضع الاعتراف الرسمي إلى منطق خاص يتعلق أساساً بهواجس أمنية تقوم على منطق "المراقبة والعقاب". فكثير من الأحياء الشعبية المتاخمة للمدن الكبرى شكلت معقلاً للإسلاميين الذين تصاعد أوجهم في ثمانينيات القرن الماضي، وهي تشكل حالياً معقلاً للجهاديين الجدد. وتتعاظم داخل هذه الفضاءات الجغرافية - التي تشكّل فجوات إجتماعية كبيرة - مشاعر الغضب والخوف وذلك بشكل خاص لدى الفئات الشبابية بما هي الفئات الاكثر هشاشة.

تخلق حالة الحنق والخوف والإحباط تفككاً للروابط مع المؤسسات الرسمية التي يسود التعامل معها العدائية، وهذا ينطبق بشكل خاص على المؤسسة الأمنية التي يُنظر إليها على أنها الوجه القمعي لخيارات بُنيت أساساً على "استبعاد الفقراء" في فضاءات إقصاء، وخلق "غيتوات" على هامش المدن. ولعل ما يميز تونس العاصمة مثلاً، وهي أكثر مدن البلاد كثافة، هو التشظّي العمراني والتفاوتات المجالية والإجتماعية بين الفئات والمناطق. وهي بذا تعيد إنتاج التفاوتات الموجودة على مستوى "ماكرو مجالي" بين المناطق الداخلية والساحلية، ما يجعل من الأحياء الشعبية "جغرافيات غضب" تأخذ تعبيراتها القصوى من خلال الإحتجاجات العنيفة التي تتكرر، على غرار ما حدث في شهر كانون الثاني/ يناير الفائت مع شاب لفظته المدرسة العمومية مبكراً ووجد نفسه على هامش العمل ومن ثَمّ عالم الإستهلاك المديني، حيث يتم تأكيد الذات في السياق المعولم (الذي يمس عالم المدن أساساً) عبر امتلاك القدرة على الولوج الى الإستهلاك.

المسافة

يعيش سكان الأحياء الشعبية في تونس أوضاعهم ليس كتعارض مع الفئات المدينية المترفة بل كمسافة عنها. فعلى الرغم من الاختلافات والتباينات التي تميز التركيبة الإجتماعية داخل الأحياء الفقيرة في تونس، إلا أن ما يوحد متساكنيها (وبشكل خاص الفئات الشبابية) هي المسافة إزاء الآخرين، وتحديداً من يسمونهم ''برجوازيو" المراكز المدينية والطبقات المتوسطة العليا. وتشكل "المسافة" التجربة الأولى والأكثر أهمية بما يتعلق بالعيش في حي شعبي في تونس. فبالنسبة للكثير من الشبان، يشكل التناقض الصارخ بين ظروف عيشهم البائسة داخل أحيائهم وبين ما يفترض أنها "المعايير الحقيقة للعيش في المدينة"، مصدر إحساس بالمعاناة، وهو إحساس يتزايد عندما تتاح لهم فرصة مغادرة أحيائهم الفقيرة الى الأحياء الفخمة. ولهذا فالرغبة التي تعتريهم دائماً هي أن يكونوا مثل الآخرين، وأن "يعيشوا حياتهم"في المجتمع الاستهلاكي تحديداً. لكنهم يحلمون في الآن ذاته بحياة محافِظة تتعلق بالزواج وبناء عائلة. فالقيم التقليدية تفرض نفسها بقوة داخل الأحياء الشعبية، وتتشكل كنظام أخلاقي يحدد السلوكيات الفردية والتبادلات بين المتساكنين. ويمكن إدراج ''إقتصاديات الأحياء الشعبية" ضمن ''الاقتصاديات التحتية" أو ''الاقتصاد الأسود".

ويتم إخضاع تلك الفضاءات للرقابة الأمنية المستمرة التي تبدأ من الحملات الأمنية عشية كل سبت للتثبت من القادمين من الأحياء الشعبية إلى وسط المدينة.. بينما هم يرون فيها ممارسات تمعن في إقصائهم ووصمهم ومحاولة جعل أحيائهم "غيتوات معزولة" ومعاملتهم وكأنهم غرباء عن المدينة.. وتبين أبحاث ميدانية أن الكثير من شبان الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة لا يذهبون إلى شارع بورقيبة (الشريان الرئيسي في العاصمة) إلا لماماً. وهم ينطوون على أحيائهم التي تتشكل بمثابة المجال الحيوي لهم، خوفاً من الشرطة. لكن بالمقابل يستغل جزء آخر الفضاءات التي تتيحها المدينة للنشل، مثلما يحدث بشكل متكرر في وسائل النقل العمومي. ويعبر جل الشبان عن كرههم للبوليس لأنه برأيهم يمنعهم من الحصول على "لقمة العيش" على الرغم من أن أغلبهم يعول على "الإستثمار" في تجارة الحشيش والمخدرات وبيع الخمر خلسة والوساطات الصغيرة المتعلقة باستئجار الشقق والتوسط في "تجارة الجنس" وأشكال أخرى متعددة لتدبير الذات.

> **صار هاجس الطبقات المتوسطة المتهاوية المحافظة على الاستقرار في حده الأدنى، خاصة بعد أن راهنت على "الثورة" في بداياتها وشاركت فيها بفاعلية. وهي لم تعد قادرةعلى خسارة المزيد من "مكاسبها القديمة"، ولم تعد مستعدة للتحالف مع "المهمشين" مثلما حدث إبان "14 جانفي 2011". لهذا تتعمق الهوة المجالية والإجتماعية في المدن التونسية الكبرى.**

تمارس الدولة اليومية الصمت والتواطؤ إزاء تلك الممارسات، لكنها سرعان ما تعمل على قمعها إذا ما تجاوزت الحيز المسموح به. وتنظر "الطبقات المتوسطة" بريبة كبيرة للاحتجاجات المدينية التي تحدث بين الحين والآخر والمرتبطة بالمسألة الإجتماعية تحديداً. فهذه الطبقات المتوسطة المتهاوية، صار هاجسها المحافظة على الاستقرار في حده الأدنى، خاصة بعد أن راهنت على "الثورة" في بداياتها، وشاركت فيها بفاعلية. وهي لم تعد مستعدة لخسارة المزيد من "مكاسبها القديمة"، ولم تعد مستعدة للتحالف مع "المهمشين" مثلما حدث إبان "14 جانفي 2011". لهذا تتعمق الهوة المجالية والإجتماعية في المدن التونسية الكبرى.

الأحياء الشعبية: رهان جديد "لسياسة المدينة"

كان الحديث عن الأحياء الشعبية في الفترة التي سبقت الثورة باهتاً وخافتاً بحكم القبضة الأمنية القوية وسطوة الحزب الحاكم. سقط النظام فعاد "الهامش الحضري" إلى الواجهة بصيغ متعددة تبدأ من المواجهات المتكررة مع البوليس حين يُقبَض على أحد "أبناء الحومة" بسبب بيع المخدرات أو الخمر خلسة، بل يتم التضامن أحيانا مع "الجهاديين" الذين قُتلوا في مواجهات إرهابية هزت تونس. فالشعور بالإقصاء والإستبعاد يخلق هوية مجالية مشتركة بالنسبة لمتساكني الأحياء الشعبية وبشكل خاص تلك التي بنيت بطرق غير نظامية، حيث يسود الشعور لدى العديد من متساكنيها أنهم "خارج الدولة". بل يمكن الذهاب أبعد من هذا حيث تتشكل ثقافات مضادة داخل تلك الأحياء بدءاً من الحركات الجهادية، وعصابات النشل الصغيرة، ومجموعات التحكم في الاقتصاد الأسود.

تعي السلطات الحاكمة بعد الثورة هذا الأمر جيداً، ولكن لا حيلة لديها سوى القبضة الأمنية. وهذه الاخيرة لا تعني فقط "العصا الغليظة" للشرطة المتمثلة في الإيقافات في المراكز الأمنية، وقمع الإحتجاجات الإجتماعية، بل إن الأمر يتجاوز هذا إلى نطاق أوسع يرتبط باقتصاد سياسي لإدارة الهوامش الحضرية والتحكم فيها، حيث تُخلق مجالات للتفاوض بين "الدولة اليومية" ومتساكني تلك الأحياء الغارقين في الاقتصاد غير المهيكل، فتضمن لهم

"السلطات المحلية" ممارسة أنشطة غير مشروعة (بيع الخمر وفتح بيوت للعمل بالجنس، وتجارة المخدرات، والبناء دون رخص..) مقابل عمولات ورشاوي، كبيرة وصغيرة، تكون متناسبة مع حجم المدخول وموارد الفاعلين وقدرتهم التفاوضية. وهنا تحديداً يتحول الفساد إلى أحدى أدوات التحكم والسيطرة التي تجعل الجميع يعرفون قواعد اللعبة والحدود التي تُلزم كل طرف. يدار الهامش وفقاً لهذا بآليتي القمع الأمني وتدعيم منظومات الفساد.

الإسلاميون لهم النصيب الأكبر

يدرك الإسلاميون جيداً، وهم الأكثر برغماتية وتغلغلاً في النسيج الإجتماعي المديني،أن الهوامش هي ''مجالهم الحيوي"، لهذا عملوا على زرع الجمعيات الخيرية هناك، والجمعيات القرآنية، وخلقوا "علاقات زبائنية جديدة" أخذت مكان " الزبونيات" التي كان قد وضع أسسها '' الحزب الحاكم'' منذ خمسين سنة. والزبونية التي صنعها الإسلاميون تدمج العوامل الدينية والعلاقات القرابية والجيرة.. وكل ما يتيحه النسيج الإجتماعي من تضامنات. ويستفيد الإسلاميون جيداً من تخلي الدولة عن التزاماتها الإجتماعية تحت ضغط متطلبات صندوق النقد الدولي، وهي سياسة يدعمونها منذ وصولهم إلى الحكم. فتقلص الدور الاجتماعي للدولة يعني فتح مجالات أوسع للعمل الخيري والدعوي، بينما هو في عمقه عمل سياسي يراد به خلق علاقة تبعية بينهم وبين متساكني الأحياء الشعبية يمكن توظيفها إنتخابيا فيما بعد.. وهو ما ستظهر آثاره الانتخابات البلدية القادمة.

ولا يضر الإسلاميين في شيء توسع دائرة الإقتصاد الموازي في النطاقات المدينية الهامشية، بل هو ملائم لهم بالقدر الذي يضمن نوعاً من "الإندماج الإقتصادي" لقواعدهم ذات الأصول الريفية والتي تعيش هشاشة مهنية. وتدعم خطابات أئمة المساجد في الأحياء الشعبية على نحو ضمني الإقتصاد الموازي بإعتباره "تجارة إمتهنها النبي". وفي هذا النطاق تحديداً تبرز ديناميات يتقاطع خلالها الديني والإقتصادي والسياسي.

وقد إعتمدت الحركات الجهادية الوسائل نفسها داخل الأحياء الشعبية. فدعمت حضورها داخل تلك الفضاءات عبر المساعدات الخيرية لمتساكني الأحياء الشعبية والتركيز على الأنشطة الاقتصادية اللانظامية التي مكنت الكثير من السلفيين الجهاديين من خلق تضامنات فيما بينهم وخلق مساحة من الاستقلالية إزاء الدولة. والتقاطعات بين الإسلاميين والسلفية الجهادية واضحة في هذا المجال. بالمقابل تغيب الحركات اليسارية عن الأحياء الشعبية بسبب المتخيل الشعبي الذي يساوي بينها وبين الكفر والإلحاد، وهو أمر تعمل الحركات الإسلامية على ترسيخه ودعمه في إطار الصراع الإيديولوجي معها واستثماره.

ولكن الأمر لا يتوقف على الحركات السياسية الشعبوية على غرار الإسلاميين. ويبدو للمفارقة أن سياسات التمويل الدولي لمشاريع التهيئة العمرانية للأحياء الشعبية في تونس في ظل تصاعد الحركات الجهادية (التي تقلق راحة الغرب) صارهاجسها تمويل مشاريع تعتمد مقاربة تشاركية تأخذ بآراء متساكني الأحياء الشعبية.. ولكنها تتجاهل في الآن ذاته وجود سياسة عمومية للمدينة في تونس ضمن تصور شامل للمجتمع.

الوعي السياسي والولوج إلى المواطنة

تُقارِب الإيديولوجيا السياسية المهيمنة في تونس الأحياء الشعبية بمنطق أنها لامعيارية أو لانظامية وأنه ينقصها الوعي السياسي، وذلك من أجل إعطاء تفسير لضعف الانخراط السياسي لمتساكني الأحياء الشعبية وبشكل خاص

الفئات الشبابية منهم. ولكن الواقع يبين عكس ذلك،. فسكان الأحياء الشعبية هم مسيسون على نحو ما، عبر ما يسميه جيمس سكوت (صاحب كتاب " الهيمنة وفنون المقاومة") السياسة من تحت، أو ما يعتبره جان فرنسوا بايار "الانتهاك الهادئ للمعتاد" حيث الاستيلاء على الأماكن العمومية والرشاوي الصغيرة التي تقدَّم لأعوان الدولة اليومية من أجل تحقيق بعض المنافع. فبقدر ما تتجذر "ذهنية الهروب من الدولة" في الأحياء الشعبية بقدر ما يوجد علاقة تفاوضية دائمة بينها وبين السلطات المحلية، وهي تتحول أحيانا إلى علاقة عدائية عبر الإحتجاجات الحضرية المتكررة.

لا يطالب سكان الأحياء الشعبية في تونس بشيء سوى "الحق في المدينة" والولوج إلى مواطنة حضرية والرغبة الملحة في أن "يكونوا مثل الآخرين". ويظهر ذلك من خلال النضال اليومي من أجل انتزاع هذا الاعتراف، وذلك بالتوازي مع عمل دؤوب يراهن على أن يتحقق الاعتراف عبر خلق حظوظ متساوية تضمن الاندراج العادل في الحياة المدينية. وفق هذا، يبدو أن "الحق في المدينة" الذي يحاول جزء من متساكني "الأحياء الشعبية" تحقيقه عبر الاقتصاديات اللانظامية هو بمثابة هو "صرخة إستنجاد يطلقها المقموعون في أزمنة اليأس" حسب تعبير دافيد هارفي.

المركز والهامش: تعقد الديناميات

من الصعب التفكير في الاقتصاد الموازي وفي "اقتصاديات الهامش" من دون ربطها بخصوصيات نمط التحضر الذي عرفته تونس، الذي كان متسماً بالتسارع، ما جعله تحضّراً غير متحكّم به لاعتبارات عديدة من بينها أنه لم يترافق مع التصنيع (مثلما ما كان الحال عليه في الدول الصناعية). بل هو تحضر جاء نتيجة لإختلال التوازن بين الأرياف والمدن بفعل عملية التحديث القسري، سواء في فترة الإستعمار أو في فترة دولة الاستقلال. وهذه عملت على تكريس خيارات تنموية وإقتصادية لا تضمن التوازن والعدالة بين المناطق، حيث ركّزت جل الصناعات التحويلية، والمنشآت السياحية، والخدمات التعليمية (الجامعية خاصة) والصحية، والترفيهية في المناطق الساحلية. وهو خيار كانت تبعاته جلية على المستوى الديموغرافي. إذ عرفت تونس منذ ستينات القرن الماضي حركة نزوح كبيرة من أرياف المناطق الداخلية الفقيرة بحثاً عن العمل الذي كانت توفره نسبياً معامل النسيج وقطاع الأحذية والصناعات التحويلية والقطاع السياحي. وهو ما ضمن لنازحي العقدين التاليين الحد الأدنى من الإندماج الاقتصادي والإجتماعي في الفضاءات المدينية الكبرى على نحو عزز الحراك الإجتماعي، ودعم قيم الطبقات المتوسطة المدينية.

> **يتم التضامن أحياناً من أبناء الحومة مع "الجهاديين" الذين قُتلوا في مواجهات إرهابية هزت تونس. فالشعور بالإقصاء والإستبعاد يخلق هوية مجالية مشتركة بالنسبة لمتساكني الأحياء الشعبية وبشكل خاص تلك التي بنيت بطرق غير نظامية حيث يسود الشعور لدى العديد من ابنائها أنهم "خارج الدولة".**

ولكن إنخراط الاقتصاد الوطني في إقتصاد السوق المعولم على نحو غير متكافئ، فرض منافسة شرسة على الصناعات المحلية المُشغِّلة تلك، ما أجبر الدولة على القيام بعمليات خصخصة (لمصانع الإسمنت مثلاً) وعلى التخلي التدريجي عن دورها التعديلي. وبفعل "تهاوي التصنيع"، ضعفت القدرة الإدماجية للمدن الكبرى. وقد عاش ابناء الجيل الثاني من النازحين نتائج المبدأ النيوليبرالي القائل بأن يتحمل كل فرد وزر نفسه، خاصة في ظل تفكك شبكات الأمان الإجتماعي التعاقدية (مثل منظومات التشغيل والصحة)، وتلك التقليدية (فصيرورة اللامأسسة نسفت على نحو جلي العائلة والتضامنات القرابية). في الوقت ذاته، تآكل حجم الطبقات المتوسطة (الموظفون الحكوميون أساساً)، وإنحدرت أوضاعها لتجد نفسها مجاورة فعلياً ورمزياً للفئات الشعبية الفقيرة.

وقد حوّلت هذه الصيرورة الفضاءات المدينية الكبرى في تونس إلى فضاءات تسير بنسقين متعارضين، حيث تمددت في العاصمة مثلا الأحياء المترفة في الوقت ذاته الذي تزايد فيه السكن العشوائي، الذي يعمل متساكنوه على ضمان نسق اندماجهم الخاص عبر الأنشطة غير الرسمية التي تبدو مربحة على نحو ما. وقد مارست الدولة نوعاً من الصمت والتواطؤ الإستراتجي مع هذا الواقع، ولكنه صمت من طبيعة "هشة"، إذ سرعان ما يتحول إلى قمع تعمل الحكومة من خلاله على التذكير أن هناك حدوداً لمدى تمدد الإقتصاد اللانظامي، يحدده "الفاعلون المتنفذون" في قطاع الإقتصاد المهيكل. يضغط هؤلاء على الحكومة حين تصبح مصالحهم مهددة، عبر "إتحاد الصناعة والتجارة" ممثل نقابة الأعراف أو أرباب العمل والتجار (مثلاً تضمن إتفاق قرطاج الذي تشكلت بموجبه الحكومة الحالية التي يرأسها يوسف الشاهد بنداً يتعلق بمحاربة التهريب والتجارة الموازية).

ولكن بالمقابل فكثيراً ما تبين تحقيقات صحافية إستقصائية أن التجارة الموازية لا يمارسها ''الفقراء والمعدمون". فالمسالك الرئيسية للتهريب لا تتم فحسب عبر الممرات الحدودية الصعبة بين تونس والجزائر وليبيا، بل وأيضاً عبر الموانيء البحرية التي تخضع لرقابة الجمارك، وأهمها "ميناء رادس"، أكبر الموانئ التجارية وهو يقع جنوب العاصمة ويشكل البوابة الرئيسية للحركة التجارية المتعلقة بالتصدير والتوريد. تُهرَّب الكثير من السلع عبر هذا الميناء بتواطؤ من بعض أعوان الجمارك، وهو أمر كان متواتراً في فترة نظام بن علي، حيث كان الارتباط وثيقاً بين التهريب والفساد. ولكن هذا الإرتباط لم يُفَك بعد الثورة، ما جعل رئيس الحكومة يصرح في زيارة لميناء رادس أمام أعوان الديوانة أن ''عائلة بن علي قد ذهبت ومنظومة الفساد في الميناء قد بقيت"، إذ تزايد عدد المتنفذين الذين يستفيدون من الفساد من أجل تهريب سلع غير المطابقة للمواصفات، وهي سلع تروج وتباع غالبيتها في الأسواق الشعبية، وتلاقي طلباً من الفئات الفقيرة والمتوسطة.

وطبقة الأثرياء الجدد في تونس بعد الثورة لا تنحدر من "أوساط شعبية"، بل تتكون أساساً من مجموعات و"لوبي" مصالح متنفذة كانت مستفيدة من المنظومة السابقة واستطاعت بعد الثورة وسقوط عائلة بن علي أن توسع من دائرة تحركها. فتلك العائلة كانت تحتكر كل الأنشطة غير المشروعة لصالحها!

نموذج القصرين: التهريب واقتصاد الحدود

القصرين هي عاصمة "المظالم الكبرى'' و"الثورات المغدورة'' منذ علي بن غذاهم الذي قاد عام 1864 انتفاضة ضد إجحاف حكم البايات في طلب الجباية، وصولاً إلى "ثورة 14 جانفي" 2011 (كانون الثاني/ يناير) التي أسقطت نظام بن علي.

انتفاضة علي بن غذاهم كانت في ذلك الوقت ''ثورة قبائل السيبة"(*) ضد سلطة المخزن أي ضد سلطة البايات الذين اوغلوا في زيادة الجباية من أجل تغطية المصاريف الباهظة الناتجة عن سوء إدارتهم للبلاد. تواصلت انتفاضات القصرين في مراحل مختلفة من تاريخ تونس المعاصر: "ثورة الخبز" سنة 1984 (وهي الأعنف) سبقت 2011 التي اندلعت أحداثها على إثر حرق البوعزيزي لنفسه أمام مقر محافظة "سيدي بوزيد".

دفعت "القصرين" العدد الأكبر من شهداء "ثورة 14 جانفي". المطالبات تعلقت أثناءها بالتنمية والخروج من "هلال الفقر" المشكّل جغرافياً من أربع محافظات رئيسية (القصرين وسيدي بوزيد، والقيروان وقفصة)، وهو مطلب لا يزال قائماً حتى الآن في مناطق الداخل الذي تذكره كل مرة الإحتجاجات الإجتماعية المتكررة منذ الثورة حتى الآن. ولأن للقصرين النصيب الأكبر من الإحتجاجات، فقد صار لها ذاكرتها الاحتجاجية الخاصة. وهي لم تزل في أدنى مراتب مؤشرات التنمية البشرية على المستوى الوطني. تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة ربط المنازل والمدارس بشبكة الإنترنت هي 3 في المئة مقابل 15 في المئة بتونس الكبرى، وأن عدد الأطباء هو 0.4 طبيب لكل ألف ساكن وتعد نسبة الأمية عالية جدا إذ تصل إلى 32 في المئة مقابل 12 في المئة في تونس العاصمة مع نسبة انقطاع مدرسي في حدود 4 في المئة مقابل 0.1 في المئة في محافظة بن عروس. وتعد نسبة ربط الماء الصالح بشبكة توزيع هي الأدنى على المستوى الوطني بنسبة 50 في المئة مقابل 90 في المئة في تونس العاصمة.

تقع القصرين في الوسط الغربي للبلاد التونسية، في منطقة السباسب العليا وفيها أعلى قمة جبلية في البلاد، وهي "جبل الشعانبي" الذي أصبح في السنوات الأخيرة منطقة عسكرية مغلقة لأنه تحول مركزاً لـ"الجهاديين" بعد أن كان إبان الاستعمار معقلاً "للفلاّقة" (المقاومون الذين قاتلوا المستعمر الفرنسي).

الصورة هنا تبدو قاتمة ما جعل الكثيرين يعتبرونها ''جهة منكوبة'' فقدم ملف بإسمها إلى "هيئة الحقيقة والكرامة" من أجل التعويض. تقع ولاية القصرين (يقطنها 412.278 نسمة حسب إحصائيات سنة 2004) في الوسط الغربي للبلاد التونسية في مناطق السباسب العليا (تعرف بطقسها البارد شتاءً و الحار صيفاً) وفيها أعلى قمة جبلية في البلاد وهي "جبل الشعانبي" الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى منطقة عسكرية مغلقة لأنه صار مركزاً لـ"الجهاديين" بعد أن كان إبان الاستعمار معقلاً "للفلاقة" (المقاومون الذين قاتلوا المستعمر الفرنسي). تبدو القصرين على هذا النحو بمثابة عنوان "تونس المتروكة لحسابها". لهذا فهي تدير ظهرها للدولة المخزنية (السلطة المركزية)، متجهة نحو أهم مواردها وهي الحدود. يستفيد سكان القصرين من موقع المحافظة الواقع على الحدود الغربية للبلاد مع الجزائر، فيشتغلون بما يسمّى ب"تجارة الحد"، أو ما يعرف في المصطلحات الرسمية والإعلامية بالتهريب، وهو يعتمد أساساً على تهريب السلع في الإتجاهين. يستغل المهربون خصوصيات الجغرافيا التي تميز الحدود بين تونس والجزائر من جهة محافظة القصرين فهي "حدود هشة" حيث تتسم بالانبساط كالسهوب وهو ما يجعل استخدامها سهلاً من قبل سكان القصرين والمهربين على حد سواء.

استعمال الحدود من أجل الاستمرار في العيش

لا يبدو ''الحد'' في القصرين مجرد "منطقة عبور" وفصل بين بلدين. بل يعتبر الكثير من سكان المناطق المتاخمة للحدود أن لا شيء بقي لهم سوى "الحد" في ظل التناسي المتعمد لهم من قبل الدولة قبل وبعد الثورة. والحدود مورد إقتصادي مربح يعوض غياب مشاريع التنمية الحكومية وهكذا فتجربة التهريب التي تخاض هي تجربة إجتماعية وذاتية تشكل جزءاً من المقاومة اليومية من أجل الاستمرار في العيش في مكان نسبة البطالة فيه تتجاوز 40 بالمئة.

تستوعب تجارة الحد الجميع. العاطلون عن العمل الذين لفظتهم المدرسة العمومية مبكرا (أعلى نسبة من الإنقطاع المدرسي على مستوى البلاد موجودة هنا)، وكذلك الشبان العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات الذين وجدوا في

التهريب الحل الأكثر ربحية. بعض الموظفين العموميين أيضاً من الذين عجزت أجورهم عن تلبية حاجاتهم انخرطوا في تجارة التهريب. التهريب الذي يسمى في اللهجة المحلية "الكونترا" يشمل كل السلع (العجلات المطاطية، النبيذ الفاخر، الملابس، العطور...). ولكن السلعة الأكثر تهريباً من الجزائر بإتجاه تونس هي البنزين بسبب الفارق في الثمن. يباع البنزين المهرب على قارعة الطريق أحياناً. إلا أن الضغط الذي تواجهه الحكومة من موزعي البنزين في البلاد يجبرها بين الحين والآخر على التعامل مع مهربي البنزين بحزم. وبحسب أرقام البنك الدولي هناك 3000 سيارة في اليوم تعبر الحدود التونسية الجزائرية بغاية التهريب، 60 في المئة منها يقوم بتهريب البنزين فيصبح بحسب المصدر نفسه ربع البنزين المستعمل في تونس متأتٍ من التهريب.

ليس من السهل أن تكون مهرباً

أن تكون مهربا على الحدود الجزائرية التونسية ليس بالأمر الهين. الأمر يحتاج أولا إلى القدرة على العيش بين تخوم الحياة والموت، أي قبول أكثر أنواع المخاطر التي تبدأ من انقلاب السيارة رباعية الدفع وصولاً إلى السجن مروراً باشتعال البنزين المحمل على السيارة أو مصادرة السلع المهربة من قبل رجال الجمارك ورجال الأمن الذين يراقبون مسالك التهريب. لهذا فالتهريب في تونس يبدو بمثابة الحرفة التي يتوجب معرفة أسرارها. هو يحتاج أولاً إلى رأسمال صغير نسبياً في البداية من إجل اقتناء سيارة رباعية الدفع وقادرة على تحمل الجغرافيا الصعبة للمنطقة. يدفع المبلغ الصغير (بين ثلاثة ألاف وخمسة الآف دولار) كدفعة مسبقة لشركات الإيجار المالي وهي مؤسسات بنكية تقوم ب"إيجار تجهيزات أو معدات أو عقارات لفائدة الأنشطة المهنية والتجارية والصناعية والفلاحية والخدمات". تقبل هذه الشركات المخاطرة مع المهربين عبر تمكينهم من سيارات رباعية الدفع ولكنها ستستعيدها منهم إذا ما أخفقوا في "مشروع التهريب". لهذا يعيش المهربون على وقع خوف مضاعف، من السلطات الأمنية التي قد تحجز السيارة والخوف من العجز عن الإيفاء بالإلتزامات المالية تجاه الشركة المؤجرة، وهو بحدود 25 ألف دولار ثمن السيارة المؤجرة، يدفع شهرياً 300 دولار لتسديد نفقات الإيجار. فعالم التهريب هو عالم اللايقين و اللامتوقع. إضافة إلى هذا لا بد من معرفة المسالك الفرعية للإفلات من الرقابة الأمنية. وأغلب المهربين من ابناء المنطقة يعرفونها فيما من هم ليسوا منها فيستعينون بأصيلي المنطقة. يعتمد المهربون أيضاً ما يسمى ب"الكشاف" الذي توكل إليه مهمة مراقبة الطريق وإعلام قائد السيارة المحملة بالسلع بتحركات الدوريات الأمنية (عادة ما تكون مشتركة بين الحرس والديوانة). والصلة بين الكشاف والمهرب عضوية. فالتهريب لا يمارسه أفراد معزولون بل هو ممارسة شبكية متماسكة تتداخل فيها المصالح و تقتسم المرابح (وأيضاً مع مؤسسات الإيجار المالي وهي طرف فاعل ورئيسي). وللمهربين قدرة فائقة على عقد شبكة علائقية مع رجال الأمن والجمارك قصد حمايتهم واستعدادهم الدائم كي يدفعوا لهم مقابل هذه الخدمة. والعلاقة إشكالية وملتبسة في هذا النطاق. فالدولة تدرك جيداً أنها غير قادرة على توفير عمل في ظل منوال تنموي غير عادل، كما تعي أن أسطولها الأمني غير قادر على مراقبة التهريب بشكل ناجع. لهذا تتشكل مساحة "التسامح" هذه.

التفاوض يعني في عرف المهربين والسلطات الأمنية التي تراقب مسالك التهريب أن الاستفادة يجب أن تعم. يقر عديد المهربين الذي ينقلون السلع من حدود القصرين نحو مدن الساحل أو العاصمة أنهم "يشترون الطريق"، وذلك يعني أن مرورهم عبر دوريات المراقبة يتم أساساً عبر دفع الرشاوي. لذا فتكلفة إيصال السلعة قد تكون مرتفعة، وتعرف السلطات المركزية في العاصمة هذه المسألة جيدا لكنها تدرك أن التهريب هو متنفس للجهات المهمشة. بمجرد أن تضيق السلطة على المهربين تنفلت الأمور من عقالها و تتحول جزء من المناطق إلى "جغرافيات غضب". في كثير من الأحيان، وأساساً بعد الثورة، كانت القصرين منطلق الإحتجاجات، على غرار ما حدث في كانون الثاني /يناير لسنتين

متواليتين في 2017 و2018 . تقول السلطة أن قادة الاحتجاج والفاعلين فيه هم من المهربين. وقد يكون الأمر صحيحاً نسبياً. وقد تعمقت مأساة "القصرين" أكثر بعد انتقال الخطاب المعادي للتهريب من مجال يركز على الحفاظ على الاقتصاد الوطني إلى ربط التهريب بالإرهاب.

التهريب على وقع الإرهاب

تدرك السلطات جيداً أن العلاقة بين التهريب والإرهاب ليست ميكانيكية. وحدها الظروف (العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية) هي التي تجعل المهربين والإرهابيين في موضع التقاطع. فالمحاصرة الأمنية للمهربين بضغط من قوى مصالح متنفذة قد أدت إلى خلق شعور بالسخط لدى الكثير من الشباب الذين يمتهنون هذه التجارة من أجل الاستمرار في العيش. ويعتري الكثيرين منهم شعور بأن السلطة تريد مصادرة مورد رزقهم الوحيد ــ وإن كان غير قانوني ــ تحت شعار "مقاومة الإرهاب". صحيح أنه قد استقطب الكثير من شبان القصرين القاطنين في الأحياء الفقيرة في شبكات الجهاد العالمي. لكن الربط الآلي بين الإرهاب والتهريب يعني بالنسبة لهم مزيداً من الإجحاف ومزيداً من الإقصاء. فالأرباح تتقلص اليوم بفعل الرقابة الأمنية التي صارت مشددة على جبل الشعاني والجبال المتاخمة له (على غرار جبل سمامة) و تقع كلها في محافظة القصرين.

ويبدو أن تضييق الخناق على المهربين يصب بطريقة غير مباشرة في صالح الجهاديين! فهو يؤدي الى مزيد من شح الموارد الاقتصادية في المنطقة وتزايد رقعة الفقر. والكثيرون ممن امتهنوا التهريب في السابق تخلوا عن ذلك وإلتحقوا بالإرهابيين. وقد استغلت المجموعات الإرهابية المتمركزة في جبل الشعانبي خبرة هؤلاء بالمسالك الجغرافية والقدرة على التخفي، وهو ما يساعدها على القيام بهجمات إرهابية وعلى تهريب الأسلحة و المؤونة. وهكذا، فمحاربة التهريب لا يعني بالضرورة محاربة الإرهاب. كما أنه، وعلاوة على السبب الإقتصادي أو المعيشي، تتولد رغبة لدى هؤلاء بالإنتقام من المنظومة السياسية والاقتصادية والأمنية القائمة.

---

* مصطلح السيبة يشير الى الفضاء او المجال الذي لم يكن مؤمنا ولا توجد فيه اجهزة للسلطة، وقد امتنعت قبائل بلاد السيبة عن دفع الضرائب



الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلاً "موازي"؟

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

كلمة "موازي" تفقد معناها في بعض المناطق التونسية بل وتثير السخرية، فالاقتصاد المهيكل يصبح هو "الموازي" أحياناً!

اقتصاد موازٍ، اقتصاد الظلّ، اقتصاد رمادي، اقتصاد غير مهيكل.. تتعدد التسميات ولكن المسمّى واحد: أنشطة اقتصادية ومداخيل غير مصرّح عنها لا تخضع للرقابة وللأداءات والضرائب. أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الاقتصاد الموازي هو التهريب، لكن هذا النشاط لا يمثّل الاّ جزءاً من ظاهرة متعددة الأوجه. ينسى الكثيرون أو "يتناسون" مسألة التهرّب الضريبي التي تمارسها الشركات والمحلات التجارية والحرفيين وأصحاب العقارات المؤجرة من دون عقود وغيرهم كثر. كما لا يبدو ان الكثيرين يعون أن تشغيل العمال بدون عقود أو تغطية اجتماعية وصحية هو أيضاً يدخل في خانة الاقتصاد الموازي: مئات آلاف التونسيين يعملون في الحقول وحظائر البناء والورشات والمصانع الصغيرة والمطاعم والمقاهي بدون أن يصرح عنهم صاحب العمل. كل هذا دون الحديث عن الأنشطة ذات الطابع الاجرامي أو غير "الأخلاقي" مثل الاتجار بالمخدرات أو بالجنس، وشبكات تهريب البشر والمتاجرة بهم، وتهريب الأثار، وعصابات السرقات الكبرى، الخ..

يستحيل تعريفاً تقديم أرقام دقيقة، لكن كل التقديرات تتفق أن هناك تزايد مستمر لحجم وأشكال الاقتصاد الموازي في تونس. كلمة "موازي" تفقد معناها في بعض المناطق التونسية، بل وتثير السخرية، فالاقتصاد المهيكل يصبح هو "الموازي" أحياناً.

تقديرات ومؤشرات

هناك تقديرات تصدرها الحكومة وأخرى تصدرها منظمات محلية أو دولية. تختلف هذه التقديرات لكنها تجمع على أن الاقتصاد الموازي يساهم على الأقل بنسبة 38 في المئة (أرقام رسمية 2015) من الناتج الداخلي الخام. حسب دراسة قامت بها "منظمة العمل الدولية" سنة 2015، فإن الاقتصاد الموازي يشغِّل قرابة 75 في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، وتبلغ النسبة 54 في المئة من مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص حسب البنك الدولي (أرقام سنة 2013).

> **يساهم الاقتصاد الموازي بنسبة 38 في المئة (أرقام رسمية 2015) من الناتج الداخلي الخام، وحسب "منظمة العمل الدولية" (2015) فهو يشغِّل قرابة 75 في المئة من الشباب بين 15 و29 سنة.**

بالطبع، تلك النسب معدل عام "مخادع"، فهي قد تكون أقل بكثير في بعض المناطق المرفهة، لكنها بالتأكيد أعلى بكثير في المناطق الحدودية جنوب البلاد وغربها. حسب أرقام "المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية" الواردة في دراسته حول "ظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي ـ الليبي" (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017) فإن 77.6 في المئة من التونسيين يشترون السلع المهربة و76 في المئة من السلع الموردة من ليبيا تمرّ عبر قنوات التهريب.

> **أرقام وزارة المالية لسنة 2016 تقول إن الأجراء يساهمون بـ83 في المئة من مداخيل الجباية، فيما لا يتجاوز نصيبهم من الثروة 26 في المئة، مما يعني أن الذين يسيطرون على الثروات لا يدفعون الا جزءاً ضئيلاً من الفاتورة الجبائية.**

أما "مركز جسور للسياسات العامة" (وهو خلية تفكير تونسية تضم ثلّة من الباحثين والخبراء في علوم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية)، فهو يقدم أرقاماً أكثر تفصيلية في تقريره المعنون "الاقتصاد الموازي في تونس" (حزيران/ يونيو

2 مليار دينار تونسي سنوياً، وهي موزعة كالآتي: 750 مليون دينار للمحروقات، 300 مليون دينار للتبغ، 450 مليون دينار أجهزة كهربائية وقطع غيار وإطارات الشاحنات والسيارات وسلع غذائية، 500 مليون دينار أجهزة الكترونية وملابس واحذية ومواد تجميل وعطور. طبعاً لم يتم احتساب مداخيل تهريب السلاح والذهب والنحاس والكحول الفاخرة والسيارات الفارهة المسروقة، لأنه من الصعب جدا تقدير حجمها.

يبلغ عدد مؤسسات "الأوف شور" في تونس 28 ألف مؤسسة، منها آلاف لا تشغل أحداً، وهي إحدى الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يضع اسم تونس ضمن القائمة السوداء للجنّات الضريبية.

هذه الأرقام تتطابق تقريباً مع تلك التي وردت في تقرير "البنك الدولي" المعنون: "تقديرات حول التجارة الموازية عبر الحدود التونسية" (صدر بالإنجليزية في كانون الأول/ ديسمبر 2013) والتي تقدر حجم التجارة الموازية ما بين 1.8 و2.4 مليار دينار تونسي موزعة كالآتي: ما بين 0.6 و1 مليار دينار عبر الحدود الليبية ــ التونسية وما بين 1.2 و1.4 مليار دينار عبر الحدود التونسية ــ الجزائرية. الأرقام تخصّ سنة 2012 وهي تستند الى عمل ميداني أجري من معبر "راس جدير" في أقصى الحدود التونسية لجهة ليبيا وصولاً الى "القصرين" الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية.

أرقام وزارة المالية لسنة 2016 تقول إن الأجراء يساهمون ب83 في المئة من مداخيل الجباية، على الرغم من أن نصيبهم من الثروة لا يتجاوز 26 في المئة مما يعني بكل بساطة ان الذين يسيطرون على أغلب الثروات لا يدفعون الا جزءاً ضئيلاً من الفاتورة الجبائية. اما الاتحاد العام التونسي للشغل فيقدّر حجم التهرب الضريبي ما بين 5 الى 7 مليار دينار سنوياً. وحسب تقرير مشترك انجزه كل من محمد الهدار رئيس الجمعية التونسية للاقتصاديين ومصطفى بوزيان الأخصائي في الاحصائيات بعنوان "تكريس العدالة الجبائية وتعبئة الموارد النظيفة" (نشر بالفرنسية في تشرين الأول/ اكتوبر 2017) فإن هناك 2.323 مليون شخص طبيعي ومعنوي (شركات) يصرحون بمداخيلهم: منهم 1.945 مليون أجير والبقية أصحاب عمل وشركات. ومن جملة 136 ألف مؤسسة هناك 63 ألف لم تصرح بمداخيلها بتاتاً في حين صرحت 32 ألف مؤسسة انها رابحة وصرحت 16 ألف مؤسسة انها لم تحقق أرباحاً في حين صرحت 26 الف مؤسسة انها تعاني عجزاً. من بين 414 الف متمتع بالنظام الضريبي التقديري (أغلبهم حرفيون وأصحاب محلات مواد استهلاكية) فقط 47 في المئة يصرحون بمداخيلهم التي تبلغ 36 مليون دينار، أي ما يعادل 0.2 من مداخيل الجباية عموماً. وحسب هذه التصاريح الضريبية، فإن أغلبهم يعاني فقراً مدقعاً.. والحال أن بعض التدقيق في ممتلكاتهم سيفند هذه المغالطة.

عائدات التهريب تصل إلى ما يقارب 2 مليار دينار سنوياً، وهي تتوزع على المحروقات والتبغ والأجهزة الكهربائية وقطع الغيار وإطارات الشاحنات والسيارات وسلع غذائية وأجهزة الكترونية وملابس واحذية ومواد تجميل وعطور. ولم يتم طبعاً احتساب مداخيل تهريب السلاح والذهب والنحاس والكحول الفاخرة والسيارات الفارهة المسروقة، لأنه من الصعب جداً تقدير حجمها.

تحليل بيانات قام به موقع "انكيفادا" حول التهرب الضريبي في تونس لدى أصحاب المهن الحرة (بصفة خاصة الأطباء

والمحامين والمهندسين المعماريين) يبين كيف حتى أن المهن "المحترمة" ليست مقصرة ابداً في مجال "الاقتصاد الموازي". 60 في المئة من المحامين لم يصرحوا بمداخيلهم سنة 2015، وكذلك لم يفعل 48 في المئة من المهندسين المعماريين و25 في المئة من أطباء الممارسة الحرة. لا يتوقف الخلل عند هذا الحد، بل يتجاوزه أصلاً الى قيمة المداخيل المصرح بها، والتي يبين التحليل كيف ارتفعت نسبة الممارسين للمهن الحرة بنسبة 7 في المئة ما بين 2014 و2015 في حين تناقصت العائدات الجبائية من هذه القطاعات بنسبة 7 في المئة. أي ان هناك اختلال كبير وعدم تصريح بالمداخيل الحقيقية.

هذا من دون الحديث عن المؤسسات "الأوف شور" والتي يبلغ عددها 28 ألف مؤسسة منها آلاف لا تشغل أحدا (وهي إحدى الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يضع اسم تونس ضمن القائمة السوداء للجنات الضريبية)، ولا عن التونسيين أفراداً وشركات الذين وردت أسماؤهم في وثائق "سويسليكس" و"بنما بيبرز".

التهريب: صداع مزمن أم خبز يومي؟

التهريب هو الشكل الأبرز للاقتصاد الموازي، بل هو المرادف له في أذهان أغلب الناس على الرغم من أنّ "عائداته" لا تمثل الا ثلث حجم الاقتصاد الموازي. ويُفترض انه ظاهرة "خفية" لكن وجوده ملموس بشكل كبير في الحياة اليومية للتونسيين، وفي كامل أرجاء البلاد.

طيلة سنوات كان التونسيون ــ حتى المواطنون العاديون ــ يسمعون ويقرأون عن كبار المهربين ويعرفون أسماءهم (أو بالأحرى كنياتهم). فمثلاً هناك "وشواشة" واخوته "ملوك الصحراء"، الذين يديرون امبراطورية تهريب عائلية بمنطقة "بن قردان" ويتاجرون بكل شيء تقريباً، من المواد الغذائية، مروراً بالأجهزة الإلكترونية، وصولاً إلى الأسلحة.. مع شبه احتكار لسوق الألعاب النارية. الكثير من الأسماء الأخرى كانت تتردد في وسائل الإعلام مثل "معيز" (حسين) تاجر السلاح ومهرب البشر (إرهابيون أساساً) الذي ينشط على الحدود التونسية ــ الليبية الساحلية، أو "الشيخ" (علي القريوي) أو "المبحبح".. وهم مهربو محروقات وسلاح في منطقة الغرب المحاذية للجزائر.

طيلة سنوات أيضاً، كان التونسيون يسمعون عن فساد وفضائح موظفين في الجمارك وشرطة الحدود في المطارات والموانئ والمعابر البرية، وعن الرشى النقدية والعينية التي يتلقونها لتمرير السلع المهربة في الحقائب الصغيرة أو الحاويات الضخمة، أو لتغيير صفتها في الأوراق الرسمية لكي تدفع ضرائب وأداءات أقل. وحدها الحكومة وأجهزة الدولة لم تكن "تعرف"، أو يبدو أنها كانت تعتقد أن أباطرة التهريب هم أولئك الفتيان والشبان الذين يقضون اليوم في الشارع لبيع بعض علب السجائر أو الأشياء الرخيصة الأخرى، أو أولئك الذين يبيعون "ايسونس ليبيا" (البنزين) في اكواخ قريبة من الطرقات الرابطة بين المدن.

كان يجب علينا ان ننتظر أيار/ مايو 2017 حتى تكتشف الدولة عناوين كبار المهربين وتعتقل أبرزهم في غضون ساعات. كان تلك الجولة الأولى (والأخيرة) من "الحرب على الفساد" التي أعلنها رئيس الحكومة التونسية. انقشع غبار الحرب التي لم تدم الا بضعة أيام لنكتشف ان الحصيلة هي عشرة من كبار المهربين، فيهم من يحتكر الموز أو الفواكه الجافة وبعضهم مختص في تهريب المحروقات والسجائر والنحاس. تمّ أيضا اعتقال موظف سابق في الجمارك وقيادي أمني.. وانتهت الأمور عند هذا الحد.

حرب على الفساد أعلنت فجأة ثم تحولت الى مجرد حملة على بعض المهربين الكبار، مما جعل الكثيرين يشككون في نوايا الحكومة والدولة. فهناك من اعتبر أنها حرب بين "البرجوازية" التقليدية المسيطرة على الدولة (تتركز أساساً في العاصمة ومنطقة الساحل) و"البرجوازية" الجديدة الطفيلية التي كونت ثروات كبيرة في "الأطراف" من التهريب وغيره وأصبحت تريد نفوذاً سياسيا يتناسب مع حجمها الاقتصادي. آخرون اعتبروها انتصاراً لشق في السلطة على شق آخر، خصوصاً أن أبرز اسم في قائمة المعتقلين، وهو "شفيق الجراية"، كان من أكثر السياسيين تنفذاً في تونس، وكان له منافسون وخصوم كثيرون في دوائر السلطة. وما عزز شكوك الكثيرين في جوهر هذه الحرب ان رئيس الحكومة وحزبه كانوا قد استماتوا في الدفاع عن "قانون المصالحة الاقتصادية والإدارية"، وهو بمثابة صك غفران لرجال الأعمال والموظفين الفاسدين الذين ارتكبوا جرائم ومخالفات منذ الاستقلال الى 2011.

مسالك وأساليب التهريب الأكثر انتشارا

عادة، وعندما نتحدث عن التهريب، فإن أول صورة تتبادر للذهن هي المهرّب أو "العصابة" التي تتسلل من منافذ برية وبحرية غير رسمية، مستعملة دواباً وشاحنات أو قوارب خفيفة. هذه الصورة نمطية ولا تعكس "ثراء" هذه الظاهرة وتنوع أساليبها.

التهريب في تونس يتم عبر المنافذ الرسمية والسرية معاً، أرضاً وبحراً وجواً. كما انه ليس في اتجاه واحد - من خارج تونس الى داخلها - بل هو أساساً "تجارة بينية" مغاربية. يفضل المهربون المنافذ البرية غير المراقَبة (الصحراء جنوباً والجبال غرباً)، فهي تمكّنهم من إدخال كميات كبيرة من السلع دون الاضطرار الى التحايل على حرس الحدود والجمارك أو دفع رشى. لكن هناك مهربون كبار يستطيعون تمرير بضاعتهم (القادمة من شرق آسيا أساساً) عبر المنافذ البرية والبحرية الرسمية، اعتماداً على شبكة علاقات كبيرة وتواطؤ من موظفين فاسدين. البعض الآخر يفضل "تجارة الشنطة"، فيقومون بالتبضع في تركيا وبدرجة أقل في الخليج وأوروبا خلال مواسم التخفيضات ثم يعودون محملين بحقائب ممتلئة بالملابس والاكسسوارات والعطور الغالية. يصرّحون ببعض بضائعهم و"يخفون أخرى"، وعندما يتمسك أعوان الجمارك بالتفتيش الدقيق واستخلاص أداءات، فإن هناك حلولاً "ودية" معروفة لإنهاء المشكل والمرور بسلام.

هناك أيضاً نوع آخر من التهريب الذي يغض الجميع الطرف عنه. تهريب موسمي مرتبط بعودة المهاجرين التونسيين من أوروبا لقضاء عطلة الصيف خصوصاً. يأتي المهاجرون من موانئ مرسيليا وجنوة نحو ميناء "حلق الوادي" (قرب تونس العاصمة) مصطحبين سيارات وشاحنات تكاد تنفجر من كثرة الأشياء التي تحتويها. بعض المحتويات تكون متعلقات شخصية وبعضها هدايا للأهل وللأصدقاء، ومنها جزء كبير يتم بيعه خارج المسالك القانونية. الجميع، وأولهم السلطات يعلمون بهذه الأنشطة، لكن لا أحد يريد مضايقة المهاجرين، فهم مصدر مهم للعملة الصعبة، كما انهم يجلبون بضائع غير موجودة في السوق المحلية أو أنها بجودة أعلى وسعر أفضل من المتوفر. تباع هذه البضائع في المنازل وعلى قارعة الطريق وحتى في أسواق مخصصة لها كسوق "الخارج" في محافظة المنستير..

التهريب، كأي نشاط، يتأثر بالسياسة والظرف الاقتصادي وأسعار صرف العملة وغيرها من العوامل. مثلاً الثورة التونسية وما رافقها من ارتباك في أجهزة الدولة خلقت طفرة نوعية في حجم ظاهرة التهريب وجعلتها تأخذ أبعاداً أخرى. الأوضاع الحالية في ليبيا جعلت حركة البضائع المهربة تتغير، وأصبح التهريب في اتجاه ليبيا أكثر من ذاك القادم

منها. الحدود الجزائرية ـ التونسية تشهد هي الأخرى تغيرات كبيرة على مستوى اتجاهات وأنواع المبادلات. فالجزائر التي كانت الى حدود تسعينيات القرن الفائت تعيش انغلاقاً اقتصادياً كبيراً ونقصاً في السلع الاستهلاكية، مما جعل العديد من الجزائريين يُقْبلون على البضائع المهربة من تونس، أصبحت اليوم أكثر "انفتاحاً" وصارت "عامرة" بالسلع من كل حدب وصوب. الكثير من التونسيين يقصدون الجزائر ليهرِّبوا منها بضائع استهلاكية، غير المحروقات والسجائر (التي تبقى احتكاراً للشبكات الكبيرة والمنظمة). تجارة "الشنطة" تشهد اليوم صعوبات بسبب التراجع الحاد لقيمة الدينار مقابل الدولار واليورو، مما يُنقص أرباح تجارها. مصائب قوم عند قوم فوائد: أزمة الدينار نفسها ستعود بالنفع على المهاجرين التونسيين بأوروبا الذين سيستفيدون من فرق سعر الصرف، ويكثفوا زياراتهم لتونس، وبالتالي تكثر البضائع التي يجلبونها. هذا دون الحديث عن تأثير "درجة حرارة" العلاقات السياسية بين الأنظمة المغاربية على مسألة التهريب، تشدداً أو تساهلاً.

جزء من الحياة اليومية للتونسي

يكاد لا يخلو بيت تونسي من بضاعة مهربة. وحدها فئة قليلة من الميسورين قادرة على الاستغناء تماماً عن هذه السلع والتبضع من المحلات القانونية بأسعار مرتفعة والحصول على فواتير وشهادات ضمان. بيوت الطبقة الوسطى تعمر بالبضائع المهربة: التلفاز المسطح، جهاز التكييف، آلات كهربائية، أواني وأدوات المطبخ، مفروشات، عطور ومواد تجميل، ملابس وأحذية وأكسسوارات، الهواتف المحمولة وأحياناً الـ"لابتوب"، الخ... السيارة - لمن يملكها - ستكون بالطبع فرنسية أو إيطالية أو المانية الصنع، لكن لو ترفع غطاء المحرك أو تتثبت من اكسسوارات السيارة والعجلات، ستجد ان الكثير من القطع ليست أصلية وعادة ما تكون مشتراة من السوق السوداء وباعة الخردة، بل وحتى من محلات قانونية لا تريد ان تخسر زبائنها المفلسين. هناك احتمال كبير أيضاً ان يكون الوقود المستعمل مهرباً من ليبيا أو الجزائر. وحتى في أفقر البيوت ستجد علبة سجائر مهربة من الجزائر، ولعبة بلاستيكية وأدوات مدرسية وأحذية رخيصة مهربة من دول شرق آسيا..

لا يجد أغلب التونسيين حرجاً في شراء البضائع المهربة ولا يكنون ضغينة تجاه المهربين، بل أن البعض لا يفهم أصلاً لماذا تعتبر الدولة التهريب خطراً وجريمة. الى حدود سنوات قليلة، كانت صورة المهرِّب في عيون التونسيين إيجابية عموماً، فهو شخص يشتغل في ظروف خطيرة ويعيل نفسه وعائلته، عوضاً عن الجلوس في المقهى والتشكي من البطالة. كما انه يوفِّر بضائع بأسعار مناسبة للفقراء ومتوسطي الحال الذين ما انفكت قدرتهم الشرائية تتدهور. وأما مسألة الجودة وتضرّر "الاقتصاد الوطني" وعدم مطابقة السلع لمعايير السلامة الصحية والبيئية، فليست أكثر الأسئلة الحاحاً بالنسبة لمن يعيش ضائقة مالية مزمنة.

> **التهريب هو مرادف الاقتصاد الموازي في أذهان أغلب الناس، على الرغم من أن "عائداته" لا تمثل الا ثلث حجم هذا الاقتصاد. ويُفترض انه ظاهرة "خفية" لكن وجوده ملموس بشكل كبير في الحياة اليومية للتونسيين، وفي كامل أرجاء البلاد.**

بعد الثورة في 2011، وبداية ظهور الإرهاب، تضررت قليلاً صورة المهرب، فلقد كشفت عدة عمليات عن تورّط مهربين في تمرير السلاح والمقاتلين. كما ان تسليط الإعلام الضوء على ظاهرة التهريب ـ لأسباب مختلفة ـ وثروات كبار المهربين، جعل الكثيرين يعتقدون ان المهرب هو مليونير بالضرورة، ويقبل تمرير أي بضاعة مهما كان خطرها على

البلاد والناس. وعلى الرغم من تفهم البعض لوجهة نظر الدولة التي تشتكي من تناقص مداخيلها المتأتية من الجمارك والضرائب، ولوجهة نظر أصحاب المحلات التجارية القانونية والمصانع المحلية، المشتكين من المنافسة "غير الشرعية"، فإن الكثيرين ليسوا مقتنعين تماماً: لماذا يتم التركيز على التهريب في حين يتم التغافل عن أشكال أخرى من الاقتصاد الموازي المزدهرة والمضرة، كالتهرب الجبائي وتشغيل عمال بدون عقود أو حماية اجتماعية. ماذا يفعل ملايين التونسيين غير القادرين على شراء بضائع غالية من المحلات المرخصة؟ من سيشغّل العاملين في مجال التهريب ويدمجهم في الاقتصاد المهيكل؟

خارطة الاقتصاد الموازي في تونس

أينما وليت وجهك في تونس فثمة اقتصاد موازٍ. تختلف الأنشطة ومداخيلها من منطقة الى أخرى ومن طبقة اجتماعية وحتى من شريحة عمرية لأخرى. من الصعب تقديم تقسيم دقيق لتوزع أنشطة الاقتصاد الموازي جغرافياً وديمغرافياً، لكن يمكن رسم صورة شاملة عن الوضع. فيما يلي ما يبدو أنه اختصاصات كل منطقة:

- المناطق الداخلية



وهي المناطق البعيدة عن الشريط الساحلي والتي عادة ما تكون مهمشة تنموياً وتعاني من نقص الخدمات والمرافق العمومية. ليست بالضرورة مناطق معدمة، ولكنها منسية من طرف الدولة و"طاردة" لسكانها الذين ينزحون نحو المدن الكبرى المحاذية للشريط الساحلي. بالعلاقة بمسألة الاقتصاد الموازي، يجب التفريق ما بين المناطق الداخلية الحدودية القريبة من الجزائر وليبيا، وتلك الأخرى التي تقع في وسط البلاد بعيدا عن البحر والحدود البرية. التهريب في الاتجاهين هو أكبر نشاط اقتصادي في المناطق الحدودية. فمثلاً في إقليم الجنوب الشرقي (محافظتا مدنين وتطاوين) القريب من الصحراء والمحاذي لليبيا، فالتجارة البينية المقوننة وتلك غير المهيكلة على حد سواء هما النشاط الاقتصادي الأول.
تحتل المحروقات المرتبة الأولى، ولكن هناك أيضاً مئات البضائع الأخرى من ملابس وأحذية ومفروشات وآلات كهرومنزلية. معتمدية بن قردان (محافظة مدنين) مثلا أصبحت الوجهة الأولى لكل عروس تحضّر جهازها أو تاجر ينوي تعمير محله. تكدس السلع المهربة يخلق مواطن شغل للآلاف من أبناء المنطقة: تجارة، نقل، تخزين، وساطة، سوق سوداء لصرف العملة، الخ... ثاني أقطاب التهريب في تونس هي منطقة الغرب المحاذية للجزائر، أساساً محافظات الكاف وجندوبة (شمال)، القصرين (وسط) وقفصة وتوزر (جنوب). قرى ومناطق مثل "فوسانة" و"قلعة سنان" و"الشبيكة" تعتبر بوابات لتهريب السجائر والمخدرات (الخفيفة خصوصاً) والمحروقات وقطع غيار السيارات والسيارات المسروقة والأجهزة الكهربائية والالكترونية.

تطور أنشطة التهريب في هذه المحافظات (وهي الأفقر في البلاد) بدأ يؤثر في بنيتها الاقتصادية التقليدية، فالعديد من سكانها، خصوصاً من الشباب، يهجرون الفلاحة والحرف التقليدية لينضموا الى صفوف المشتغلين مع المهربين المحليين من أبناء المنطقة أو الجزائريين والليبيين.

المحافظات الداخلية البعيدة عن الحدود البرية والبحرية (باجة، سليانة، زغوان، سيدي بوزيد، القيروان) هي الأقل انخراطاً في منظومة التهريب ليس لأنها ثرية أو تزخر بفرص العمل، بل نظراً لموقعها الجغرافي ولضعف السوق الاستهلاكية فيها. ولكن هذه المناطق تلعب دوراً "وسيطاً" في عمليات التهريب، فهي معبر ما بين المناطق الحدودية والمدن الساحلية الكبرى.

وهناك أشكال أخرى للاقتصاد الموازي أكثر حضوراً في هذه المناطق وتتعلق أساساً بالنشاط الفلاحي. تنتشر كافة أشكال التشغيل غير القانونية من أجور أدنى من تلك التي يضمنها قانون الشغل، وغياب أي شكل من التعاقد والتغطية الاجتماعية، وتشغيل القاصرين. النساء والأطفال هم أول الضحايا. كما انه من الصعب تقدير المداخيل وتحصيل الضرائب في مناطق شاسعة تتميز بضعف وجود الدولة. تنتج المناطق الفلاحية كميات كبيرة من الفواكه والخضار والماشية، بعضها يُسوّق عبر المسالك القانونية وجزء آخر يذهب في المسالك الموازية: بيع مباشر على الطرقات، وسطاء ومحتكرون يشترون السلع بأثمان بخسة من الفلاحين ثم يبيعونها أضعافاً في المدن الكبرى، أسواق صغيرة شعبية غير مرخصة في الأحياء والضواحي الفقيرة، باعة متجولون، الخ..

- المدن الساحلية

على عكس ما يعتقد البعض، فإن ثقل الاقتصاد الموازي أكبر بكثير في المدن الكبرى الساحلية مما هو عليه في المناطق الداخلية. فالأنشطة متنوعة أكثر وحجم التعاملات أكبر.

- العمل الموسمي والهامشي في مجال السياحة: نتحدث هنا عن عشرات الآلاف من الأشخاص، خصوصاً في محافظات منطقة الساحل (سوسة، المنستير، المهدية) ومحافظة نابل والعاصمة تونس (وبدرجة أقل في الشمال الغربي والجنوب الشرقي). يعملون لبضعة أسابيع أو أشهر خلال الموسم السياحي (نيسان/ أبريل - تشرين الأول/ أكتوبر) دون عقود عمل أو وثائق خلاص وبالطبع دون ضرائب أو أداءات. يمكن ان تجدهم في الفنادق وأغلب الأماكن السياحية (شواطئ، مطاعم، حانات، علب ليلية). منهم من يشتغل في تلك الأماكن ومنهم من "يسترزق" في محيطها: باعة التذكارات والتحف التقليدية، المرشدون السياحيون "المزيفون"، عربات المأكولات والمثلجات والحلوى، باعة الألعاب والورود والياسمين الخ... أغلب الناشطين الهامشيين في قطاع السياحة هم من الشباب والأطفال (تلاميذ وطلبة يعملون لتوفير مصاريف العودة المدرسية)، والنساء الفقراء الذين تكون أجورهم أقل من الرجال. ولا يمكن ان نتوقع ممن يقبض ملاليم أن يصرح بدخله لمصلحة الضرائب، ولا نتوقع أن يصرح صاحب العمل بالمداخيل والضرائب المترتبة عن تشغيل أطفال أو بالغين من دون عقد تشغيل أو حماية اجتماعية.

- العمل غير المهيكل في مجال البناء والتجهيز: تشهد المدن الكبرى دينامية اقتصادية وازدحاماً سكانايا ً متنامياً، مما يجعل قطاع البناء والمهن المرتبطة به يستقطب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة. الجزء الأكبر منهم يشتغلون من دون أي شكل تعاقدي موثق أو تغطية صحية واجتماعية. فضلاً عن عمال البناء، فإن العديد من المهنيين يشتغلون في هذا القطاع بشكل غير مقونن أو قابل للمراقبة: سباكين وكهربائيين ودهانين ونجارين وحدادين، الخ..

- بيع المواد المهربة: المدن الساحلية هي السوق الأكبر للمواد المهربة بحكم الثقل السكاني وارتفاع المقدرة الشرائية مقارنة بدواخل البلاد. الصورة النمطية للبائع المتجول الذي يبيع سلعاً مهربة فوق كرتونة ويهرب كلما رأى قوات

الأمن أو موظفي البلدية لا تمثّل الا قمة جبل الجليد. تباع السلع المهربة في كل مكان وحتى في المحلات المرخصة والبوتيكات الفخمة. تتجاور أحياناً في المحل نفسه بضائع تونسية مع أخرى صينية وتركية وأوروبية وأمريكية من دون عنصرية أو صراع حضارات. كل زبون يجد ما يناسب ذوقه أو جيبه و"كل قدير وقدره" كما يقول التونسيون. أغلب البضائع بلا فواتير، واذا ما داهمت أجهزة الرقابة المحلات فستصادر السلع المهربة أو تفتح الباب أمام حلول "ودية" من أنواع أخرى. ليس الفقراء وحدهم من يشترون البضائع المهربة، كل الطبقات تتبضع بها، فالمهرَّب لا يعني بالضرورة رخيص الثمن. الناس "درجات" والبضائع المهربة أيضاً..

- التهرب الضريبي: لا نتحدث هنا عن "المتهربين" الصغار الذين يخفون عن الدولة بضعة مئات أو آلاف الدينارات بل عن "القطط السمان" التي تخفي الملايين. بالطبع حتى في أفقر المحافظات التونسية، هناك أثرياء متهربون من الضرائب، لكن الظاهرة أكبر حجماً وانتشارا في المدن الكبرى (العاصمة، صفاقس، منطقة الساحل) بحكم تركز الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية هناك. يندر ان تتحدث الحكومة أو وسائل الإعلام واتحادات أرباب العمل عن هذا الشكل من الاقتصاد الموازي، على الرغم من أن خسائر الدولة والمجتمع منها لا تقل أبداً عن تلك التي يتسبب بها التهريب. وكما في بقية أنحاء العالم، تختلف أشكال التهرب الضريبي: التلاعب بالحسابات لتنقيص قيمة الأرباح والضرائب، تشغيل عمال بدون عقود وبأجور اقل من تلك التي يضمنها القانون، تجاوز رخصة العمل الممنوحة وممارسة أنشطة أخرى غير معلنة، الحصول على إعفاءات غير مستحقة الخ..

- المؤسسات الصغيرة غير المسجلة: يفتح آلاف التونسيين في المدن الكبرى محلات عمل دون إعلام السلطات أو الحصول على رخصة وفقا لكراس الشروط. عادة ما تكون هذه الورشات وسط أحياء سكنية بعيداً عن أعين البلدية وأجهزة المراقبة الاقتصادية. يعول أصحاب المحلات على التضامن العائلي وتفهّم الجيران، ونادراً ما تكون هناك "وشايات". تتعدد الأنشطة التي تمارس بدون رخصة، ولكن أهمها النجارة والحدادة وصنع الأحذية بالنسبة للرجال، والخياطة والحلاقة وصنع الحلويات والاكسسوارات والمشغولات اليدوية بالنسبة للنساء. ليس من النادر أن تسمع خبراً عن تفطن السلطات لوجود مصنع غير مرخص لصناعة مواد التنظيف أو مواد غذائية حساسة. ظاهرة المحلات غير المرخصة تمس أساساً كهول الطبقة الوسطى وبصفة أقل الطبقة الفقيرة، وقد تمثل مورد الدخل الأساسي أو مصدراً إضافياً لتنمية دخل العائلة. بالطبع الأجور تصرف تحت الطاولة، وليس هناك ضرائب تدفع أو حماية للذين يشتغلون في مثل هذه المحلات.

- تأجير المساكن غير المصرح بها: الظاهرة موجودة في أغلب المناطق التونسية، ولكنها تتركز أساساً في المدن الكبرى: العاصمة تونس، صفاقس، سوسة، نابل، المنستير، بنزرت. هذه المدن، فضلا عن كثافة عدد سكانها "الأصليين"، تستقطب اعداداً كبيرة من التونسيين الباحثين عن العمل أو القادمين للدراسة بحكم تركز أغلب المناطق الصناعية والجامعات بها. يضاف الى ذلك توافد السياح بأعداد كبيرة على بعض هذه المدن. هذا الضغط البشري سيخلق طلباً كبيراً على المساكن المخصصة للتأجير. عدد كبير من سكان المدن الكبرى - من الطبقة الوسطى خصوصاً - يستغلون هذه الأزمة لضمان مصدر دخل إضافي، فيبنون مساكن صغيرة (ذات جودة متدنية في أغلب الأحيان) ويؤجرونها للوافدين من عمال وعائلات فقيرة وطلبة بأسعار مرتفعة وغير متناسبة مع المساحة والتجهيزات. أغلب هذه المساكن - وهي تعد بالآلاف - يُبنى من دون رخصة بلدية، وعادة ما تكون ملاصقة للمنزل الذي يعيش فيه المالك. وبما ان المسكن غير مرخص فلا داعي لتسجيل عقد الكراء أو تسديد الضريبة على العقارات أو التصريح بالدخل المتأتي من الايجار.

ختاما..

الاقتصاد الموازي في تونس ليس إذاً حكراً على طبقة أو منطقة أو جنس أو شريحة عمرية بل هو ظاهرة "وطنية" عامة وواقع ما انفك يتكرّس ويتغوّل. عندما تقترب نسبة مساهمة هذا الاقتصاد في الناتج المحلي الخام من النصف، فالحديث عن "الموازاة" يصبح لا معنى له. تركيز الدولة وحتى الإعلام والخبراء الاقتصاديين على موضوع التهريب، عند الحديث عن الاقتصاد الموازي، فيه نوع من المغالطة. فهذا النشاط لا يمثل الا قمة جبل الجليد. الخطاب الرسمي حول ظاهرة الاقتصاد الموازي لا يلقى رواجاً كبيراً، فالكثيرون يعتبرونه الحل الوحيد لضمان كرامتهم والحفاظ على الحد الأدنى من المقدرة الشرائية. يتعزز هذا الشعور عندما لا يقترن تشكي الدولة وحملاتها بطرح بدائل واستراتيجيات لتشغيل الشباب ودعم الصناعات الوطنية وتطوير المنظومة الجبائية. كثيرون أيضاً يساهمون في الاقتصاد الموازي دون وعي بذلك نظراً لأن المصطلح غير واضح ومقترن خاصة بالتهريب. فمن العادي أن تجد انساناً متهرباً ضريبياً يشتكي من المهربين أو من الباعة المتجولين الذين "يضرون باقتصاد البلاد".

تختلف أشكال الاقتصاد الموازي نسبياً أو كلياً حسب المناطق، ولكنها معممة على البلاد، وهي في كل الحالات تحرم خزينة الدولة من مليارات الدينارات كان من الممكن - نظرياً - أن تساهم في تحسين المصاريف العمومية في المجالات الحيوية كالتعليم والصحة والنقل. لكن لا شيء يدل فعلاً على أن الدولة راغبة في استرداد كل هذه المليارات الضائعة!

وككل ظاهرة اجتماعية، فللاقتصاد الموازي جذور وأسباب ظهور وتطوّر. الدولة التونسية هي الراعي الأول لهذا النمط من الاقتصاد، أولاً عبر سياساتها الاقتصادية التنموية الفاشلة التي خلقت فروقاً كبيرة بين الجهات وجعلت بعضها ميتة اقتصادياً، وثانيا عبر استشراء الفساد في مفاصلها الإدارية والرقابية وأجهزتها الأمنية، وثالثاً عبر سياساتها الضريبية غير الناجعة وغير العادلة.

وبالطبع هناك عوامل ثانوية خارجة عن نطاق الدولة وهي بالأخص جوار دولتين ثريتين (ليبيا والجزائر) لهما اقتصاد ريعي يقوم أساساً على انتاج المحروقات واستيراد كل شيء عدا ذلك.



سوق "سيدي بومنديل" في قلب تونس العاصمة

أمل المكي

صحافية من تونس

هو فضاء ذكوري بامتياز. فغالبية التجّار من الذّكور، وإن كان حضور المرأة المتسوّقة كبيرا فهي عادة لا تشعر بالأمان على حافظة نقودها من النّشل أو جسدها من التحرّش.

لا تتأتّى أهميّة السوق الشعبي في ناحية "بومنديل" - أحد أكبر الأسواق الشعبية بتونس - من كونه مركزاً للتجارة "الموازية" فحسب، بل أيضاً من وجوده في قلب العاصمة التونسية، غير بعيد عن مقرّ الحكومة بـ"القصبة" وشارع "الحبيب بورقيبة". هو مجموعة أزقة مترابطة ومزدحمة بالمتاجر والبسطات، تمارَس فيه "المواطنة" على طريقة أبناء الهامش على مرأى ومسمع من السّلطات.. ينطلق "بومنديل" من ساحة "سيدي البشير" إلى "ساحة البرزلي". باعة متجوّلون وأصحاب "بسطات" دائمة وأصحاب دكاكين ومحلاّت. تختلف صيغة "العمل" بين تاجر وآخر، لكنّ معظمهم يشتركون في كسب قوتهم خارج الضوابط الرسمية.

قبل ثلاثين عاما، لم تكن السّوق تضمّ أكثر من 6 حوانيت لبيع التوابل والبهارات. لكنّ "بومنديل" تعجّ اليوم بمئات الباعة القادمين خاصّة من الدّاخل التونسي، المنسي بتتالي العقود والحكومات. تعرفهم بلهجاتهم المحليّة المميّزة وهم ينادون على بضائعهم بأصواتهم المرتفعة التي صار يعرفها السّوق منذ تسعينات القرن الماضي، عندما بدأ أبناء "جلمة" في التوافد إليه، فرادى وجماعات، محمّلين ببضائع مهرّبة بحماية من أصهار رأس النظام وتواطئهم.

في البدء كانت "جلمة"...

"جلمة" منطقة فلاحيّة تتبع محافظة "سيدي بوزيد" الواقعة في وسط الجمهورية التونسية. يضع مؤشّر التنمية الجهوية المحافظة في المرتبة العشرين على المستوى الوطني، ويشير إلى تواجد 10 معتمديات تابعة لها (من ضمن 13 معتمدية تشكّلها) واقعة بين المرتبتين 217 و258 من جملة معتمديات الجمهورية، وفق ما أكّدته نتائج المرحلة الأولى من إعداد المخطّط الخماسي للتنمية للفترة 2016/ 2020. تظافرت الطبيعة الفلاحية للمنطقة وغياب البنية التحتية المهيكلة والدامجة لمناطق الجهة، إضافة إلى تردّي التجهيزات والخدمات لتدفع هذه العوامل مجتمعة بأبناء "سيدي بوزيد" و"جلمة" على وجه الخصوص إلى التورّط مع عائلة "الطرابلسية" في تجارة التهريب.

ارتباط أحد أبناء "جلمة" بعائلة صهر الرئيس المخلوع كان كافياً لتتكوّن شبكة متماسكة من المهرّبين والتّجار والباعة المتجوّلين. يعتمد أعضاء الشبكة على القرابة العائلية، حيث ينتمي عدد هامّ منهم إلى عرش "أولاد خلفة"، لضمان تحرّك عددي كبير وانتشار أوسع بين المناطق الحدودية وأسواق العاصمة. فما يجمعه رابط الدّم لا تفرّقه مخاطر "الكونترا" (التهريب). يتوارث الأبناء عن آبائهم سرّ المهنة وآليات الالتفاف على مخاطرها الممكنة. يحفظون عن ظهر قلب منذ نعومة أظفارهم كلّ المصطلحات الدّالة على "التهريب" وطرقه ومسالكه ونظم العلاقات بين الفاعلين فيه.

تبدأ تجربة "أبناء جلمة" و"سيدي بوزيد" عموما مع "بومنديل" والشوارع المحيطة به منذ سنوات دراستهم الإعدادية، حيث يقبلون على العاصمة للعمل أثناء العطل المدرسية، لتتواصل إلى ما بعد دراستهم الجامعية إذا تعذّر عليهم إيجاد وظيفة. وقد أظهرت دراسة أجراها مكتب العمل الدولي أن أكثر من 75 في المئة من الشبان التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة يعملون في الاقتصاد الموازي.

هكذا يمدّ الأخطبوط أذرعه.. حتّى ينتهي إلى السّوق

ينتمي كثير من باعة "بومنديل" الشّباب إلى فئة "المهرّبين الصغار". يستفيد هؤلاء، وهم حديثو العهد بالسّوق، من علاقات القرابة للحصول على البضاعة المتوفّرة بالفعل لدى المزوّدين وبيعها في بسطات. غالبا لا يدفعون للمزوّدين ثمن السّلع إلاّ بعد بيعها بالفعل. قد يكون المزوّد أخا أو ابن عمّ أو معرفة. إذا كانت البضائع قادمة من "الجمارك" فإنّ وصولها إلى السوق يسير. لكنّ اللّحمة الحقيقية بين أبناء العرش الواحد والجهة الواحدة تتبدّى فعلاً في التعاون على إيصال السّلع المهرّبة عن طريق البرّ.

يستنبط "المهرّبون الصّغار" طرقاً جديدة كلّ يوم لتمرير بضائعهم عبر الحدود مع ليبيا والجزائر في سياراتهم الخاصّة أو سيارات النّقل الجماعي أو شاحنات نقل البضائع الصغيرة. وإذا أوقفتهم دورية فهم إمّا يدفعون لأعضائها "معاليم بسيطة" من قبيل 5 و10 دنانير، ويمرّون سالمين، وإمّا تتعرّض سلعهم للحجز ويتمّ تغريمهم. لكنّ هؤلاء المهرّبين الصغار يستفيدون في أحيان كثيرة من غضّ النظر عن مخالفاتهم مقابل تزويد الأمن بمعلومات تفيدهم في الحرب على الإرهاب. في المقابل، يستفيد عدد من العاملين في الأجهزة الأمنية أنفسهم من علاقات الزمالة لينقلوا بضائع مهرّبة في سيّاراتهم الخاصّة.

ولا يتخلّف الطلبة ضعاف الحال وبعض العمّال من ذوي الدّخل المحدود عن ركب "المهرّبين الصّغار"، حيث يقوم عدد منهم بجلب بضائع مهرّبة (سجائر، أجهزة إلكترونية، معسّل، ثياب...) في حقائبهم الشخصية أثناء السّفر في الحافلة أو سيارة النقل الجماعي. نادرا ما تتعرّض هذه الفئة إلى التتبعات باعتبار أنّ تفتيش الحقائب الخاصّة لا يتمّ إلاّ في حالات الطّوارئ، كما أنّ وضعهم يجعل الأمنيين يغضّون الطرف غالبا عن الموضوع.

> **ليست البضائع المهرّبة وحدها التي تباع في "بومنديل"، بل يعجّ السّوق ببضائع دخلت إلى تونس عبر البوّابات الرسمية للموانئ وبتصاريح قانونية، لكنّها تعرّضت إلى عملية "تحويل وجهة".**

بعد بيع البضاعة، يتقاسم الباعة المتجوّلون وأصحاب البسطات في "بومنديل" الأرباح مباشرة مع مزوّديهم. من جهتهم، يقتسم أصحاب الحوانيت الأرباح وفق مساهماتهم في اقتناء الحاويات القادمة عبر الموانئ أو في استجلاب البضائع عبر شاحنات التهريب البريّ. كما يحصل الوسطاء الّذين يتولّون تسهيل وصول الحاويات وإخراجها، ومنهم موظّفون في الديوانة ومسؤولون في الأمن وسياسيون ذوو نفوذ، على عمولات كبيرة.

يستجلب كبار تجّار "بومنديل" البضائع أيضا عن طريق المهرّبين الكبار أو ما يعرف بـ"البارونات". تخرج تحت إمرة هؤلاء قوافل ليلية، في الغالب، تحت حماية شبكات أمنية خاصّة. تعمل القوافل بأسلوب "الكشّاف"، وهو شخص تتقدّم سيّارته المحمّلة بسيولة مالية كبيرة بقية السيارات المحمّلة بالسّلع (أجهزة الكترونية، سجائر، بنزين إلخ...). يقوم "الكشّاف" بدفع الأموال للدوريات الأمنية فإذا قبلتها هذه الأخيرة يشير على بقية السيارات بمواصلة الطريق، أمّا إذا رفضت الدورية الرشوة فإنّ القافلة تتوارى عن الأنظار بعيداً عن الطريق في انتظار تغيير الدورية.

ويشير تقرير للبنك الدولي إلى أنّه من الواضح أن هناك زيادة مطّردة في أنشطة التجارة غير الرسمية على طول أجزاء كبيرة من الحدود التونسية مع ليبيا والجزائر، مبيّناً أنّ تكاليف النقل تبلغ حوالي 200 دينار لحمولة الشاحنة (حوالي طن واحد) من البضائع العادية، وأنها يمكن أن تصل إلى 1000 دينار تونسي لمنتجات أكثر حساسية. فبعد أن كان التبغ والكحول أهم السلع المدرّة للأرباح أصبح التهريب يطرح مخاطر دخول الأسلحة والمخدرات. كثير من هذه البضائع تعبر طريقا محفوفا بالمخاطر لتحطّ الرّحال في أسواق العاصمة على غرار "بومنديل".

لا شيء تغيّر بعد الثورة

في السنوات الأولى بعد الثورة، عرف "سوق بومنديل"، كغيره من الأسواق الشعبية تراجعاً في حركيّته بعد توقّف نشاط المزوّدين وتعطّل حاويات البضائع أسابيع وأشهر في الموانئ. وتوجّه تجّار "بومنديل" و"المنصف باي" و"الصبّاغين" برسالة إلى الوزير الأوّل في الحكومة المؤقّتة (7 آذار/ مارس - 23 تشرين الأوّل/ اكتوبر 2011) آنذاك الباجي قايد

السبسي، مفادها أنّ أكثر من 10 آلاف تونسي تضرّروا من تعطّل أعمال عائلاتهم في الأسواق التي تضمّ مجتمعة أكثر من 2000 متجراً، معترفين في رسالتهم بأنّهم لا ينكرون أنّهم كانوا أكثر من عشرة أشخاص يشتركون في حاوية واحدة ويتمّ تسهيل مهمّة إخراجها بفضل وسطاء من حاشية "الطرابلسية".

لكنّ حالة الرّكود بتعطّل الحاويات في الموانئ وتوقّف عمليات التهريب عبر البرّ لم تدم طويلا. ذهب الطرابلسية وحلّت محلّهم عائلات أخرى، أو كما يحلو للتوانسة أن يعلّقوا ساخرين "ذهب بن عليّ وجاء الأربعون حرامي". ليس باعة "بومنديل" من أصحاب البسطات سوى الحلقة الأضعف من شبكة أخطبوطية متشعّبة الأطراف أصبح يديرها "بارونات" تعرفهم السلطات وتغضّ عنهم الطرْف. فإذا ما قامت الشرطة البلدية بمداهمة السوق فإنّ أصحاب البسطات سيكونون أوّل من تصادَر بضاعتهم ويتعرّضون إلى الملاحقة إن لم يتمكّنوا من الهرب، أمّا أصحاب الحوانيت فهم آمنون على أنفسهم وبضائعهم، وإن كانت قادمة من المصدر نفسه وفي الغالب غير مصحوبة بفواتير.

> **في الفضاء المديني، يشعر تجّار "بومنديل"، واغلبهم من الشباب، بالاغتراب. هم وافدون على السّوق، يرفضهم الباعة الأوّلون ويعاديهم شباب الأحياء المجاورة متعلّلين بأنّهم "سرقوا قوت يومهم". يحملون بدل الوصم وصمين: فهم القادمون "من ورا البلايك" (من المدن الداخلية) وهم "الكناترية" (المهرّبون).**

ليست البضائع المهرّبة وحدها التي تباع في "بومنديل"، فكثير من البضائع التي يعجّ بها السّوق دخلت إلى تونس عبر البوّابات الرسمية للموانئ وبتصاريح قانونية، لكنّها تتعرّض إلى عملية "تحويل وجهة" من مسالك التسويق الرسمية إلى المسالك الموازية. بضائع تونسية المنشأ أيضا تغادر المعامل في اتّجاه الأسواق الموازية لتباع في "بومنديل" ومثيلاتها بنصف السّعر أو أقلّ.

تتمّ هذه العمليات تحت حماية سياسية وأمنية، حسب الخبير الاقتصادي مصطفى الجويلي. ففي ميناء حلق الوادي مثلا، فوجئ المسؤولون قبل عامين تقريباً بتعطّيب كاميرات المراقبة، خاصّة تلك التي تراقب البوّابات الرئيسية للميناء، فطلبت الإدارة من الشركة المسؤولة عن الكاميرات تثبيت كابلات أجهزة المراقبة في الجدران. لكن لم يمض وقت طويل، حتى انهار الحائط الرئيسي إثر تعرّضه لصدمة من جرّار! كما يؤكّد العارفون بالأسواق الموازية، أنّ بضائع عديدة تغادر الميناء إلى غير وجهتها المفترضة فيما يتواصل قدوم حاويات تحمل بضائع غير التي تمّ التصريح بها.

وفي حين تسلّط السلطات الأمنية أعوان البلدية ورجال الشرطة على رقاب الباعة المتجوّلين وتجّار الأسواق الشعبية، متّهمة "الكناترية" بـ"التغوّل"، يستفيد كبار المهرّبين من نفوذهم وعلاقاتهم برجال السياسة والمسؤولين رفيعي المستوى في وزارات الداخلية والتجارة وغيرها ليكدّسوا ثرواتهم آمنين.

حدود غير واضحة

لم تكن ظاهرة التهريب والتجارة الموازية وليدة الثورة أو نتيجة لحالة التراخي الأمني التي أعقبت 14 كانون الثّاني/ يناير 2011، بل لطالما كان تهريب مختلف البضائع الاستهلاكيّة كالمواد الغذائيّة والأجهزة الالكترونيّة والبنزين يجري على مرأى ومسمع من السلطات التونسية. يعود ذلك أوّلا إلى تورّط أصهار الرئيس المخلوع وبعض أفراد حاشيته

الّذين كانوا يوفّرون التسهيلات اللوجيستية ويؤمّنون تمويل اقتناء البضائع بل والحماية من الملاحقات الأمنيّة للمهرّبين، مستغلّين في ذلك نفوذهم وفساد الجهاز الجمركيّ في مقابل اقتسام الأرباح. وثانياً، لما توفّره هذه الأنشطة من مواطن رزق لعدد ضخم من سكّان المناطق الداخلية، وخاصّة الحدوديّة منها، في ظلّ غياب سياسة تنموية حقيقيّة في تلك المناطق.

والإشكال في تونس يتمثّل في غياب حدود واضحة بين الاقتصادين المنظّم والموازي، فمثلا، كثير من الموادّ الكيميائية والرّصاص والنّحاس تدخل إلى البلاد عن طريق التهريب لكنّها تنخرط في المسلك الاقتصادي المنظّم بعد شرائها من قبل شركات صناعية مرخّص لها.

مَكّن أفراد عائلة "بن عليّ" و"الطرابلسية" حاشيتهم وأتباعهم من شهادات توريد مجّانية بأسمائهم يستعملونها لصالحهم أو لحساب الغير، وذلك مقابل عمولة، تعوّض الضريبة الجمركية، يتقاضونها. وفي مجال التجارة الموازية ساعدت ظاهرة الاقتصاد الموازي على تواجد أسواق سوداء، تنتصب داخل دائرة الضوء على غرار "بومنديل"، لتقوم بتسويق سلع "الطرابلسية"، وهي غير مرسّمة بمكاتب المراقبة الجبائية.

لا مفرّ من الهامش

تتكشّف لنا إحدى المفارقات التي تطرحها ظاهرة "التهريب" وتنعكس على واقع تجّار "بومنديل". فأبناء "جلمة" هربوا من بؤس مناطقهم الداخلية الهامشية إلى السّوق بحثا عن لقمة العيش ورغبة في المشاركة الواقعية في خيرات المجتمع وأنشطته، لكنّ السوق انغلقت عليهم كمصيدة فئران ليجدوا أنفسهم داخل هامش مدينيّ أكثر قسوة.

في الفضاء المديني، يشعر تجّار "بومنديل" بالاغتراب. هم وافدون على السّوق يرفضهم الباعة الأوّلون ويعاديهم شباب الأحياء المجاورة متعلّلين بأنّهم "سرقوا قوت يومهم". يعرفهم سكّان العاصمة بلهجاتهم المحليّة المميّزة وهم ينادون على بضائعهم. يحملون بدل الوصم وصمين. فهم القادمون "من ورا البلايك" (من المدن الداخلية) وهم "الكناترية" (المهرّبون). وما بين وصم ووصم، يتفاقم رفض الباعة بدورهم للاندماج في المجتمع المديني فتراهم يعيشون غالبا في إطار جماعات منغلقة على نفسها في أحياء بعينها.

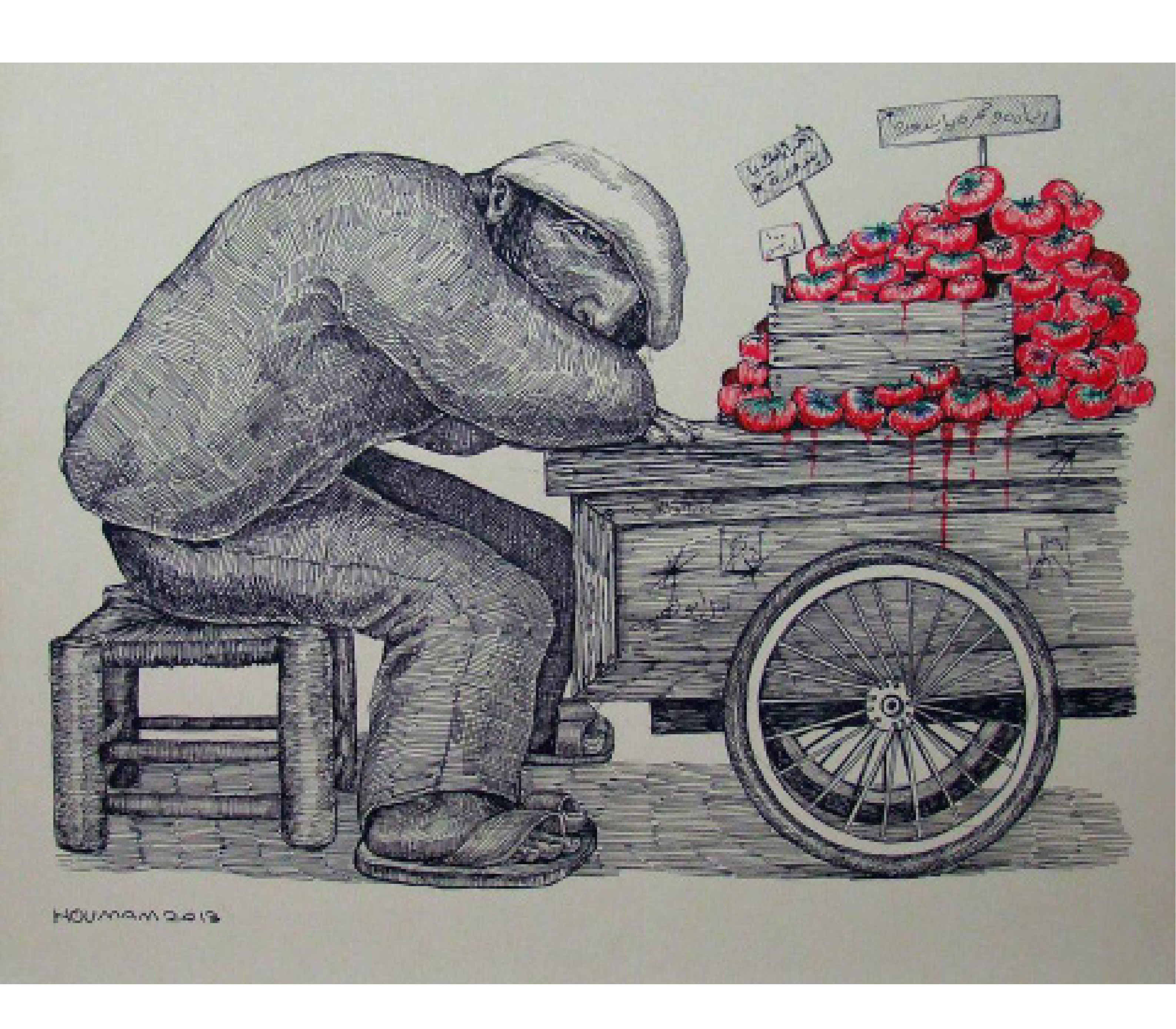
> **يعيش باعة "بومنديل" خوفا دائما من مصادرة بضائعهم على أيدي أعوان الشرطة البلدية. تصبح القدرة على لملمة البسطة في وقت قياسي وإطلاق الساقين للريح كفاءة ضرورية للعمل في شوارع السّوق الممتدّة كالشرايين النّابضة في جسد "وسط العاصمة" حيث الحضور الأمني المكثّف.**

يجد تجّار "بومنديل" أنفسهم، بما هم "آخر هامشي متموقع ضمن نظام اقتصادي واجتماعي محدّد"، خارج النسق الاجتماعي بعد أن "تمرّدوا" على عالم الإنتاج فلفظهم بدوره خارج حدوده، وذلك سواء كان هذا الإنتاج اقتصاديا أو رمزيا ثقافيا يتجلّى في شكل المنظومة القيمية والرمزية والثقافية للمجتمع. فعدا عن الوصم الاجتماعي والنظرة الدّونية، يعيش باعة "بومنديل"، خاصّة منهم الّذين لا يملكون متاجر وهم كثر، خوفا دائما من مصادرة بضائعهم على أيدي أعوان الشرطة البلدية. تصبح القدرة على لملمة البسطة في وقت قياسي وإطلاق الساقين للريح كفاءة ضرورية للعمل في شوارع السّوق الممتدّة كالشرايين النّابضة في جسد "وسط العاصمة" حيث الحضور الأمني المكثّف.
أصحاب المحلاّت التي تبيع البضائع التونسية والمفوترة لا يغفرون لأصحاب البسطات أيضا منافستهم واستقطابهم

لروّاد السّوق. ساهم تراجع القدرة الشرائية للتونسيين في انتعاش تجارة "البسطات" في السّوق على حساب المحلاّت. فالتونسية متوسّطة الحال أو ضعيفتها تفضّل اقتناء قارورة بديل الزيت من ماركة معروفة فئة 350 مل بـ5 دنانير ونصف من "البسطة" بدل اقتنائها من المحلّ المجاور بـ11 دينارا و700 ملّيم. لا يهمّ ما إذا كانت القارورة الأولى "مجهولة المصدر" ومعرّضة لأشعّة الشمس طوال اليوم، المهمّ هو إرضاء الحسّ الجمالي وتوفير بضعة دنانير.

"بومنديل" هو فضاء متوتّر يتنامى فيه الشعور بالاغتراب. وهو فضاء ذكوري بامتياز. فغالبية التجّار من الذّكور، وإن كان حضور المرأة المتسوّقة كبيراً فهي عادة لا تشعر بالأمان على حافظة نقودها من النّشل أو جسدها من التحرّش.


المغرب



الاقتصاد في المغرب باعتباره مُظلِماً

سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب

زاوية أساسية لتفحص موضوع الاقتصاد الموازي في المغرب: الهوامش العشوائية العملاقة حول المدن حيث يختلط البؤس بالعنف باليأس..

ما زال "با أمحمد" يلازم مهنته كبائع متجول منذ أزيد من ثلاثة عقود. وبعد كرّ وفر مع السلطات المحليّة، استطاع أن يستحوذ على بقعة إسفلتية يعرض فيها سلعته المتغيّرة حسب احتياجات السوق. في الصيف يبيع تيناً شوكياً وبطيخاً أحمر، وفي الشتاء يعرض ملابساً شتوية صينية، وفي مواسم أخرى يبيع الحلويات ومستلزمات العيد.. وفي أسوأ الأحوال يعرض سلعاً مهربة ومستعملة.

تصنّف الحكومة من يزاول مثل هذه المهن ضمن خانة "الاقتصاد الموازي" أو "الاقتصاد غير المهيكل". ويعني هذا أن ما يمتهنه "با أمحمد" ليس قانونياً بنظر الحكومة وأنه عدو لدود للتجار الصغار وحتى للمقاولين. هو لا يدفع ضرائب عن دخله، ولا ماء أو كهرباء، ولا مستحقات ضريبية لصالح السلطات المحلية. لكن المتهنين لهذه الأنشطة يتكاثرون سنة بعد سنة.

اقتصاد بديل

تفيد الاحصائيات بأن صافي أرباح الاقتصاد الموازي بالمغرب يصل إلى حوالي 41 مليار دولار. رقم ضخم يعادل دخل دولة فقيرة تقاوم ديونها. ومن قال أن المغرب بلد بدون ديون؟ الحكاية بدأت حينما أعلنت الحكومة في ثمانينات القرن الماضي أن البلد غارق في الديون (12 مليار دولار) واقتصاده يرقد في غرفة الانعاش. لذلك بات اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي أمراً حتمياً. هنا بدأت عملية "التقويم الهيكلي"واللجوء لخصخصة القطاعات الحكومية، ورفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية.. كمحاولات لتخفيف عبء الديون ودفع مستحقات القروض المتتالية.
في هذه الحقبة الصعبة بدأت تكبر نشاطات الاقتصاد المظلم أكثر من أي وقت مضى، بسبب الاقتصاد "النظامي" المنهك والمريض. وهو في الوقت ذاته منفلت من سطوة الدولة وحساباتها ومتطلباتها. اقتصاد ينمو أكثر فأكثر في بيئة عشوائية ويتغذى منها ويستثمر من وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

> **بسبب هجرة القرويين، تصاعدت نسبة التمدن لأزيد من النصف خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. الجفاف والفقر وتهميش الأطراف على حساب المركز، كلها دوافع يبرِّر بها القرويون ترك أغلى ما لديهم: الأرض!**

لسان حال الحكومة يقول: "داوني بالتي كانت هي الداء". فعلى الرغم من تأكيدها على أن الاقتصاد الموازي يحرم خزينة الدولة مئات ملايين الدولارات، إلا أنها تعود وتعترف بكونه يساهم بشكل أو بآخر في انعاش الاقتصاد الوطني، فهو يستثمر سنوياً براميل تصل لنحو 336 مليون دولار، مع ما حققه من نمو في أنشطته، وهي بنسبة 3.2 في المئة منذ سنة 2007، وهو ما يمثل 1.10 في المئة من الرأسمال الوطني الثابت.

الأرقام تقول بأن أزيد من 2.4 مليون مغربي يزاول مهناً سوداء (تدخل في خانة الاقتصاد غير المهيكل)، أزيد من نصفهم يمتهنون التجارة غير المنظمة، و24.5 في المئة في قطاع الخدمات، فيما يشتغل 16.1 في المئة منهم في قطاع الصناعة. تجد الحكومة صعوبة في إدماج هذه الفئة ضمن وعاء الاقتصاد المنظم، وفي الوقت ذاته تغض الطرف عنهم، فهي عاجزة عن حل أساس المشكل، وترى بشكل مبطن وغير صريح بأن الاقتصاد غير المهيكل سيخفّف عليها عبئاً آخر متمثلاً بتوظيف الكوادر واليد العاملة وتقديم الخدمات وتطويرها وخلق عالم اقتصادي متكامل يمتاز بالشفافية والوضوح.

عناد السماء

لم يولد الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب بمحض الصدفة، بل خرج من رحم الأزمات. فمع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ اقتصاد البلد يسجل تراجعاً وانكماشاً كبيرين نتيجة توالي سنوات الجفاف، لأنه يعتمد بالأساس على الأرض وما تجود به السماء من أمطار. هنا ستبدأ عوامل تشكّل الاقتصاد الموازي.

تضرر الفلاح إبن القرية من عناد السماء. سنة تمطر، وثلاث أخرى ترفض. يستجديها في السنوات العجاف، لكن دون نتيجة. بعد أن خسر كل شيء إلا الأرض البنّية الجافة التي تظل مقفرة إلى أن يأتي الفرج، يضطر إلى بيعها، ويقرر مرغماً حزم حقائبه نحو المدينة ليوفر القوت المأمول.
بسبب هجرة القرويين، تصاعدت نسبة التمدن لأزيد من النصف خلال عقد التسعينات من القرن الفائت. الجفاف والفقر وتهميش الأطراف على حساب المركز، كلها دوافع يبرر بها القرويون ترك أغلى ما لديهم. يُطرح سؤال كيف سنعيش في الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة وأغادير وفاس ووجدة... وهي مناطق جذب المهاجرين القرويين، وقد عرفت توافدهم المستمر إلى حدود الألفية الثالثة. وكحال "با أمحمد"، يختار القروي مزاولة مهنٍ في معظمها حرفية أو موسمية: بنّاء، صبّاغ، بائع متجول.. وهي في الأغلب لا تتوفر على شروط الاقتصاد المهيكل.

مورفولوجيا مشوهة

تنتج هذه المنظومة مدناً مشوهة مورفولوجياً. كل المدن الكبرى تواجه تمدداً للمدن الخلفية الصغيرة والهوامش السوداء. فالدار البيضاء مثلاً تنفجر ديمغرافياً سنة بعد سنة. ولأنها تستحوذ على حصة الاسد من الانشطة الاقتصادية، بما فيها "أنشطة الظل"، من تجارة وبيع واستيراد وتصدير، كما سائر التعاملات الاقتصادية غير المشروعة، فهي تظل وجهة جاذبة للوافدين عليها من القرويين الفارين من جغرافيا الفقر والتهميش.

"با أمحمد" كغيره ممن يقاسمهم القصة نفسها، يضطر للاستقرار في ضواحي الدار البيضاء، المدينة الاسمنتية، لكن في علبة قصديرية في أحياء غير بعيدة عن المركز، مثل "كريان سونطرال" أو"الحي المحمدي"، وأحياء أخرى في أقصى الهامش كحي "سيدي مومن". تحاول المدينة ما أمكن أن تتخلص من "الخنّونة" كما يقول المغاربة (وهو مخاط الأنف) عبر عملية ماكياج غير موفقة، إذ ما زالت ظواهر الاقتصاد المظلم تنتج سكناً عشوائياً في الهوامش يشوه ألق ناطحات سحاب المركز!

> **على مدار عقود، عاشت الهوامش العشوائية المغربية تتابعاً لكل الألوان السياسية. فمن اليسار الاشتراكي الى الأحزاب الادارية الموالية للدولة وأخيراً اليمين المحافظ الاسلامي.. وتعتبر هذه الرقعة بالنسبة للسياسي مجالاً للكسب السريع للأصوات بغية الوصول لقبة البرلمان أو المجالس المحلية: تَغيّر الخطاب ولم يتغير شيء على الأرض.**

يستغل البائع المتجول الهارب من قوانين الدولة الليل، عندما تنام الأعين، لبناء أربعة حيطان مغلفة بقطعة قصدير. ويحاول هؤلاء أن يعيشوا نمط حياة موازٍ لما يرونه لدى الآخرين، ففوق القصدير ينتصب الصحن الهوائي بضخامته، في محاولة عنيدة لتحسين الأحوال الاجتماعية والهروب ما أمكن من واقعٍ مزرٍ. بين ثنايا الأزقة الضيقة، تغيب خدمات النقل والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب. "أنت لا تدفع ضرائبَ إذاً فأنت تستحق هذا العيش"، يجيب ممثل

السلطة عادة على شكاوي الساكنة. هذه الأخيرة تحاول أن تجد بدائل ضمن عملية صراع البقاء، فالتضامن ما زال موجوداً وإن بدرجات متفاوتة، فمن يحتاج للكهرباء، يزوده جاره بكابل على أساس اقتسام مصاريف الفاتورة، والشيء نفسه مع الماء أو عند الحاجة لوسيلة نقل.

يساهم الممتهنون للاقتصاد الموازي على شاكلة "أبا أمحمد" في ترييف المدن. فهم في الأصل قرويون وعلى درجة كبيرة من الأمية، معظمهم لم يدرس أو لم يكمل تعليمه الأساسي (ووفق دراسة لمندوبية التخطيط، فإن أزيد من الثلث لم يتعلموا حرفاً في المدرسة، و33.6 في المئة منهم لم يتجاوز تعليمه السلك الابتدائي، و28.4 في المئة درسوا في التعليم الإعدادي، في حين تمكن فقط 3.3 في المئة من الوصول إلى التعليم العالي). وهم لا زالوا متمسكين بتقاليد ونمط القرية كتربية الدواجن وقطيع صغير من الأغنام، ويعتمدون أحياناًعلى عربات الحمير كوسيلة للتنقل والتبضع..

خزان انتخابي

"علاش علاش تاوينا.. علا فلان اللي بغينا"، هكذا يهتف بعض الباعة المتجولين في حيّهم العشوائي بحياة أحد المرشحين. بدأت الحملة: إنها الانتخابات! في كل خمس أو ست سنوات، يتحسن الوضع لدى الساكنة بشكل ظرفي، يتم توزيع الهدايا وقطع ورقية زرقاء على النساء والرجال، ووعود كلامية وأحلام وردية ومشاريع خيالية مكررة عن توفير الشغل وسوق خاص للباعة المتجولين وتحسين ظروفهم وشروط سكناهم. يأتي ممثل السلطة ليستميلهم لصالح أحد المرشحين، لأن التصويت في صندوق الاقتراع من فرائض الديمقراطية، "وأنتم صمام لها أيها المواطنون!". هكذا يتم استغلال هذه الفئة انتخابياً وسياسياً، ليس كمواطنين ولكن كأرقام قد تغيّر من مجرى لعبة السياسة وتوازناتها الحزبية الضيقة.

على مدار عقود، عاشت الهوامش العشوائية المغربية التي أنتجتها عوامل الاقتصاد المظلم تعاقباً متوالياً لكل الألوان السياسية. فمن اليسار الاشتراكي الى الأحزاب الادارية الموالية للدولة وأخيراً اليمين المحافظ الاسلامي، تعتبر هذه الرقعة بالنسبة للسياسي مجالاً للكسب السريع للأصوات بغية الوصول لقبة البرلمان أو المجالس المحلية. تغيّر الخطاب ولم يتغيّر شيء على الأرض. لذلك فقَد المواطن هنا ثقته في خطب السياسيين، وصار يتشبث بعربته ومساحته الإسفلتية أكثر من ديمقراطية الصناديق. فهو لن يصوّت إلاّ لمن سيضمن له حماية فعلية من شطط السلطة ومضايقاتها في ممارسته لنشاطه التجاري. أحياناً قد تبتز السلطة البائعين المتجولين بغية التصويت لمرشح مدعوم مقابل ضمان إستمرار نشاطهم التجاري بشكل سلس وبدون عراقيل.. وإلا استمروا في دوامة الكر والفر مع السلطة ومعاكساتها.

مصنع العنف

لا يستطيع "با أمحمد"، كسواه من أمثاله، أن يغيّروا واقعهم المعيشي وسط كومة من العشوائيات، فهي إنتاج لسيرورة أكبر منهم ولحاجتهم للعيش ولو بربع حياة. سيرورة تعيد إنتاج البؤس في أسوأ تجلياته.. يظهر طافحاً ليفرز ظواهر اجتماعية أخرى.

لكل ممتهن للاقتصاد الموازي أسرة تعيش في ضنك. ينشأ الابن في وسط "لا صوت يعلو فوق صوت العنف"، يكبر ويترعرع على قاموس الشارع وظواهره المنفلتة، حيث شريعة غاب فعلية وإن مدينية. وكغيره من شباب العشوائيات يضطر للعمل في نشاط اقتصادي موسمي غير مهيكل وغير ثابت لا من حيث دخله ولا من حيث استمراريته. وبين كل عمل موسمي وترميق مؤقت تحضر بقوة بطالة مقنّعة يعيش تحت وطأتها معظم شباب ذلك المجتمع.

وعلى الرغم من حصول نسبة منهم على شهادات جامعية أو مهنية، إلا أنها لا تسعفهم بالشكل المطلوب، وهذا ما يولد مشاعر الإحباط واليأس والغضب التي تنتج عنفاً مادياً يمارسونه داخل منظومات الأسرة والحي والمجتمع، هو يعتبر بمثابة انتقام من الظروف المحيطة بهم.

حي سيدي مومن في الدار البيضاء هو نموذج يختزل على سبيل المثال هذه الحالة: حي هامشي ولد من رحم سياسات الإفقار. سكانه يتجاوزون الـ250 ألف شخص، أكثر من 80 في المئة منهم جاءوا نتيجة الهجرة من القرية إلى المدينة. في الأول كان صفيحياً ثم تحوّل إلى غول إسمنتي من العمارات والمساكن الاجتماعية المندرجة ضمن مشروع تبنته الدولة منذ بدايات الالفية الثالثة، يستهدف القضاء على دُور الصفيح في المدن الكبرى، حتى صار وعاءً ضخماً أنتج جيلاً من الشباب يمارس في معظمه العنف بكل تجلياته تارة كآلية استعراضية للفتوة المُجَسِدَة للشهامة بشكل قوي وشرس، أو كتعبير عن تمرد من فشل منظومة المؤسسات (الأسرة، الأحزاب، الدولة، المجتمع...) في احتواء عنفوانه وكبته، وتارة أخرى كرغبة في الانتقام والانتحار مثل انخراطه ضمن جماعات دينية متطرفة. ولعل ما وقع في 16 أيار/ مايو من عام 2003 أكبر دليل على ذلك، عندما فَجَّرَ شباب (من بينهم 12 انتحارياً من حي سيدي مومن) أنفسهم في مواقع مختلفة في الدار البيضاء. آنذاك قيل إن الحي مصنع للانتحاريين والمحبطين، لذلك سارعت السلطات لمعالجة المشكل جزئياً ببناء ملاعب قريبة وفضاءات ثقافية وترفيهية للشباب.. وعلى الرغم من تلك الجهود فما زال الحي ينتج انتحاريين يلتحقون بجماعات أصولية خارج البلد وفي بؤر التوتر الموجودة في العراق وسوريا وليبيا

وبحسب أرقام وزارة الداخلية التي أُفْرِجَ عنها في أيار/ مايو من العام الماضي، فإن تعداد المقاتلين المغاربة في صفوف التنظيمات المتطرفة في الشرق الأوسط يُقدر بأزيد من 1699 مقاتل، 929 منهم يقاتلون في تنظيم داعش. وتفيد تلك الأرقام أن 596 مقاتلاً مغربياً لقوا حتفهم في مختلف تلك المناطق في حين عاد 213 منهم إلى المغرب.

شباب هذه الرقعة العشوائية ومثيلاتها ما زال ضحية منظومات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية أُرِيدَ لها أنْ تكون متردية. ويبقى المستفيد الأكبر هو أنشطة الاقتصاد الموازي الذي استثمر في هذه الحاضنة بقوة ونمت أرباحه وصار يحسب له ألف حساب.



الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية

عبد اللطيف زروال

باحث في العلوم الاجتماعية، الرباط

تطبيق السياسات النيوليبرالية منذ 35 عاماً يُغذّي "نمط التنمية الرثة" الذي عرفه المغرب وما زال.

يجد الاقتصاد غير المهيكل في المغرب جذوره في الاستعمار الفرنسي وما صاحبه من تغلغل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وإخضاع الاقتصاد المغربي لحاجيات "المتروبول" أو المركز. وبعد نهاية "الحماية الفرنسية"، عام 1956، تخصص المغرب في تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية (أضيف إليهما مؤخراً تصدير منتجات تجميعية تخصّ السيارات بالدرجة الاولى). لم يعرف البلد إصلاحا زراعيا يعيد توزيع الأراضي ويساهم في التقليص من الهجرة نحو المدن. كما لم تحظَ الصناعة عموما بالاهتمام نفسه الذي حظيت به السياحة أو الفلاحة التصديرية مثلاً. لذا ظل النسيج الصناعي ضعيفاً مرتكزاً على الصناعات الخفيفة و/أو الموجهة نحو التصدير، خاضعاً لهيمنة رأس المال الأجنبي وخاصة منه الفرنسي وعاجزاً عن استيعاب قوة العمل الهائلة القادمة من البوادي، والتي تنامت بفعل الانفجار الديموغرافي.

لم يكن بإمكان اقتصاد مفكك، تابع وريعي، تهيمن عليه الشركات الأجنبية والاحتكارات المحلية المرتبطة بالسلطة - مثلما هو حال الاقتصاد المغربي - أن ينتج سوى البطالة والفقر والتهميش. ترافق كل ذلك مع سياسة تعليمية "مالتوسية" (نسبة للاقتصادي الإنجليزي توماس مالتوس) أوصدت أبواب المدارس في وجه فئات واسعة من المغاربة (معدل الأمية هو 32 في المئة حسب الإحصاء الأخير للسكان سنة 2014)، مما جعل المغرب يحتل مراتب متأخرة في التمدرس والتعليم في المنطقة العربية عموماً والمغاربية كذلك.

> **لم يكن بإمكان اقتصاد مفكك، تابع وريعي، تهيمن عليه الشركات الأجنبية والاحتكارات المحلية المرتبطة بالسلطة - مثلما هو حال الاقتصاد المغربي - أن ينتج سوى البطالة والفقر والتهميش.**

وقد دفعت هذه الاختيارات بملايين المواطنين المحرومين من الحق في التعليم والشغل القار إلى امتهان أنشطة هامشية أو إنشاء مشاريع "رأسمالية" صغيرة خارج القانون، أي نحو الاقتصاد غير المهيكل. وقد نما هذا الأخير بشكل كبير خلال عشرية تطبيق برنامج التقويم الهيكلي 1983-1993 التي عرفت انفجارا للبطالة و انتشارا أكبر للهشاشة مع تراجع الاستثمار العمومي والحد من التشغيل في القطاع العام وتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقات الوسطى والشعبية. فحسب البنك الدولي، نتجت حوالي 70 في المئة من مناصب الشغل المحْدثة بين 1986 و1990، عن التوسع الذي عرفه الاقتصاد الموازي(1).

أرقام حول القطاع غير المهيكل

لا توجد في المغرب إحصاءات تقارب الاقتصاد غير المهيكل في شموليته. تتعلق الأرقام الرسمية المتوفرة بالوحدات الإنتاجية غير الفلاحية التي لا تتوفر على محاسبة(2). لذا ليس لنا من خيار سوى الاعتماد على هذه الأخيرة.

في نهاية التسعينات (1999)، كان القطاع غير المهيكل يشغل حوالي 39 في المئة من العاملين خارج القطاع الفلاحي (قرابة المليوني شخص)(3). وفي سنة 2007، بلغت هذه النسبة 37,3 في المئة (116 216 2 شخصا)(4) لتتراجع بنقطة واحدة 7 سنوات بعد ذلك أي سنة 2014 (36,3 في المئة) على الرغم من تزايد عدد العاملين فيه (2 375 922 شخصا (5)، بينما ارتفع عدد الوحدات المكونة للقطاع من 1.23 مليون وحدة سنة 1999 إلى 1.68 مليون سنة 2013، أغلبها لا يتوفر على مكان للعمل (51.4 في المئة)(6).

ويعتمد تمويل "الاستثمار" في هذا القطاع بشكل أساسي على التمويل الذاتي: 82.2 في المئة من مسيري هذه الوحدات، بينما 9 في المئة فقط اتجه نحو الاقتراض من البنوك(7). ويمثل القطاع 11.5 في المئة من الناتج الداخلي الخام. وتتجه 77.8 في المئة من مبيعات وحداته نحو الأسر.كما يهيمن عليه المشتغلون لحسابهم الخاص حيث لا يمثل الأجراء سوى 17.2 في المئة من مجموع العاملين فيه.

نما الاقتصاد غير المهيكل بشكل كبير خلال عقد تطبيق برنامج التقويم الهيكلي 1983-1993 الذي عرف انفجاراً للبطالة وانتشاراً أكبر للهشاشة مع تراجع الاستثمار العمومي والحد من التشغيل في القطاع العام وتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقات الوسطى والشعبية.

يتضح إذن بأن القطاع غير المهيكل قد حافظ عموماً، خلال 15 سنة (1999-2014) على وزنه الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من الإجراءات التي سُنّت لدمجه في "الاقتصاد المهيكل". فوجوده مرتبط ب"نمط التنمية الرثة" الذي عرفه ويعرفه المغرب و يغذيه تطبيق السياسات النيوليبرالية منذ 35 سنة. ويتشكل القطاع أساساً من التجارة الصغيرة (خاصة تجارة الرصيف) والمشروعات الصغيرة في الصناعة والخدمات والعقار، مما يجعله أساساً مجالا لنشاط الجماهير الواسعة من أشباه البروليتاريا الحضرية وبعض الأقسام من الطبقة العاملة الأشد هشاشة وتعرضاً للاستغلال.

الوظيفة السياسية: نمط مقاومة أم صمام أمان

ما هي "الوظيفة السياسية" للاقتصاد غير المهيكل في المغرب؟ تتوزع الإجابات على هذا السؤال بين صنفين من المقاربات:

1- الأولى تعتبر أن "الوظيفة التي يشغلها تواجد أنشطة الهشاشة"(8) تتمثل "في تأمين ردة فعل القوة الاحتجاجية، والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية"(9)، وأن القطاع غير المهيكل يشتغل في هذه الحالة "كآلية اجتماعية وقائية"(10). فهو يلعب دور صمام أمان للوضع القائم. ولعل ما قد يشي بصحة هذه المقاربة هو دور الباعة المتجولين مثلاً أثناء الاحتجاجات التي عرفها المغرب سنة 2011. لقد سمحت السلطة السياسية لهم بحرية نشاط أكبر مقابل عدم انخراطهم في "حركة 20 فبراير". وما إن خف وهج هذه الأخيرة حتى عادت السلطات إلى الحد من حركتهم مستغلة تبرم المارة والتجار. ينطبق الأمر نفسه على التسامح خلال الفترة نفسها مع تشييد مساكن غير قانونية قبل هدمها واعتقال من شيدها. هكذا يتحول ضبط نشاط الاقتصاد غير المهيكل إلى وسيلة لإقامة حواجز بوجه تلاقي النضالات وتأجيج التناقضات في صفوف الشعب.

2- الثانية ترى في الاقتصاد غير المهيكل شكلاً من أشكال المقاومة ضد سلطة الدولة النيوليبرالية ونموذج تنميتها. إن منطق اشتغال جزء هام من الاقتصاد غير المهيكل باعتماده على علاقات القرابة وأنماط التضامن القبلي و/أو المناطقي لتعبئة الموارد المادية والرمزية الضرورية من أجل الاستمرار، هو مناقض لمنطق السوق المعمَّم النيوليبرالي. كما أن "تجاوز" و"تجاهل" الترسانة القانونية التي تنتجها الدولة النيوليبرالية وتملّك المجال العام، تشكِّل كلها، بتعبير آصف بيات، "تجاوزات هادئة للناس العاديين تمكّنهم من تحقيق مصلحتهم على حساب المالكين والمسيطرين في سعيهم للبقاء وتحسين ظروف عيشهم، ويمكن لهذه الممارسات السياسية في جوهرها أن تجد ترجمتها بشكل عرضي في فعل جماعي أي في نضالات مفتوحة وعابرة دون قيادة واضحة أو تنظيم مهيكل"(11). و لعل الانتفاضات المدينية التي عرفها المغرب (1965، 1981، 1984، 1990) والتي شكلت هذه الشرائح وقودها، قد تشي بصحة هذا النوع من

يشتغل هذا الاقتصاد كآلية اجتماعية وقائية، ويلعب دور صمام أمان للوضع القائم: التسامح خلال فترة إنفجار تحرك "20 فبراير" مع الباعة الجائلين، ثم العودة الى ضبط حركتهم بنهاية التحركات، أو مع تشييد مساكن غير قانونية قبل هدمها واعتقال من شيدها.

يشكل التعارض بين هذين الصنفين من المقاربات تعبيراً عن التناقض بين رؤية تنظر بارتياب لكتلة البروليتاريا "الرثة" وأخرى ترى في هذه الأخيرة قوة الثورة الرئيسية. إنه صدى لنقاش قديم عرفته الحركات الثورية، خاصة في مجتمعات المحيط (الطرَفية) حيث جماهير "المهمشين" تمثل قسما واسعا إن لم يكن السواد الأعظم. ولعل السياسات النيوليبرالية، بآثارها المدمرة، قد فتحت الطريق نحو التفكير في تجاوز هذا التناقض. إن تعميم الهشاشة وانعدام الأمان الاقتصادي الذي أصبح يهدد الفئات الاجتماعية التي كانت تعرف نوعاً من الاستقرار في العمل يسمح بانتقال تجارب وخبرات التنظيم والتعبئة بين المضطهَدين. إذ يشكل امتهان عدد من خريجي تجارب النضال الطلابي أو العمالي لأنشطة الاقتصاد غير المهيكل فرصة لنقل خبرة تنظيمية هامة الى شرائح أوسع. واحتجاجات "الريف" و"جرادة"، ومحاولات تنظيم الباعة المتجولين، هي نتاج جزئي لهذا الانتقال في الخبرات.. ولعله أحد النتائج غير المتوقعة للسياسات النيوليبرالية.

---

(1) Banque Mondiale, Poverty, adjustement and growth, Kingdom of Morocco, 1993 cité in Mejjati Alami Rajaa, « L'ajustement structurel et la dynamique de l'emploi informel au Maroc », Critique économique n°2, Eté 2002 p. 85-86.

(2) يقصد بالمحاسبة، نظام المحاسبة المعتمد لدى الشركات والذي يوافق النظام المحاسباتي الجاري به العمل في المغرب.

(3) Direction de la Statistique, Enquête nationale sur le secteur informel non agricole 1999-2000, Ministère de la Prévision économique et du Plan, Rabat, 2003.

(4) Haut Commissariat au Plan, Enquête nationale sur le secteur informel 2006-2007, Rabat, 2009.

(5) Haut Commissariat au Plan, Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur le Secteur Informel 2013/2014, Rabat, 201.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

(8) محمد العودي، "شرائح الفقر بالقطاع غير المهيكل والإرهاصات الاجتماعية"، التحرر، العدد الأول، شتاء 2014 ص. 122

(9) Ibid.

(10) Ibid p.121.

(11) Bayat Asef, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East, Stanford University Press, Palo Alto, 2009 p : 90.



تصوير *Fernando del Berro*

تهريب بالمؤنث بين المنبع والمصبات التجارية

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

تفحّص لمثال "البغلات"، وهن النساء المهرِّبات من معبر "سبتة" المدينة المغربية المحتلة من إسبانيا الى كل الاسواق الشعبية في المغرب..

هناك المصبّ، بل المصبّات، وهي أسواق عشوائية على أرصفة جل شوارع مدن المغرب. وهنا المنبع. هنا مدينة سبتة التي تحتلها إسبانيا. وبين المكانين مسار سلع وقصص نساء حمّالات.
للمدينة باب ضيق للتهريب العلني، يسمى بالإسبانية معبر "تاراخال". المنبع واحد في سبتة المغربية المحتلة منذ ستمئة سنة. باب صغير وزحام فظيع، وشرطة عاجزة عن تنظيم المكان من كثرة الاكتظاظ..

"البغلات"

آلاف النساء يحملن على ظهورهن حزماً ضخمة، فيها ملابس مستعملة وشوكولاتة.. منظرهن صادم ومدهش. نساء تسميهم وسائل الإعلام "البغلات". حصل احتجاج حقوقي وإعلامي على تلك التسمية، فتراجع تداولها في وسائل الإعلام، لكن ما زال الشعب يستخدمها.

يقدر عدد النساء "البغلات" بحوالي تسعة آلاف امرأة مهرِّبة. وتُظهر الصور التي التقطت قبل منع التصوير مساحة شاسعة متراصة من تلك الحمّالات. صور مشحونة بالدلالة، وفيها رجل شرطة يحاول توجيههن.

تهريب باتجاه واحد، من سبتة المحتلة إلى المغرب.. وهو ما يُرى من جبل جليد الاقتصاد الموازي، الذي يلعب دورا كبيراً في الاقتصاد والمجتمع المغربيين. الأنشطة الاقتصادية الموازية تجري في مجالات عدة أهمها العقار الذي يبيض ذهباً بفضل التهرّب الضريبي وإخفاء السعر الحقيقي عند الشهر العقاري. وحسب دراسة صدرت في نيسان/ أبريل 2018، عن "الاتحاد العام لمقاولات المغرب"، يمثل القطاع غير المهيكل 20 في المئة من الناتج الداخلي الخام و20 في المئة من الواردات، وهو مؤثر في 54 في المئة من الأنشطة الخاصة بالنسيج والملابس و26 في المئة من الصناعة الغذائية، ويشغِّل مليونين و400 ألف إنسان، ما يمثّل 36.3 في المئة من سوق الشغل في القطاعات غير الفلاحية على المستوى الوطني.

يسهِّل موقع المغرب القريب جداً من أوروبا تدفقا مستمرا للسلع: 14 كيلومتراً في عهد السفن والزوارق السريعة ليست مسافة معرقِلة.

بسبب كثرة السلع في "سبتة"، تأتي النساء من أغلب مناطق المغرب، من أحياء شعبية وعشوائية نشأت حديثاً حول المدن، وممن هربن من البادية. نساء في الخمسين من العمر يفضلن تجارة صغيرة على العمل في الحقول. يعدن كما أتين في حافلات تحمل السلع كالشاحنات، ينمن في الطريق، وكلما تم توقيف الحافلة نزل مساعد السائق لـ"طمأنة" رجال الدرك...

يمارسن "التهريب المعيشي" حسب المصطلح الرسمي المعقم. تصل سلع النساء إلى مصبات كثيرة لا حصر لها، عبارة عن أسواق شعبية عشوائية يفترشن فيها الأرصفة ويعرضن بضائع مجلوبة من الغرب، تحمل ماركات غير مغربية، من ملاءات وأحذية وجبنة وصباغ أظافر..

هذا التهريب هو الشكل الأكثر وضوحاً للاقتصاد الموازي. وهو اقتصاد "أرضي" يتأثر بالتراب والطقس والزحام. يصعب المرور في ما يسمى "أسواق الشمال" التي توجد في المدن المغربية.. في مدينة عملاقة كـ"الدار البيضاء" وفي مدينة صغيرة مثل "تيفلت" (سبعين كيلومتر شرق الرباط). في كل الأمكنة أمهات يُعلْن شباباً عاطلين عن العمل. "التضامن العائلي" يعني أن امرأة تعمل وتنفق على أشخاص كثيرين يأكلون مجاناً.

ما الذي يجعل القطاع غير المهيكل "ضرورياً"؟

ضعف القدرة الشرائية لدى الناس، عدم توفر مناصب شغل مع سيادة "بطالة مقنعة"، أي تشغيل ذاتي موسمي ترقيعي..

اسم القطاع الموازي الشائع شعبياً هو "الأسود". وهو يدير سلعاً مجهولة المنشأ أي ليس لها وثيقة تثبت مصدر صنعها أو استيرادها. ويستخدم وحدات إنتاجية غير مصرح بها، مموهة ودون سجل تجاري، ويتم فيه التعامل بالمال خارج القطاع البنكي، ويجري التعامل التجاري في فضاءات عشوائية. لا يدفع هذا القطاع الضريبة، يعمل فيه أفراد غير مسجلين في التغطية الصحية والتقاعد.. ويمتد هذا النشاط من بيع ملابس مهربة بعشرات الدولارات على الأرصفة إلى شبان في قلب الرباط يقفون في الزوايا يخاطبون المارة: صرف صرف، وهم يتاجرون بالعملات الصعبة، وصولاً إلى ضيعات في منطقة "عين حرودة" شمال الدار البيضاء، فيها مصانع سريّة تخرج منها شاحنات محملة ببضائع جلها نسيج وملابس بمئات آلاف الدولارات تكشف عن رواجها السيارات الفخمة التي تتجول في المنطقة وتخرج من تلك الضيعات. واضح أن السلطة تعرف وتتجاهل ما يجري.. كل هذه مسارات للكسب، أو للوصول للرزق، وكل فرد وقدرته وإمكانياته.

عملياً يصعب تقصّي كل أشكال الاقتصاد الموازي في المجال المغربي الذي يناهض صحافة التحقيق والتقصي، لذلك نتتبع حالة "الحمّالات"، التي تطفو على وسائل الإعلام كلما حصل زحام ووفاة في المنبع، "باب سبتة". وفي المصبات العديدة، تعمل النساء على ترويج السلعة بأسرع طريقة ممكنة لأن الرأسمال القليل لا يطيق دورة بطيئة. لذلك فالنساء في السوق يصبرن على الرصيف أو قرب جدار، ينتظرن بعناد ولوقت طويل تصريف ما لديهن..

التهريب ليس صدفة

احتلال الشارع للتجارة مسموح به، مرخّص به شفوياً، والتهريب كذلك. أحياناً تُحجز بضائع مهربة في قلب المغرب على بعد ألف كيلومتر عن الحدود. لا يسأل أحد كيف وصلت السلع إلى هنا؟ ولماذا تُحجز هذه دون تلك. غالباً ما يفسر ذلك كعقاب انتقائي ضد طرف ما لم يقم بالمهام المنتظرة منه. مثلاً قلّ تهريب الحواسيب منذ اندلاع احتجاجات الحُسيمة. بدأ تطبيق القانون.

> **أحياناً تُحجز بضائع مهربة في قلب المغرب على بعد ألف كيلومتر عن الحدود. لا يسأل أحد كيف وصلت السلع إلى هنا، ولماذا تُحجز هذه دون تلك. وغالبا ما يُفسّر ذلك كعقاب انتقائي ضد طرف لم يقم بما هو "منتظر" منه..**

وهذا النشاط الاقتصادي قديم في المغرب، فقد بدأ التهريب الى المغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحتى الربع الأخير من القرن العشرين كان التهريب مسألة نخبة تحتاج سلعاً عالية الثمن.. مثل الويسكي. في بداية القرن العشرين صارت السلع تدخل بشكل علني قانوني وقد فتحت ماركات عالمية فروعاً لها في المغرب، فتراجع التهريب المربح لأصحاب المال، وبقي التهريب المعيشي الذي تمارسه النساء الفقيرات. لن تهرب النخبة الاقتصادية ملابس مستعملة بل النادر والغالي.

الاقتصاد غير المهيكل "أسود" بالنسبة للجابي، لجامع الضرائب. كل ما لا تديره البنوك وفيه رواج رؤوس أموال وديون

خارج المؤسسات المالية، وخوف من وضع الأموال في البنوك.. إحصائياً تأسست بالمغرب حوالي أربعين ألف وحدة إنتاج سنوياً في القطاع غير المهيكل منذ 2007، كما أن رقم معاملات القطاع غير المهيكل ارتفع بنسبة 6.5 في المئة سنوياً منذ سنة 2007، وتظل المهن التجارية أكثر ما يُدر دخلاً على أصحاب المشاريع غير المهيكلة لذلك يطالب الاتحاد العام لمقاولات المغرب (نقابة أرباب العمل) الحكومة بدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المهيكل.

لماذا يزدهر التهريب؟

يقبل المستهلك المغربي على كل ماركة غير مغربية ويعتبرها جيدة. وهذا سوق مشجع على التهريب. ثم أن النساء يتدبرن وضعهن، فقد تُرك الناس لرحمة أوضاعهم، والنساء في قاع الفقر، بلا تعليم أو موارد، وكل واحدة تشغل نفسها بالطريقة التي تستطيع.. في المغرب أكثر من تسعين بالمئة من الأملاك مسجلة باسم الرجال، يعني أن نصف المجتمع يملك فقط خمسة في المئة من الثروة.

> **"المقايضة" العامة تقول: إما تغاضوا عن التهريب أو شغّلونا. الدولة لا تسمع الطلب الثاني. وهكذا يظهر أن الحكومة المغربية مجبرة على الاختيار بين أن تجد شغلاً للشباب أو أن تسمح لهم بالهجرة (الحريق)، أو بالتهريب.**

وهناك تفشي البطالة. أوصى تقرير رسمي الحكومة بتوفير 400 ألف منصب شغل سنوياً في كل المجالات لكن الاقتصاد لا يوفر إلا 200 ألف منصب. لذلك هناك 200 ألف يتدبرون أمورهم كيفما اتفق.. ولهذا تبعات. أعلن الملك محمد السادس بنفسه فشل النموذج التنموي المغربي في إحداث توزيع عادل للثروة، وهو "نموذج" تأسس وانطلق على أمل علاج الأعطاب التي كشفها تقرير التنمية العربية 2003. وبعد خمسة عشر سنة أعلن الملك أنه لا بد للمغرب من نموذج تنموي بديل. وكان توصيف محمد السادس للوضع أدق من توصيفات المعارضة.

ما الصلة بين مراقبة التهريب والاحتجاج؟

ما التجلي الأكثر وضوحا للفشل؟ الصورة معروفة ومكرورة: فجأة، وفي مكان غير متوقع بالمغرب، تندلع احتجاجات تترتب عليها مواجهات وتدمير أملاك عمومية، دخان، سيارات محروقة، اعتقالات بالجملة، محاكمات ماراتونية دون إصدار أحكام.. وتنتشر مواقف التنديد الممزوجة بالدهشة: لماذا يقع هذا على الرغم من أن المواطن عاقل ومسالم وبخير؟

مثلا، بعد توقف التهريب على الحدود الجزائرية، وتسييجها، كثرت القلاقل شرق المغرب ونشرت الصحف "مغاربة يطالبون بفرص عمل بعد منع التهريب عبر الحدود مع الجزائر". هنا تم وقف تهريب البنزين الذي يمارسه الرجال عادة.

"المقايضة" العامة تقول: إما تغاضوا عن التهريب أو شغلونا. الدولة لا تسمع الطلب الثاني. وهكذا يظهر أن الحكومة المغربية مجبرة على الاختيار بين أن تجد شغلاً للشباب أو أن تسمح لهم بالهجرة (الحريق) أو بالتهريب.

الشاب الذي قتل في شاحنة في الحسيمة في الثامن والعشرين من تشرين الأوّل / أكتوبر 2016 واندلعت على إثر مقتله حركة احتجاج اختلط فيها الاجتماعي والمطلبي بمشاعر اضطهاد على اساس مناطقي، كان مهرّب سمك ممنوع صيده ويباع خارج سوق السمك. هذه معلومة دُفع بها للخلف لأن التهريب صار حقا في المغرب.

حين تتدخل الشرطة لفرض القانون، ينظم الباعة وقفة يرفعون فيها صورة الملك. لتلافي الاصطدامات التي قد تتطور، تُعدّ الشرطة نقط مراقبة رخوة في الأيام الطيبة. وهكذا يتضح أن التغاضي عن التهريب المعيشي علاج استباقي للاحتجاجات. هذه صفقة مضمرة بين السلطة والمهربين المحتجين. على باب سبتة المحتلة التهريب مسموح والتصوير ممنوع.

نموذج آخر غريب للاحتجاج. فقد تراجع التهريب في نهاية 2017 وبداية 2018. توقف طويل بسبب فصل الشتاء، لكن الرأسمال الصغير لا يسمح بالتوقف، يحتاج الرأسمال الصغير دورة صغيرة. كتبت الصحف المغربية عن خروج محتجين داخل مدينة "سبتة" المحتلة لأن المهربين قلوا وفسروا ذلك بالفوضى والاكتظاظ، وطالبوا بتسهيل وصول طوابير الحمالات إليهم لتصريف سلعهم. موقع المغرب ثروة في حد ذاته، وهذا يقلل من فرص الانفجار داخل سبتة التي تقتات على التهريب. وقد استجابت لهم الحكومة الإسبانية في نيسان/ أبريل الجاري، وشرعت في إنجاز خط بحري بين سبتة المحتلة والمغرب للالتفاف على اكتظاظ المعبر. وهذا ما سيجعل الحمالات يتكيّفن مع الوضع للوصول الى السلع المهربة بطرق أخرى.

خلاصات

توزعت نصوص هذا الدفتر على أربعة بلدان هي مصر وتونس والجزائر والمغرب. وحاول الباحثون رصد بعض أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي "الموازي"، وتبيان كيفية تطوره أو تاريخ هذا التطور الذي جرى تحت ضغط عوامل محددة، وصلته بالسلطات عبر ممثليها المتعاملين معه.

يقول الباحث أحمد هني في مطلع نصه من أن "الأمر الأساسي هو معرفة لمن تذهب فوائد القيود على النشاط الاقتصادي التي تولّد الحاجة للاقتصاد الموازي، ثم هناك سؤال ثان: هل تتوافق هذه القيود مع عقلانية اقتصادية أم أنها أدوات بيروقراطية في يد الحكم السياسي؟".

نأمل أن الدفتر وفّر معرفة بحال كل بلد، ونأمل كذلك أن تكون قد اتضحت بقراءته النقاط المشتركة بين الحالات بما يأخذ في الاعتبار الخصوصية السياسية والاجتماعية لكل منها، ويتجاوزها في آن نحو بلورة تحديد عام أولاً بشأن "الاقتصاد الموازي"، وصورة وافية ثانياً مرتبطة بالقائم واقعياً.